# التوافقية

# وإدارة التعددية اللبنانية



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

سائر المشرق

# التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية

# التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية

تقديم دولة الرئيس

عصام فارس

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

# التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية



الطبعة الاولى: كانون الاول - ديسمبر ٢٠١٣

First edition: December 2013

ISBN: 978-9953-569-58-1

صورة الغلاف: وزراء ونواب لبنانيون من كل الاتجاهات السياسية في صورة جماعية بعد مشاركتهم في مباراة كرة قدم رمزية في ذكرى الحرب الاهلية، ضمن مبادرة «كلنا فريق واحد» لوزارة الشباب والرياضة ولجنة الشباب والرياضة النيابية.
١٣ نيسان ٢٠١٠، حسين بلال - اسوشيتد برس Associated Press

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
www.if-cl.org - ifcl@if-cl.org
هاتف: 961(1)490561 - 961(3)667663
فكس: 961(1)490566

دار سائر المشرق للنشر والتوزيع
جديدة المتن - نهر الموت - سنتر بابلايان - الطابق السابع
www.entire-east.com - info@entire-east.com
هاتف وفاكس: 961(1)900624

# المحتويات

**لبنان: التطور التاريخي للنظام السياسي**



**لبنان: ركائز الديموقراطية التوافقية**

ارتكزت قيمة لبنان وأهميته على تمسّكه بالديموقراط
الحرية الفرديّة والمساواة واحترامه للتنوّع، أي ما يكفل له
السياسي وللمجتمع الذي تتفاعل وتتحاور فيه الأديان وا
كانت الديموقراطية مرتجًى واحداً لكل اللبنانيين، إلا أ

يسرّني أن أقدّم للقارئ اللبناني والعربي ولجميع ا
اللبناني ليمسي أكثر ملاءمة لتطلّعات الشعب وأمانيه، هذا ا
عصام فارس للشؤون اللبنانية». وإني أنتهز هذه المناسبة
المحاضرات والدراسات التي أدّت إلى صدور هذه الع
المواضيع المرتبطة بكيان لبنان وديمومته وموقعه و
المشترك بين اللبنانيين.

ية ومقتضياتها وخصوصاً
التحوّل إلى نموذج للتطوّر
ثقافات والحضارات. وإذا
ن القوى الممثّلة للمجتمع
باحثين عن تطوير النظام
لكتاب الصادر عن «مركز
لأشكر كل المساهمين في
صارة الفكريّة حول أبرز
بحريّة مواطنيه وبالعيش



اللبناني لطالما اختلفت حول رؤية أشكال هذه الديموقراطية وأبعادها. فمنها من رأى في تمثيل الطوائف في النظام عيباً يجدر تجاوزه إلى رحاب المواطنة الواسعة وديموقراطية الأكثرية والأقلية السياسيتين، فيما رأى البعض الآخر في النظام القائم ضمانة لحفظ الإستقرار ووحدة البلاد واحترام خصوصيّات المكوّنات اللبنانية في ظل ترسّخ الطائفية في الممارسة المجتمعية.

وإذا كان اتفاق الطائف قد أتى ليحسم قدراً كبيراً من الجدال حول الديموقراطية الأنسب للبنان، واضعاً خارطة طريق لكيفية الملاءمة بين تنوّع المجتمع اللبناني وضرورة بناء دولة القانون والحق، أثبتت الأيام أن ثغرات تشوب عمل المؤسسات الدستورية وتعاون السلطات في ما بينها بما يضرّ بقدرة النظام اللبناني على إدارة هذا التنوّع.

ويأتي هذا القصور في ظل حاجة العالم العربي إلى نموذج يحتذى به في مجال إدارة التعددية بعدما أبرزت الإنتفاضات في عدد من الدول العربية في الأعوام الماضية الحاجة الى الحفاظ على التعددية في هذه الدول، وإن لم تكن دائماً طائفيّة ومذهبيّة كما هي الحال في لبنان.

لذلك، من الطبيعي أن يناقش أهل الفكر والإختصاص ركائز الديموقراطية اللبنانية وتفاصيل آلياتها، في مسعًى منهم لتبيان سبل تطوير التوافقية التي يفرضها الواقع اللبناني بما يؤدّي إلى خدمة التنوّع وتسهيل عمل المؤسسات وتفعيل إنتاجيتها في آن. ومن دواعي سرورنا أن المركز كان المبادر في بحث هذه المواضيع، ليعود ويجمعها في كتاب أشمل مع مقترحات لأهل الحل والربط في البلاد، علها تساعدهم في خدمة الخير العام وترسيخ الديموقراطية التي كان لبنان ولا يزال منارة لها في هذا الشرق.

# هذا الكتاب

يسلّط كتاب التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية الضوء على هذه الإشكالية وجوانبها المختلفة التاريخية والدستورية والسياسية، مستفيداً من حصيلة أعمال مؤتمر المركز الثالث الذي انعقد تحت عنوان «الديموقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق» في أيلول ٢٠٠٨ بمشاركة شخصيات سياسية وفكرية وقانونية.

إنّ إدارة الديموقراطية في مجتمعات تعددية تمثّل إشكاليةً رئيسية لبنانياً وعربياً ودولياً، ويكتسب النقاش حولها أهمية كبرى ومتنامية، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي تمثلت في سقوط الإتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وصعود ما أسمي حينذاك بـ«النظام العالمي الجديد» المستند إلى الليبرالية السياسية والإقتصادية. ترافق ذلك مع بروز مسألة الهوية في المجتمعات التعددية والخصوصيات القومية والطائفية والإثنية في أنحاء متفرقة من العالم، والتي أدّى انفجارها في مناطق كثيرة إلى أزمات عسكرية وسياسية، في حين نجحت دول عدة كبيرة وصغيرة، غربية وآسيوية، في إدارة التعددية في مجتمعاتها من ضمن أنظمة ديموقراطية متنوعة. ومن هذه الدول ما جمع بين النظام الأكثري والفدرالية كالولايات المتحدة الأميركية مثلاً، وبين اعتماد النظام التوافقي بالكامل كما في سويسرا، والتي خصّص المركز في هذا الكتاب فصلاً عن كيفية إدارة التعددية فيها. مع الإشارة إلى أنّ نجاح هاتين الدولتين وغيرهما من الدول التي قدمت نموذجاً جيداً لإدارة التعددية، أتى بعد حروب داخلية متكررة وأزمات طويلة.

وقد اكتسب السؤال عن الديموقراطية التوافقية وإدارة التعددية مشروعيته في لبنان من الشلل الذي يصيب النظام السياسي بعد زوال الوصاية السورية في العام ٢٠٠٥ التي كانت تشكل المرجع والضابط الوحيد للحياة السياسية. إذ إن غياب المرجع الخارجي وانتقال السلطة والقرار من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً (تراوح عدده بين ٢٤ و٣٠ وزيراً منذ العام ١٩٩٢) أدى إلى بروز خلاف كبير وانقسام بين المكونات اللبنانية على تفسير الدستور الذي انبثق عن اتفاق الطائف، ما

أوصل إلى أزمات سياسية وتوترات عسكرية وتعطّل الدولة. فالدستور اللبناني يضم في مواده جوانب من نظامي التوافقية والأكثرية في آن معاً، وكلاهما يأخذ التعددية اللبنانية بعين الإعتبار. وبناءً على أن هذا الدستور ينصّ على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، وفي ظل وجود أحادية التمثيل النيابي عند المذاهب الإسلامية، بات غياب أي مكون إسلامي عن الحكومة مصدر شلل وتعطيل، بسبب ضعف شرعية أو غياب التمثيل الطائفي وبالتالي انتفاء «الميثاقية الوطنية» المطلوبة لتكوين السلطة في لبنان.

ويرتبط هذا الوجه من تعطل النظام ارتباطاً عضوياً بالنظام الإنتخابي المعتمد. فالنظام الأكثري على أساس اللائحة، يؤدي، في ظل التكتل المذهبي الإسلامي، إلى استمرار الأحاديات السياسية عند السنة والشيعة والدروز، مما يجعل التوافقية الحل الوحيد للأزمة وإلا يستمر شلل الدولة وتعطلها. من هنا فإنّ تغيير النظام الإنتخابي إلى نظام نسبي أو لكل ناخب صوت واحد يضمن التعددية المطلوبة في كل من الطوائف الإسلامية أسوةً بالطوائف المسيحية، ما يسمح لأي تكتل أو تحالف سياسي يفوز في الإنتخابات النيابية بتكوين أكثرية حكومية مستقرة، لا تفتقر إلى الشرعية الطائفية والوطنية.

إضافةً إلى ذلك، يُعتبر مفهوم الديموقراطية التوافقية في لبنان ولفترة طويلة حديث العهد وغير معروف نسبياً إلا في أوساط نخبوية ضيقة، أو يساء فهمه وتأثيره، ما عزّز من الحاجة إلى الإضاءة على هذا النظام المعتمد كلياً أو جزئياً في دول كثيرة لإدارة التعددية والديموقراطية.

إنّ هذه المنطلقات كانت الدافع لكي يعيد المركز تسليط الضوء على الديموقراطية التوافقية عبر هذا الكتاب، الذي يضم مقترحات وتوصيات لتعزيز التنافسية والمشاركة الديموقراطية في النظام السياسي اللبناني، بالإضافة إلى فصول عن الديموقراطية التوافقية، وكيفية ادارة الديموقراطية في مجتمعات تعددية. ويناقش الكتاب معضلات توصيف النظام السياسي اللبناني والتطور التاريخي لهذا النظام، ويسلط الضوء على ركائز الديموقراطية التوافقية، إضافةً إلى مناقشة بدائل لهذا النظام والنقد الموجه إليه.

ويهمني أن أوجه الشكر لكل من ساهم في عقد المؤتمر وكتابة الورقة الخلفية، وأخص بالذكر الدكتور رغيد الصلح الذي كان لجهده الفضل الأكبر في نجاح المؤتمر، والباحثة المتدربة جويل بطرس، والباحثة في المركز سيرين صغيره التي أعدّت هذا الكتاب. ويجب الإشارة إلى أن الكلمات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليس بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

عبدالله بوحبيب

# التقرير التنفيذي

## تمهيد*

يشهد لبنان منذ عام ٢٠٠٥ سباقًا محمومًا بين لبنان الحلم ولبنان التردّي، لبنان الإزدهار والاستقرار والديموقراطية ولبنان التخلّف والفوضى والإستبداد، لبنان الثقافة ولبنان الظلام، لبنان السيادة الوطنية ولبنان التبعية والانهزام. كلا المصيرين طرق أبوابنا ولا يزال. فلأيِ مصير تنفتح هذه الأبواب؟

يدرك «مركز عصام فارس» أن الهيئات الأهلية ومبادراتها في الحوار الوطني، وفي بحث القضايا المصيرية وفي مقدمها النموذج الديموقراطي اللبناني، تساهم في تغليب خيارات الديموقراطية والوحدة الوطنية على التحديات السلبية التي تواجه لبنان والمنطقة. هذه المبادرات ليست بديلًا من الجهد الذي يُبذل على المستوى الرسمي ولا هي امتداد له، بل تشكّل إضافة مهمة لذلك الجهد وتساعد على تعميقه وحمايته من النزعات الفئوية.

في هذا السياق أردنا أن يساهم المؤتمر حول إدارة التعدّدية في الأنظمة الديموقراطية الذي نظّمه المركز في أيلول ٢٠٠٩ في تحقيق المهمة التي أخذها على عاتقه، ألا وهي تحديد سمات الواقع اللبناني ومواقع الضعف فيه تمهيدًا لإصلاحه. استغرق التحضير للمؤتمر نحو عام، وشارك فيه عدد من أبرز المختصين والمعنيين بموضوع النظام السياسي في لبنان.

---

* أعدّ «التمهيد» الدكتور رغيد الصلح.

أتى المؤتمر بعد التداعيات الخطيرة التي أدّى إليها الخلاف حول طبيعة النظام السياسي اللبناني (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، فكان من بينها تهديد أمن الدولة واستمرارها وإبقاء البلد في الفراغ والمصير المجهول. ففي حين تمسّك فريق بأن النظام ديموقراطي أكثري يسير وفق قاعدة الأكثرية والأقلية البرلمانية، أكد الفريق الآخر أن النظام ديموقراطي توافقي يستند بشكلٍ كبير إلى شراكة الطوائف وحقها في استخدام الفيتو في القضايا المصيرية منعًا للتفرّد بحكم البلد.

وقد شكّل التمسّك الأحادي بكلٍ من الطرحين خطورة كبيرة على بنية الدولة والكيان الوطني، ووضعهما في مهب رياح الحرب الأهلية والتقسيم. فالإصرار على توصيف النظام اللبناني بأنه أكثري برّر استمرار عمل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة على رغم خروج ممثلي أكبر قوتين سياسيتين في الطائفة الشيعية، فضلًا عن بقاء كتلة نيابية كبيرة خارج الحكومة. في المقابل، فإن الإصرار على نموذج الديموقراطية التوافقية يعني عمليًا تعطيل الدولة، وتبريرًا غير معلن للّجوء المعارضة إلى أساليب غير برلمانية للضغط على الحكومة.

مثّلت المواجهات المسلحة في ٧ آيار ٢٠٠٨ الوجه الأوضح لعمق الخلاف حول النظام السياسي، وآلية اتخاذ القرارات وتحديد الضمانات الدستورية والسياسية للجماعات. وإذا كانت خطوات اتفاق الدوحة (أيار ٢٠٠٨) وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة توافقية خلقت توازنًا جديدًا في السلطة التنفيذية على أرض الواقع، استمر التجاذب السياسي والجدل حول الخلافات الجوهرية المتصلة بطبيعة النظام. وتطوّر هذا التجاذب إلى أزمة امتدت إلى ثلاث سنوات، وأفضت إلى خلاصة بالغة الأهمية حول مقاربة النزاع المستمر في لبنان منذ الاستقلال متعلقة بكيفية توزيع الشراكة في السلطة وطبيعة النظام السياسي. إذ يمارس الأطراف اللبنانيون سياسة حافة الهاوية بإيغالهم في النزاع حتى بلوغ عتبة الحرب الأهلية المتقاطعة مع التدخّل الخارجي. عندئذ يعود أفرقاء اللعبة اللبنانية إلى طاولة التفاوض من أجل التوصّل إلى تسوية جزئية لنزاع لا يلبث أن يتجدّد، وينتقل من جولة إلى أخرى، من دون التوصل إلى حلٍ نهائي للمعضلات الخلافية.

من جهة أخرى، ترتبط التسويات اللبنانية، كما النزاعات، بالديناميكيات الخارجية كعنصر ملازم للحراك السياسي والطائفي الداخلي (ميثاق ١٩٤٣، معادلة ١٩٥٨، تسوية الطائف ١٩٨٩، اتفاق الدوحة ٢٠٠٨). يتشابك التوافق الداخلي مع التوافق الخارجي بين مجموعة لاعبين إقليميين ودوليين. في أكثر الأحيان لعب الخارج دور العنصر الحاسم في وضع حدّ للحروب والصراعات اللبنانية المسلحة.

وقد حاول المركز في مؤتمر «الديموقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق؟» مقاربة جوانب الأزمة حول طبيعة النظام، في سبيل الخروج بفهم مشترك وبلورة مقترحات حول سبل الإنتقال من نظام تعدّدي توافقي إلى نظام تعدّدي أكثري، على أن يتميز النظام الجديد بضمانات تحمي من ديكتاتورية الأكثرية وتحافظ على حقوق المكوّنات اللبنانية كلها أسوة بالديموقراطيات المتقدّمة، وتؤمّن في الوقت نفسه سير أعمال الدولة.

ومنح المركز في مؤتمره هذا الجزء الأكبر من التركيز على الديموقراطية التوافقية لأن النظام الأكثري قديم ومعروف، أما نموذج الديموقراطية التوافقية فحديث ومحدود الإنتشار وغير معروف بشكل كاف. وعلى رغم أن الدستور اللبناني يجمع بين النظامين الأكثري والتوافقي، فإنه يتضمّن في نصوصه عددًا من مقوّمات الديموقراطية التوافقية. إذ فضلاً عن ديباجة الدستور التي تشدّد على العيش المشترك بين اللبنانيين، تنص المادة التاسعة منه على ضمان الدولة «احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للملل المختلفة»، وتشترط المادة ٦٥ الحصول على أكثرية الثلثين من أصوات أعضاء مجلس الوزراء عند التصويت على «قرارات مصيرية أو ذات منفعة عامة». وتنص المادة ٩٥ التي اعتبرت من «الأحكام النهائية والمؤقتة» على انتخاب مجلس النواب على أساس طائفي، مع العمل على «تشكيل هيئة وطنية للنظر في الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية».

كما أن للتوافقية بيئة خصبة في المجتمع اللبناني وعوامل مساعدة شتى، أبرزها تعدّد الطوائف الساعية إلى حماية نفسها عبر تمسّكها باستقلال الفئات الدينية والمذهبية في ممارسة حرياتها وشعائرها وأحوالها الشخصية وشؤونها التربوية، وتكوين أحزاب وجمعيات تنتمي إلى جماعات طائفية ومذهبية معيّنة، وتعمل على تحصين هذه الجماعات وتكريس دورها في الحقل العام، وتحجيم الدولة بحيث لا تقوى على الحلول محل الجماعات الدينية، والحفاظ على ميزان القوى بين الطوائف يحدّ من قدرة أي طرف على حسم النزاع لمصلحته.

وإذ حرص على إشراك الإتجاهات السياسية المختلفة، سعى مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، في الوقت نفسه، إلى أن يتطرق المؤتمر إلى الجوانب الرئيسية للملف المطروح بحيث خصص لكل من جوانبه السياسية والتاريخية والثقافية والقانونية جلسة منفردة.

عالج المشاركون في الندوة الأولى معضلات التوصيف والتحديد للنظام اللبناني بغية الإضاءة على طبيعة النظام موضوع الجدل، والخلاف بين الأفرقاء

المتنازعين. واستعرض المؤتمر في ندوته الثانية التطور التاريخي للنظام السياسي اللبناني التعدّدي منذ نشوئه في فترة المتصرفية حتى اتفاق الطائف، خاصة وأن للنظام التعدّدي في لبنان جذوره التاريخية التي تعود إلى زمن إدارة السلطنة العثمانية التنوع الديني عبر نظام الملل. في الندوة الثالثة، تطرّق المشاركون إلى أنواع النظام الديموقراطي التعدّدي في العالم والنموذجين التوافقي والأكثري في هذه الأنظمة في سبيل الإستفادة من التجارب العالمية في إدارة التعددية وكيفية تطبيقها على النظام اللبناني. وبحثت الندوة الأخيرة في ركائز الديموقراطية التوافقية وانطباقها على النظام اللبناني وملاءمتها له.

## استنتاجات المشتركين

سجّل المشتركون في المؤتمر سلسلة ملاحظات على طبيعة النظام السياسي اللبناني، تركزت على ثلاثة محاور رئيسية: طبيعة النظام وآلياته، التعدّدية والنظامان الأكثري والتوافقي، الإشكاليات البنيوية التي يحملها النموذجان.

### طبيعة النظام اللبناني

١ ـ النظام اللبناني مركّب وهجين، ولا يمكن وصفه بطبيعة واحدة، أكثرية كانت أم توافقية. يجمع خصائص عدة من النظامين الأكثري والتوافقي. غير أن أسس التوافقية تتقدّم على ركائز النظام الأكثري في التركيب السياسي اللبناني، وبخاصة بعد اتفاق الطائف. فالاتفاق عزّز التوافقية بمنحه الجماعات الطائفية ضمانات وتشديده على تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين في معزل عن الديموغرافيا، ونزعه الشرعية عن أي سلطة تناقض العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية. تأسيسًا على ذلك يتطلّب فهم النظام السياسي في لبنان أيضًا فهم الديموقراطية التوافقية.

٢ ـ بدأ الجانب التوافقي للنظام السياسي اللبناني يترسّخ منذ عهد القائمقاميتين والمتصرفية (١٨٤٠ و١٨٦٠)، وصولاً إلى الميثاق الوطني (١٩٤٣) واتفاق الطائف (١٩٨٩). وهذا النظام يُعتبر تطويرًا لنظام الملل العثماني الذي شكّل صيغة معينة لإدارة التعددية الدينية والثقافية في السلطنة العثمانية.

٣ ـ اتفاق الطائف منطلق لمعالجة مشاكل النظام. هذا الاتفاق أتى نتيجة خبرة تاريخية متراكمة، ووضع ما يشبه خارطة طريق نحو تطوير النظام السياسي. وتعامَل الطائف مع الأفراد والجماعات على السواء، مانحًا حقوقًا للمواطنين، كانتخاب مجلس نواب على أساس لاطائفي، وتأليف هيئة وطنية للبحث في إلغاء الطائفية السياسية، وضمانات للجماعات من خلال عدد من الخطوات التي لم تكتمل بعد، كإنشاء مجلس للشيوخ على أساس طائفي تنحصر مهمته في القضايا المصيرية، وإقرار اللامركزية الإدارية الموسعة.

٤ ـ يحتوي النظام اللبناني على ثغر واسعة تعزّز ارتباط الطوائف بالخارج من أجل تحسين مواقعها في الداخل. في الصراع المستمر الذي ينتقل من جولة إلى أخرى، ومن هدنة إلى سواها، وفي غياب نظام عادل ومنصف لكل الأفرقاء، وعدم قدرة فريق واحد على حسم الصراع لمصلحته، يتم اللجوء إلى حليف خارجي أو أكثر بسبب ارتباط المشاريع الداخلية بالمشاريع الخارجية الإقليمية والدولية التي غالبًا ما تجد في لبنان ساحة مثالية لتصفية حساباتها.

٥ ـ تطرح طبيعة النظام اللبناني إشكالية الحفاظ على الأبعاد المتعدّدة للإنتماء اللبناني بين التعدّدية الطائفية والمواطنية، في ظل نظام سياسي يحدّ من قدرة الأفراد والجماعات على التعبير عن انتماءات غير طائفية (سياسية، طبقية، نقابية...). وترتبط هذه الإشكالية بكيفية الحفاظ على التنافس الذي يقف عند حدود الطائفية. فالنظام الطائفي يتجاهل الأفراد، ويقلّل من دورهم كي يتعامل مع الجماعات.

## النظام الاكثري في التعددية اللبنانية

١ ـ يتمثل النظام اللبناني بعدد من البنود الدستورية التي تكرّس حق اللجوء إلى التصويت بالأكثرية عند الإختلاف في الرأي في كل من مجلسي النواب والوزراء، وتشدّد على انتخاب النواب على أساس وطني، وإن توزعت المقاعد على الطوائف والمذاهب، وكذلك انتخاب رئيس الجمهورية وفق قاعدة تنافسية في مجلس النواب. ويفسح النظام البرلماني في المجال أمام إمكان نشوء ائتلافات على أساس سياسي يمكن أن تشكّل قاعدة للتناوب على السلطة بين الأكثرية والأقلية.

٢ ـ الدستور اللبناني، في الأساس، أكثري بالمعنى البسيط للكلمة باستثناء المادة المتعلقة باحترام حقوق الأحوال الشخصية والمادة ٩٥، والترتيبات التي أتى بها اتفاق الطائف، وكرّس من خلالها التوافق الطائفي، يفترض أن تكون موقتة لطمأنة الجماعات الطائفية.

٣ ـ هناك خلل في التوازن بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية. يملك مجلس النواب إمكان سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها، في حين قيّد اتفاق الطائف حق السلطة التنفيذية في حلّ البرلمان، بعدما مُنحت إياه من ضمن صلاحيات رئاسة الجمهورية في الدستور السابق. يطرح ذلك سؤالاً هو: هل يتجه النظام السياسي اللبناني نحو النظام المجلسي؟

## النظام التوافقي في التعددية اللبنانية

١ ـ تختلف الديموقراطية التوافقية في لبنان عن نموذجها عند أرند ليبهارت. ليست الطوائف في لبنان متجانسة ولا منغلقة. واستطرادًا، فإن الائتلافات على مستوى تشكيل الحكومات أو اللوائح الانتخابية لا تضم ممثلين عن الطوائف، بل أفرادًا ينتمون إلى الطوائف. وهؤلاء لا يمثلون طوائفهم بصورة حصرية، بل أيضًا مكوّنات مجتمعية أخرى. إلى ذلك، لا يتقيّد الأفراد الذين يجري اختيارهم على أساس طائفي بالمبادئ الرئيسية لفكرة الائتلاف الحاكم التي تفترض بأن يُمثّل الفرد مصالح طائفته وتطلعاتها. بل إن كثيرين منهم ينخرطون في محاصصة ذات طابع نفعي يستفيدون منها شخصيًا، ناهيك عن مجموعة ضيقة من المناصرين والمحازبين. هكذا تبرز ظاهرة الزعماء الذين يتفرّدون بقيادة طوائفهم والتوافق على حساب القانون، على نحو يعزّز الزبائنية.

تختلف الديموقراطية التوافقية عنها، كذلك، في نموذج ليبهارت من حيث أن لا تمثيل نسبيًا في الانتخابات العامة، فمَن يحوز النسبة الأعلى من الأصوات يغنم كل شيء. ثمّة كوتا للطوائف تحسب في المؤسسات، لكنها لا تختزل التمثيل النسبي. لا فيديرالية جغرافية في لبنان، ولا فيديرالية شخصية كاملة. إذ إن الطوائف لا تختار ممثليها في البرلمان.

٢ ـ السمة الأبرز للديموقراطية التوافقية في لبنان هي الحق في ممارسة الفيتو من طريق التحكّم بالنصاب القانوني في السلطة التنفيذية، بالحصول على الثلث زائد في مقاعد الحكومة، يدعوه فريق «الثلث المعطل» وفريق آخر «الثلث الضامن»، وهو النصاب الذي تكفله المادة ٦٥ من الدستور. هذه السمة تعتبر من الإشكاليات التي يُنظر إليها من جهة، على أنها ضمان في وجه هيمنة الأكثرية، طائفية كانت أم غير طائفية، ومن جهة أخرى، قد تتحول إلى سيف مصلت لتعطيل المؤسسات والقرارات.

في سبيل تجنّب خطر تعطيل الحكم وإحداث أزمات متتالية، يقتضي وضع حدود واضحة لهذه الممارسة وعدم التمادي في استخدام الفيتو وحصره بالقضايا المصيرية التي يمكن أن تؤثّر على وجود الطوائف وحريتها. وتثير المادة ٦٥، إذ تشير إلى هذا الحق، جدلاً واسعًا إزداد بعد الأزمة الأخيرة التي عصفت بلبنان. فالأقلية النيابية في حكومة إئتلافية تصرّ على أن يكون لها «الثلث المعطل» في مجلس الوزراء ضمانًا لمصالح الفئة التي تمثّلها وحقوقها الحيوية، مع الأخذ في الإعتبار أن المادة ٦٥ حدّدت المواضيع الأساسية التي يتوجب على المجلس اتخاذ قراراتها بأكثرية الثلثين. عند النظر في هذه المواضيع، وعددها، يمكن توقّع تكرار الأزمات واحتدامها

ووصولها إلى حال الإنسداد. إذا حسبنا أن من غير المستبعد نشوب خلاف في مجلس الوزراء حيال تصنيف موضوع مطروح في جدول أعماله، وهل يُعدّ عاديًا أم من المواضيع الأساسية، تزيد احتمالات بلوغ حالات التأزم والإنسداد على نحو ملموس.

٣ ـ سلك لبنان سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرات العربية حصرًا بين مطلع الإستقلال عام ١٩٤٣ ومنتصف السبعينات، باستثناء فترة قصيرة خلال الخمسينات. بيد أن ظاهرة الإستقواء بالخارج تفاقمت في المرحلة اللاحقة، وكذلك التدخّلات الأجنبية. هذه التدخلات لها، ولا تزال، محاذيرها الكثيرة خصوصًا وأن ازدهار نموذج الديموقراطية التوافقية في مجتمع تعدّدي، كلبنان، يحتاج إلى جوار إقليمي ديموقراطي قادر على تقبّل هذا النوع من الأنظمة واستيعابه، أو على الأقل احترامه. وهو ما لم يتحقق بعد.

## مقترحات

إستنادًا إلى ما جاء في المؤتمر من مداخلات ومناقشات، يتقدّم «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» بالمقترحات الآتية مساهمة في تحقيق إصلاح وتحديث النظام السياسي في لبنان.

### في التغييرات الاساسية للنظام

في ضوء الأزمات الكبرى التي تلم بلبنان والحاجة إلى التغيير والتطوير، وفي ظلّ اعتقاد كثيرين بأن استكمال الطائف يشكل مدخلاً سليمًا إلى نظام سياسي أفضل، من الضروري تأكيد ما يأتي:

١ ـ إن التحولات التطويرية المطلوبة هي تلك التي توطّد الديموقراطية اللبنانية، ولا تكون على حسابها.

٢ ـ إن هذه التحولات هي، بالضرورة، تراكمية وتدريجية تسمح بمراقبة خطوات التغيير وتقييمها، حتى إذا ظهر أنها تؤثر سلبًا على النظام الديموقراطي للبنان وعلى وحدته الوطنية وعلى الإستقرار، أمكن إعادة النظر في تطبيقها. بعد ذلك يمكن السعي إلى توفير ظروف أفضل لتنفيذ خطوات التغيير بما يحقق المطلوب منها من دون تقويض الديموقراطية والوحدة الوطنية والإستقرار.

٣ ـ ضمانًا لصواب هذه التحولات، من المفيد مبادرة مؤسسات رسمية وهيئات معنية محلية ودولية، كمنظمات المجتمع المدني في لبنان ومنظمات الأمم المتحدة المختصة، إلى تنظيم ورش عمل تبحث في التغييرات التي اقترحتها وثيقة الطائف، واقتراح خرائط طرق للوصول إليها. ومنها: اعتماد اللامركزية الإدارية، ونظام المجلسين بانتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي ومجلس الشيوخ على أساس طائفي. ويمكن تحويل ورش العمل هذه إلى هيئة دائمة، تكون مهمتها مراقبة التزام السلطات المعنية تنفيذ الإصلاحات التي يتفق عليها.

## في توصيف النظام السياسي اللبناني

إستنادا إلى ما سبق حول الطبيعة المركبة للنظام اللبناني، من الضروري التشديد على المبادئ والخطوات الآتية:

١ - إيلاء مسألة تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني وتوصيفه أولوية في الحوار الوطني.

٢ - امتناع أي طرف من أطراف النخبة السياسية اللبنانية عن محاولة تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني، ومن ثم قواعد التنافس والنزاع السياسي، بصورة أحادية.

## في قانون الانتخابات

يمنح النظام الحالي المكوّنات اللبنانية الدينية والإثنية الكبيرة، كما يتطلب نموذج الديموقراطية التوافقية المُطبّق في عدد من دول العالم، الحقوق السياسية الواسعة. وهكذا، فإن قوانين الإنتخاب التي طبقت منذ عام ١٩٩٢ لاقت معارضة قوية من الطوائف المسيحية التي اعتبرتها مجحفة في حقها وغيّبت تمثيلها الحقيقي في كل مؤسسات الدولة. إلى ذلك، يُحرم بعض الطوائف الصغيرة من التمثيل النيابي ومن مستويات أخرى شتى. أما الأقليات في الدوائر الانتخابية، فإن أصواتها تضيع كليًا، لأن نظام الإنتخاب يأخذ بقاعدة «الفائز يربح المقاعد كلها».

وتساهم الإقتراحات الآلية في إصلاح الوضع:

١ - اعتماد التمثيل النسبي الذي يفسح في المجال أمام تمثيل مكوّنات المجتمع اللبناني كلها في المؤسسات الديموقراطية، ومن ثم تفعيل فكرة «العيش المشترك» التي شدّد عليها اتفاق الطائف.

٢ - درس البدائل من قوانين الإنتخاب المعمول بها في دول أخرى كخيار «صوت واحد للناخب الواحد» الذي يقترن «في الوقت نفسه، بالتمثيل النسبي، وكذلك الفيديرالية الشخصية حيث تنتخب كل طائفة ممثليها، خاصة في حال إنشاء مجلس الشيوخ.

٣ - توفير ضمانات تمتّع أفراد الطوائف اللبنانية بحرية سياسية مؤكدة، لا تحد منها هيمنة القيادات الدينية والسياسية عليهم.

٤ ـ توطيد الحريات الديموقراطية ليس في علاقة الدولة بمكوّنات المجتمع فحسب، لكن على المستويات كلها، وخاصة من خلال الإنتخابات النيابية بحيث تكون حرّة ونزيهة.

### في دور الدولة

يميل الفكر السياسي في الغرب والشرق إلى التشكيك في الدولة والرغبة في تقليص دورها. في لبنان، خلافًا لهذه النظرة، ثمّة اقتناع لدى عدد متنام من اللبنانيين، في ضوء التجارب المريرة التي مر فيها بلدهم، بأن النهوض بالدولة وتنشيط دورها في شتى المجالات يساعد على تحقيق الإستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية. يمكن في هذا السياق التشديد على المقترحات الآتية:

١ ـ تطوير قدرة الدولة على تقديم سائر الخدمات التربوية والمعيشية والقانونية والإدارية، وإنجاز المعاملات التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية التي هي حق له ولا حاجة إلى توسيط الزعماء والقادة من أجل الحصول عليها. لذلك من المفروض انسياب هذه الخدمات في الأطر والأقنية الوطنية وتعزيز الولاء الوطني.

٢ ـ تنمية كفاية المؤسسات التي تقدّم الخدمات في المجالات المشار إليها كمؤسسات التعليم الرسمي والضمانين الاجتماعي والصحي، وتقديم المساعدات إليها كي تتمكن من النهوض بالأدوار والمهمات المطلوبة منها بالسرعة الممكنة.

٣ ـ ضمانًا لتعزيز المؤسسات الحكومية في مجال تقديم الخدمات التربوية والمعيشية إلى المواطنين، من الضروري تطوير أدوات الرقابة الرسمية والأهلية على هذه المؤسسات كديوان المحاسبة واللجان النيابية المختصة ومنظمات المجتمع المدني. لا يعني تعزيز دور الدولة حرمان الجماعات الثقافية والدينية من حرياتها، ولا يضع القيود على نشاطاتها، لكنه يقوّي قدرة الجماعات الوطنية غير الفنوية على المساهمة في الحياة العامة.

### في دور الأحزاب السياسية اللبنانية

يشكّل قيام أحزاب وجمعيات ومنظمات وطنية لبنانية لاطائفية ضمانًا أساسيًا للإنتقال بالنظام السياسي اللبناني من وضعه الراهن المهدّد للديموقراطية والوحدة الوطنية، إلى نظام ديموقراطي وفاقي أو أكثري سليمين. من المستطاع تحديد معايير موضوعية تساعد على توضيح مفهوم الحزب الوطني اللاطائفي، كتوافر التنوّع الديني والمذهبي والجغرافي والعمري والنوعي (توازن بين النساء والرجال) في

تكوين قيادات الحزب ومؤتمراته، وقدرة الحزب على الإنتشار في مناطق لبنانية متنوعة دينيًا ومذهبيًا في مقابل الأحزاب التي تنتشر في مناطق اللون الفئوي الواحد. من المستطاع، كذلك، تظهير الطابع اللافئوي للأحزاب عبر إلزام سائر الأحزاب اللبنانية إصدار برامجها العامة وأنظمتها الداخلية التي يفترض أن تتضمن تقديم الولاء الوطني على الفئوي والتبعية للخارج وسبل تعزيز ذلك الولاء وتوطيده.

انطلاقًا من توضيح معنى الحزب الوطني اللاطائفي، وبما أن «لبنان جمهورية ديموقراطية»، وبما أن الدولة اللبنانية ليست حيادية بين الديموقراطية من جهة، والتحديات التي تعرقل توطيد النظام الديموقراطي من جهة أخرى، من المهم تشجيع الأحزاب الوطنية اللبنانية. هذا التشجيع يمرّ في بعض الدول الديموقراطية في تدابير منها:

١ ـ صدور قانون عصري للجمعيات يكرّس المنحى الديموقراطي الذي طبع قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩ عن السلطنة العثمانية، فلا يتجه إلى التضييق على الحريات السياسية والنشاطات الحزبية. ومن الطبيعي أن يسعى القانون المطلوب إلى الأخذ في الإعتبار متغيرات العصر وما يمكن الدولة الحديثة أن تفعله لتنمية الحياة الحزبية.

٢ ـ تشجيع نشوء الأحزاب والهيئات ذات الإنتشار الوطني ومساعدتها على النمو. يندرج، في هذا الإطار، تقديم المساعدات المالية والمعنوية الرسمية إلى هذا النوع من الأحزاب الوطنية. ولا يعني ذلك منع الأحزاب شبه الطائفية أو التضييق عليها أو حرمانها من الإستفادة من الهبات والتبرّعات الخاصة التي تقدّم إليها، لكنه يرمي إلى تعزيز فرص الأحزاب الوطنية في الحياة العامة.

٣ ـ حظر تلقّي الأحزاب المساعدات من دول أجنبية.

٤ ـ التأكد من أن قانون الإنتخاب يعتمد التمثيل النسبي أو أي قانون عصري تنافسي، ويشجّع على قيام الأحزاب اللاطائفية.

### في الوعي الديموقراطي

العمل على تطوير الوعي الديموقراطي للمواطنات والمواطنين في اتجاهات ثلاثة:

١ ـ أهمية التمييز بين تمتّع مكوّنات المجتمع اللبناني بالحريات الدينية والثقافية من جهة، وشحذ البعد السياسي لهذه الحريات إلى درجة تهديد الوحدة الترابية للدولة

من جهة أخرى. يوطّد النوع الأول من الحريات التنوع المجتمعي اللبناني، وقد يصل النوع الثاني إلى حدود تهديد الوحدة الوطنية والترابية للبنان.

٢ ـ إطلاع المواطنين والمواطنات على الوسائل والسبل التي يوفرها النظام الديموقراطي لهم من أجل ملاحقة قضاياهم ومطالبهم، سواء عبر أقنية العمل الجماعي أو الملاحقة الفردية، وفي شتى المجالات السياسية والدستورية والقانونية.

٣ ـ التركيز على القضايا المعيشية التي تجمع اللبنانيين الذين ينتمون إلى طوائف ومذاهب وجماعات إثنية متعدّدة، وتجمع بينهم مصالحهم الحياتية.

## في الحكم الائتلافي

١ ـ إن الحكم الإئتلافي ضروري عندما يواجه البلد أزمات كبرى كاستفحال العصبيات الفئوية والعدوان الخارجي الشامل أو الأزمات الاقتصادية المستحكمة. أما في الحالات العادية، فيمكن أن ينتقل البلد إلى خيار الحكم الأكثري (العددي). حكم ائتلافي كهذا ضروري، وخصوصًا في بلد تعدّدي كلبنان لم يعرف الإستقرار الحقيقي منذ أواخر الستينات.

٢ ـ من أجل نجاح الحكم الائتلافي، لا بد من أن تكون لكلٍ من الأفرقاء الرئيسيين في السياسة اللبنانية برامجه الواضحة، وأن تقوم الائتلافات على ما هو مشترك بين هذه البرامج، وأن تنعكس القواسم المشتركة بدقة في البيانات الحكومية، والتزام الأطراف المكوّنين للائتلافات الحاكمة شرح مضمون هذه البيانات للرأي العام والدفاع عنها والعمل على تنفيذها. يساعد هذا النهج على تشجيع ديمومة التحالفات ومأسستها.

## في تطوير السلطة التنفيذية

١ ـ إعطاء مسألة تطبيق اللامركزية الإدارية الموسّعة أولوية بين الخطوات المطلوبة لتحسين أداء السلطة التنفيذية الذي يحقق ميزات عدة على طريق الإندماج الوطني وتوسيع قاعدة الحكم وتفعيل مؤسساته. يمكن تطبيق اللامركزية الإدارية عن طريق انتخاب مجالس محلية على مستوى الأقضية. ومن المقترح أن يكون الانتخاب على أساس نسبي في هذه الوحدات ضمانًا للتنوع، والمشاركة الشعبية الواسعة التي تطلبها وثيقة الطائف. من المقترح، كذلك، منح هذه المجالس صلاحيات واسعة تشمل معظم الخدمات التي تقدّمها الدولة للمواطنين. وكي لا يخطئ المرء في فهم هذه السياسة أو تنفيذها، لا بد من أن تكون الصلاحيات منتظمة في إطار منظور وطني عام.

٢ - تلافيًا لحصول أزمة مستحكمة نتيجة خلاف حول تطبيق الفقرة الخامسة من المادة٦٥ من الدستور المتعلّقة بطريقة التصويت في مجلس الوزراء، وتجنبًا لتحوّل هذا النوع من الأزمات إلى انسداد سياسي يلحق الشلل بالدولة، وما يترتب عليه من نتائج خطيرة تهدّد استقرار البلد ووحدته، من الضروري إضافة ملحق دستوري إلى هذه المادة يتضمن ما يأتي:

أ- تعريف الأسس وتوضيحها التي تمّ بموجبها التمييز بين ما هو أساسي من المواضيع، وما هو عادي منها، ما يسهّل اختيار طريقة التصويت بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة.

ب- إدراج نص يقضي بأن يحال على المجلس الدستوري كل نزاع ينشب حول تحديد طابع الموضوع المطروح وهل يُعدّ من الموضوعات التي تتطلب التصويت بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة، كي يتولى الفصل فيه وتقرير الطريقة الأنسب للتصويت.

## في تطوير السلطة التشريعية

لا يعني انتخاب مجلس نواب من خارج القيد الطائفي حمايته من الطائفية. على العكس من ذلك قد ينتهي الأمر به إلى أن يكون أكثر تعبيرًا عن الروح الطائفية من مجلس الشيوخ المنتخب على أساس طائفي. حلاً لهذا الإشكال، وتخفيفًا من إمكان تطييف مجلس النواب، يمكن تخصيص نسبة قابلة للزيادة مستقبلاً من مقاعده لممثلي الهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها من هيئات الإنتشار الوطني.

## في السياسة الخارجية

إستنادًا إلى تجارب لبنانية ملموسة وناجحة في ميدان السياسة الخارجية، وإذ يحرص لبنان على استقلاله واستقلاليته، من المفيد مراعاته المبادئ الآتية:

### على الصعيد العربي

١ - أن لا يكون مصدر تهديد أمن الدول العربية الأخرى واستقرارها.

٢ - توطيد علاقته بسائر الدول العربية، والابتعاد عن سياسة المحاور وفق قاعدة أن «لبنان مع العرب إذا اتفقوا وعلى الحياد إذا اختلفوا».

٣ - أن يساهم في توطيد العلاقات العربية - العربية حيث ينعكس اهتزازها في أكثر الأحيان سلبًا عليه.

٤ - أن يعمل، في النطاق العربي، على توضيح مزايا نظامه الديموقراطي. إذ إن بعض المشاكل التي يتعرّض لها في علاقاته العربية عائد إلى التباس في فهم التجربة الديموقراطية اللبنانية. لا يعني ذلك سعي لبنان إلى تصدير نظامه السياسي إلى الدول العربية الأخرى.

## على الصعيدين الدولي والاقليمي

١ - التزام الموقف العربي الجماعي حيال الصراع العربي-الإسرائيلي، والتمسّك باتفاق الهدنة (١٩٤٩) مع إسرائيل وقرار مجلس الامن ١٧٠١ الصادر في آب ٢٠٠٦.

٢ - اتباع سياسة الحياد في مجتمع دولي تعدّدي، وتعزيز حضوره في المحافل والمنتديات الدولية.

٣ - ضم جهوده إلى سائر الدول والاطراف الذين يسعون إلى تعزيز المنظمات الدولية والإقليمية.

# الديموقراطية التوافقية

## تمهيد : التوافقية من منظار تاريخي وعالمي
## أنطوان مسره : الديموقراطية واحدة

يقدم هذا المحور شرحاً للعوامل المساعدة على قيام الديموقراطية التوافقية، ويبرز نوع أشكالها والإخلاف في تطبيقها.

# الديموقراطية التوافقية من منظار تاريخي وعالمي*

## أولاً: التطور التاريخي للديموقراطية

### الدولة-المدينة والديموقراطية المباشرة

تبلورت المبادئ الرئيسية للديموقراطية في القرن السادس قبل الميلاد. وكانت الدولة لا تتجاوز المدينة ومن هنا مفهوم الدولة-المدينة الذي يرى فريق من علماء السياسة والمؤرخين أنّه نشأ في أثينا. وفي تلك الدولة سُهّل على السكان الاجتماع في مكان واحد وممارسة الديموقراطية المباشرة كما وصف أرسطو الحياة العامة في أثينا. واتسمت الديموقراطية الأثينية بالخصائص التالية:

أ- كانت النموذج الأقرب إلى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، فالمواطن كان عضواً في «الجمعية العامة» وفي الهيئات القضائية.

ب- كانت خالية من الانقسامات والتفرقة المجتمعية وبذلك توّفرت بين المواطنين الأثينيين أعلى درجات التماهي بين مصالحهم كأفراد وبين الصالح الأثيني العام[1].

ترددت الدعوة في أوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى إحياء هذا النموذج وتطبيقه، لكن جوبهت هذه الدعوة بانتقادات متعددة كان من أهمها:

١- إنّ الديموقراطية الأثينية كانت إقصائية إذ حرمت النساء والأغراب والعبيد من المشاركة فيها.

---

* رغيد الصلح وجورج بطرس: الديموقراطية التوافقية: بطاقة تعريف، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية (آب ٢٠٠٨).

1. Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. 1. USA: YaLe University, 1989. 18-19. Print.

٢- وإنّ السلطات الأثينية لم تكن خالية من التراتبية التي تجلت في أعمال المجلس واللجنة وفي اختيار قادة القوات المحاربة.

٣- إنّ أثينا لم تكن خالية من الانقسامات المجتمعية و خاصة القبليّة، وإنّ الأثينيين الذين تولوا الأعمال العامّة خدموا القبائل التي جاؤوا منها فبادلتهم الخدمات بالدعم والتمجيد وإعلاء مكانتهم المعنوية.

٤- إنّ الديموقراطية المباشرة لم تكن، في الحقيقية «أثينية» بل كانت متوسطية، أيّ إنّها كانت منتشرة في العديد من المدن الواقعة في جنوب وشرق المتوسط.

## من الدولة-المدينة إلى الدولة القومية: من الديموقراطية المباشرة إلى ديموقراطية الأكثرية

إنّ تطبيق الديموقراطية المباشرة بدا عسيراً في عصر الدولة-القومية الذي أرسيت أسسه في نظام وستفاليا خلال القرن السابع عشر. ذلك أنّ الدولة القومية قامت على أساس التجانس، وعلى أنّ الجماعات الثقافية-اللغوية تشكّل أممًا منفصلة وقوميات مستقلة، وعلى أساس أنّه من الطبيعي أن تكون لكل قومية دولة مستقلة. واعتبر قادة الرأي والسياسة من الراديكاليين القوميين مثل اليعاقبة الفرنسيين والليبراليين الأنجلو-سكسون أنّه لا مكان في الدولة القومية لأكثر من قومية واحدة. واعتبر قادة الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان أنّ كل جماعة قومية «مستقلة وسيّدة نفسها مهما كان عدد أفرادها ومساحة الأرض التي تشغلها». وقال جون ستيوارت ميل إنّ الديموقراطية غير ممكنة ولا تعرف الاستقرار في دولة تضمّ قوميات عديدة[2] مقابل الدولة-القومية التي دعا إليها القوميين. فقد افتقرت شعوب الدول الكبرى إلى التجانس إذ ضمّت شتّى أنواع الانقسامات والتمايزات العرقية والدينية والإثنية والقومية.

اعتبر دعاة الدولة القومية أنّه على الدولة أنّ تضطلع بدور نشيط ومباشر في إزالة هذه الانقسامات عبر التعليم. وتولت الثورة الصناعية توفير حلّ جزئي للتناقض بين الدولة القومية-المتوخاة من جهة، وبين الانقسامات المجتمعية من جهة أخرى. فالثورة الصناعية التي أعادت تنظيم المجتمعات على أسس جديدة، أدّت إلى التخفيف من حدّة الفروقات التي كانت تسم مجتمعات ما قبل القومية.

---

2. Mill, John Stuart. *Three Essays*. Oxford: Oxford University Press, 1975. 186 - 198. Print.

أخيراً لا آخراً، كان لانتشار الديموقراطية النيابية في الدول القومية أثر مهمّ في التخفيف من حدّة الفروقات المجتمعيّة التي كانت تطبع تلك المجتمعات. فمع الديموقراطية النيابية نشأت الأحزاب الواسعة الانتشار التي اخترقت المناطق والجماعات الدينية والطبقات الاجتماعية. ومع الديموقراطية النيابية تراجع تأثير تلك الجماعات التي كانت تحتلّ دور الوسيط بين الفرد والدولة، فأصبحت العلاقة بين الجهتين مباشرة.

وكانت بريطانيا السّابقة إلى بلورة النظام البرلماني واقتران النموذج البريطاني بالديموقراطية الأكثرية وذلك بالتنافس بين حزبين رئيسيين وباعتماد الدائرة الفردية في الانتخابات وذهاب المقعد النيابي لمن يفوز بالعدد الأكبر من أصوات المقترعين. كذلك اقترنت «ديموقراطية وستمنستر» كما سمّيت، مواصفات اخرى أهمّها: نمو السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية حتى لو فاز الحزب الحاكم بأغلبية انتخابية ضئيلة؛ نمو سلطة مجلس النواب على حساب مجلس اللوردات في نظام المجلسين؛ قيام الدولة المركزية والامتناع عن وضع دستور للبلاد واعتبار البرلمان هو صاحب السيادة.

## من الدولة القومية إلى الدولة التعددية: من ديموقراطية الأكثرية إلى الديموقراطية التوافقية

اتجه عدد متزايد من علماء السياسة والاجتماع للبحث عن بديل لديموقراطية وستمنستر في المجتمعات التي تسودها، حسب هاري اكشتاين، انقسامات سياسية «شديدة الأحكام وتحتدم خاصة على خطوط التباينات المجتمعية الموضوعية وخصوصاً تلك التي هي أكثر بروزاً في المجتمع»[3]. وجد بعض هؤلاء العلماء الحلّ في إيكال مهمّة الحفاظ على الوحدة إلى حكومات عسكرية أو حكومات الحزب الواحد. وتبنّى فريق آخر من العلماء وفي مقدّمتهم أرند ليبهارت، كما اشرنا أعلاه، مقاربة مختلفة تحت عنوان الديموقراطية التوافقية. وانطلق هذا المفهوم من نقد لبعض المفاهيم التي أثرت على النظرة إلى مسألة الديموقراطية في المجتمعات التعددية.

---

3. Lijphart, Arend. *Pattern of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. Westford, Mass: Yale University Press, 1984. 22. Print.

## ثانياً: العوامل المؤثرة في قيام الديموقراطية التوافقية

يميّز الديموقراطيون التوافقيون بين العوامل المساعدة على قيام الديموقراطية التوافقية في مجتمع تعددي، وبين الخصائص التي قد تدخل في حيّز الهندسة التوافقية والتي يمكن للنخب الحاكمة أن تؤثّر عليها. ويقدّم الديموقراطيون التوافقيون عدداً من العوامل[4] التي تتمحور بدورها حول النمطين الآتيين:

### البنى المجتمعية والوقائع الموضوعية

يختصر بوغار هذه البنى بأربعة رئيسية[5] هي التالية:

**حجم الدول:** إنّ حظ الديموقراطية التوافقية في النجاح في الدول الصغيرة أكبر منه في الدول الكبيرة. ففي النوع الأول من الدول تزداد فرص التعارف والتواصل والتعاون بين القادة.

**التحدي الخارجي:** إنّ صغر حجم الدول التي تطبّق الديموقراطية التوافقية والتعددية التي تسم مجتمعاتها تجعلها أكثر عرضة لتأثير التحديات الخارجية التي تواجهها. هذا بدوره يجعل هذه الدول أكثر حاجة إلى النظام الديموقراطي التوافقي من الدول الكبيرة التي تطبّق النظام الأكثري. وهذه الحاجة تملي على قادة هذه الدول أن يتمتعوا بحسّ ديموقراطي توافقي عالٍ، وأن يتفاهموا مع بعضهم من أجل تجنّب الدول ذات المجتمعات التعددية مخاطر التحديات الخارجية، كما تشكل حافزاً لهم لإبعاد بلادهم عن الانغماس في الصراعات الدولية كما فعل القادة البلجيكيون والنمساويون والسويسريون في بعض مراحل تاريخ بلادهم.

**ميزان القوى:** يعتبر التوافقيون أنّ التوازن بين الجماعات أساسي. وليس المقصود هنا التوازن الديموغرافي فحسب، بل أيضا الاقتصادي والثقافي والسياسي وحتى العسكري. فقد تكون هناك فئة تقلّ عددا عن الفئات الأخرى ولكنها تعوّض ذلك بأهميّتها في واحدة أو عدد من هذه القدرات.

---

4. Ambrosio, Thomas. *The Break up of Czechoslovakia and the Calculus of Consociationalism.* North Dakota State University. N.p., n.d. Web.
5. Binningsbo, Helga Malmin. *Consociational Democracy and postconflict Peace - Will Power Sharing Insitution Increase the Probability of Lasting Peace after Civil War?* 2005. Web. 22 Oct. 2013. <www.statsvitenskap.uio.no/konferanser/nfkls/cr/binningsbo.pdf>.

ويعتقد التوافقيون أنّ وجود فئتين متساويتين في القوّة في البلد الواحد قد يضرّ بفرص إيجاد الديموقراطية التوافقية لأنّ كلا من الفريقين يشعر بأنّه قد يتمكّن من التفرّد بحكم البلاد إذا تمكّن من التغلّب على الآخر. كذلك يرى الديموقراطيون التوافقيون أنّ الكثرة المفرطة في عدد مكونات المجتمع مضرّة به أيضا. لذلك يرى الديموقراطيون التوافقيون أنّ انقسام المجتمع إلى ثلاثة أو أربعة فئات رئيسية هو الأفضل لنجاح النظام التوافقي فيه، وأن تكون هذه الفئات متقاربة بحيث تجد صعوبة بالتفرّد والاستئثار بالسلطة. وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب التي يفضل ألا تزيد عن ثلاثة أو أربعة لئلا يصعب التوصّل إلى تفاهم وإلى قاسم مشترك بينها[6].

**التباينات الواضحة:** إنّ وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع يشجع على قيام ديموقراطية توافقية. فتبلور المصالح والحاجات عند كلّ فئة من الفئات يسهّل التوصل إلى تفاهم فيما بينها خاصةً عندما تكون هذه الفئات متساوية نسبياً وعددها مضبوطاً. وخلافاً للآراء الشائعة، لا يرى التوافقيون ضيراً في قيام أحزاب فئوية ينتمي أكثر أعضائها إلى فئة واحدة لأنها قد تكون مفيدة لفهم مشاعر وحاجات الفئة المعنية. وهم يعتقدون أنّ هذه الأحزاب ستكون أداة أفعل في تسويق مشاريع الدولة وسياساتها متى تمّ التفاهم والتوافق عليها[7].

## الفاعل (Agent) في تحقيق الديموقراطية التوافقية

يؤكد الديموقراطيون التوافقيون على أهمية دور النخبة في تحقيق التوافقية، ذلك أنّهم يرون أنّه لا بدّ من هندسة سياسية وتوافقية تحديداً حتى تتمكن المجتمعات التعددية من تحقيق الاستقرار الديموقراطي. ويسند التوافقيون تحديداً دوراً حاسماً على هذا الصعيد إلى النخبة التوافقية دون تقديم شرح كاف لكيفيّة ولادتها وتكوّنها. ولكن ليبهارت يلقي أضواء على شروط عمل المهندسين التوافقيين وعلى ظروف نجاح «الهندسة التوافقية»[8]، وهو يركز على الشرطين التاليين بصورة خاصة:

**الشرط الأول:** اقتناع الجناح الحاكم بأنه لم يَعُدْ يملك المسوغ والمشروعية للاستئثار بالحكم. عندها قد يتجه هذا الطرف إلى عقد صفقة مع الأطراف الأخرى

---

6. Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. 1. USA: Yale University, 1989. 259. Print.
7. Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press, 1977. 81. Print.
8. Ibid., 223. Print.

من أجل البقاء كشريك في الحكم. هذا ما حصل في عددٍ من البلدان كالنمسا وعدد من دول أميركا اللاتينية ككولومبيا وفنزويلا.

**الشرط الثاني:** امتلاك أطراف النخبة القدرة والعزم والدوافع الكافية لبناء النظام الديموقراطي التوافقي. قد تتوفر هذه الميزات في بعض أفراد النخبة قسماً من الوقت ولكنهم يفقدونها مع استقرارهم في السلطة ومع استفحال تعلقهم بها[9]. ويجد ليبهارت ضرورة التنبيه إلى أربعة جوانب تؤثر على دور النخب في العالم الثالث ومنها اثنان يؤثران بصورة سلبية على التوافقية في هذه الدول:

أ- العصرنة العشوائية وغير المتوازنة التي تشحذ التشاحن والتنافر بين مكوّنات المجتمع.

ب- ضعف الثقافة الديموقراطية ويعود ذلك إلى المرحلة الاستعمارية وما رافقها من تعقيدات وعنف في دول العالم الثالث[10]. ويرى التوافقيون أنّه من المستحسن أن يتمّ التركيز على بناء المؤسسات الديموقراطية التوافقية التي تمهّد لزرع وتعميم الثقافة الديموقراطية.

ولكن في المقابل، هناك عاملان يسهّلان تطبيق الديموقراطية التوافقية هما:

أ- ذكريات الكفاح ضد الاستعمار التي توفّر، في تقدير ليبهارت، مجالاً مناسباً للتفاهم بين أفراد النخبة السياسية الوطنية وللتغلب على عوامل الانقسام.

ب- العلاقات الاجتماعية والصلات السياسية والخلفيات الثقافية التي تسهم في فتح أبواب التآلف والتفاهم بين زعماء الدول الناشئة في العالم الثالث.

---

9. Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. 1. USA: Yale University, 1989. 181. Print.

10. Lijphart, Arend. *Pattern of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*. New Haven: Yale University Press, 1999. 305-309. Print.

## ثالثاً: خصائص الديموقراطية التوافقية

يولي ليبهارت أهمية لأربعة خصائص رئيسية هي الائتلاف الكبير، الاستقلال الفئوي، النسبية، الفيتو.

### الائتلاف الكبير

كما يُفهم من الاسم، فإنّ هذا الائتلاف هو عبارة عن تحالف بين الأحزاب أو الجماعات الرئيسية التي تتكوّن منها المجتمعات التعددية. ويحكم هذا الائتلاف عادة تفاهم حول برنامج مشترك واقتسام للمسؤوليات وللمناصب بين الأطراف المشتركة فيه. والائتلاف ليس ترتيبياً خاصاً تلجأ إليه الأحزاب في الحالات الاستثنائية كما يحصل في الدول ذات النظام الأكثري، بل إنّه خيار مستقرّ يرتبط في الابتعاد عن النهج الاقتصادي الذي يسم، حسب التوافقيين، أنظمة الأكثرية العددية.

وصف التوافقيون الائتلاف الكبير بـ«كارتل حاكم» لتقديم طبيعة علاقة النخبة الحاكمة بالسلطة. والكارتل هو «اتفاق احتكاري»، حسب قاموس أوكسفورد، يلغي التنافس وتداول السلطة ممّا دفع بعض علماء السياسة لوصف التوافقية بـ«المؤامرة النخبوية» أو «الأوليغاركية التوافقية»[11]، ويخشى البعض أن تحوّل الأحزاب المشتركة في الائتلاف فوائد التقاسم من عملية تفيد المواطنين الذين ينتمون إلى الجماعات التي تمثّلها إلى عملية تفيد قادة الأحزاب وقسماً ضئيلاً من أعضائها بصورة حصريّة. كذلك يخاف بعض الناقدين من تحوّل هذه الأحزاب إلى منظمات تستخدم مواقعها في السلطة وتقاسم منافعها من أجل تقديم رشوات انتخابية إلى المواطنين من حساب الدولة بل من حساب المواطنين أنفسهم بحيث تفسد العملية الانتخابية. ويحصل هذا التحوّل في الأحزاب التي تستقرّ في السلطة زمناً طويلاً وتمارسها دون أن يواجهها بحكم واقع إئتلاف سلطوي حقيقي منافس.

### الاستقلال الفئوي الذاتي والفدرالية

يُعَرّف الاستقلال أو الانعزال الذاتي بأنّه «حكم الأقلية» أو تمَتُّعِها بحقّ التقرير والتصرّف في الشؤون التي تعنيها مع مشاركتها مع الفئات أو الأقليات الأخرى في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصالح الوطنية وبإدارة البلاد. وهناك صيغ متنوعة للفدرالية منها الثلاثة التالية التي لها صلة مباشرة بالاستقلال الفئوي:

---

11. Seaver, Brenda M. *The Regional Sources of Power - Sharing Failure: The Case of Lebanon.* Political Science Quarterly. 115.2 (Summer 2000): Print.

أ- **الفدرالية العشوائية**: ترسم الحدود الداخلية بفعل المصادفات وفقاً لاعتبارات متنوعة مثل الأحداث التاريخية والحواجز الطبيعية والصراعات السياسية ونظريات النخب الحاكمة.

ب- **الفدرالية الفئوية**: تتطابق الحدود مع توزع الفئات الجغرافي أو حتى لتشجيع البعض منها على التجمع في كيان واحد من الكيانات التي تضمها الدولة.

ج- **الفدرالية الشخصية**: دُعيت بالفدرالية الشخصية على أساس إعطاء المواطن في الأمبراطورية الحقّ في اختيار القومية أو الجماعة الإثنية التي يرغب في الانتماء إليها[12]. وطبقت لأوّل مرّة في النمسا خلال القرن التاسع عشر حيث اعتبر النمساويون أن الاستقلال الثقافي يقدّم حلّا لقضية التنوّع الديني والثقافي في المجتمعات الأوروبية. وبعد تفكك يوغوسلافيا، إقتبست كرواتيا أيضاً بعض مبادئ الفدرالية الشخصية[13]. ويطبّق لبنان بعض مبادئ الفدرالية الشخصية عبر المؤسسات الدينية التي تملك صلاحيات واسعة.

### الفيتو المتبادل

إنّ كل جماعة مشتركة في الائتلاف الوفاقي لها الحق في استخدام الفيتو. ويعتبر حق الفيتو هذا من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي يقترحها الديموقراطيون التوافقيون للحدّ من احتمال قيام دكتاتورية الأكثرية في البلاد. ويسمح حق الفيتو للفئات المختلفة بمنع صدور القرارات التي تمسّ مصالحها الحيوية.

وهناك نوعان من الفيتو: الأوّل هو عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين قيادات تلك الجماعات يتكرّس مع مرور الوقت كما حصل في سويسرا وهولندا، والثاني يدخل المواثيق والدساتير كما في النمسا. نوع ثالث كما في بلجيكا حيث يكون اتفاقا غير مكتوب في مجالات معينة واتفاقا مدوّنا في الدستور في مجالات أخرى[14]. وعندما

---

12. Davis, Horace. *Nationalism and Socialism: Marxist and Labor Theories of Nationalism to 1917*. London: Monthly Review Press, 1967. 149-156. Print.
13. Binningsbo, Helga Malmin. *Consociational Democracy and postconflict Peace - Will Power Sharing Insitution Increase the Probability of Lasting Peace after Civil War?* 2005. Web. 22 Oct. 2013. <www.statsvitenskap.uio.no/konferanser/nfkis/cr/binningsbo.pdf>.
14. Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press, 1977. 38 - 39. Print.

تجري قوننة الفيتو، فإنّ المشرّعين يحصرون على استخدام الأدوات القانونية والدستورية التي تؤكد التأييد الواسع ومساندة الفئات المتنوّعة للمشاريع المثيرة للجدل. ومن هذه الأدوات:

أولاً: تحديد نسبة الأكثرية المطلوبة في مجلسي النواب والشيوخ بحيث يكون من الصعب تمرير القرارات بدون موافقة سائر ممثلي الجماعات الممثلة فيه.

ثانياً: إجراء استفتاء عام على مشروع القرار وخاصة في الأمور المتعلقة بالتعديلات على الدستور. وتضيف بعض الحكومات إلى الاستفتاء ضرورة موافقة نسبة عالية ممن تمّ استفتاؤهم لمصلحة المشروع في الهيئات الإشتراعية للتأكد من إنّه يحظى بالقبول العام.

ثالثاً: أداة دستورية تستخدمها الدول التي تتبع النظام الأكثري مثل السويد وأيسلندا وذلك عبر طرح المشروع مرتين على الهيئات التشريعية للنقاش والتصويت على أن تتخللهما دورة انتخابية يتاح فيها لمعارضي المشروع أن يعبّروا عن معارضتهم له بانتخاب من يشاركهم الرأي فيه. يعتبر نقاد التوافقية أنّ الفيتو يفسح بالمجال أمام قيام دكتاتورية الأقلية التي تمارس دور الدولة ومشاريعها[15].

## النسبية

النسبية تطبّق عندما يكون المجتمع تعددياً بحيث يتكوّن من فئتين رئيسيتين أو أكثر. وليس من الضروري أن تكون هذه الفئات متساوية من حيث العدد، ولكن متقاربة من حيث عددها ووزنها الاجتماعي والثقافي وحجمها الاقتصادي. فكلّ هذه عوامل تسهم في معاملة الفئات على نفس المستوى من الأهمية كما كان الأمر في بلجيكا حينما مثلت الجماعة الفرانكوفونية على نفس المستوى مع الناطقين بالهولندية رغم أنّ حجم الأخيرين كان أكبر من حجم الأولين[16]. وتقتضي النسبية انعكاسا لأحجام هذه الجماعات في مؤسسات الدولة وأنشطتها يتجلى في ما يلي:

---

15. Lijphart, Arend. *Pattern of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. Westford, Mass: Yale University Press, 1984. 189 - 191. Print.
16. Ibid., 39 - 41. Print.

أ- التوزيع العادل للمناصب وللمسؤوليات وكذلك المنافع المادية والمعيشية.

ب- إشراك الفئات المؤتلفة بصورة تتناسب مع حجمها وأهميتها في آليات ومواقع صنع القرار وفي سائر السلطات بما في ذلك الإدارة المدنيّة والأمنية. كذلك يطبّق هذا التوزيع على سائر المستويات وصولاً إلى المجالس والإدارات المحلية.

ج- وإذا كان الائتلاف ثنائياً، يستطيع الطرفان الوصول إلى توافق على القرارات عبر أسلوب الصفقات أعلاه أو عبر تفويض قادة الجماعات الرئيسيين بالتفتيش عن الجوامع المشتركة وبالوصول إلى تفاهم.

يبدي بعض علماء السياسة تحفظاً على تطبيق النسبية لأنها تفسح المجال أمام تكاثر وتضخم عدد الأحزاب كأورام تهدد النظام الديموقراطي[17]، بيد أنّ التوافقيين يرون أنّه من الممكن استخدام الأدوات القانونية مثل قوانين الانتخاب والأحزاب من أجل تلافي هذه الحالة.

---

17. Lijphart, Arend. *Pattern of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. **Westford, Mass: Yale University Press. 1984. 156. Print.**



# الديموقراطية واحدة

الدكتور أنطوان مسره*

لا توصف الديموقراطية الا بذاتها، فليس هناك ديموقراطية غربية، وديموقراطية عربية، ولا ديموقراطية اكثرية وديموقراطية غير اكثرية، مبادئ الديموقراطية عالمية. ويمكن قياس الديموقراطية استنادًا الى مؤشرات ومعايير اجمعت عليها البشرية من خلال الشرعات الدولية لحقوق الانسان. ولكن لا بأس من الكلام عن ديموقراطية فرنسية، وديموقراطية بريطانية... اشكال تطبيق المبادئ والمعايير والمقاييس الديموقراطية هي متعددة، وحسب البلدان. وليست الديموقراطية نظامًا سياسيًا، بل مجموعة منهجيات وآليات في سبيل المشاركة والمساءلة والمحاسبة، حيث ان كل نظام من دون استثناء يحتوي على بذور فساده.

---

* عضو المجلس الدستوري، كاتب ومؤلف وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف.

يمكن تحديد الفكر الديموقراطي بأنه القدرة على ايجاد بدائل، اي تجنب المقاربة الاحادية. ان نقد انظمة المشاركة في الحكم انطلاقًا من الفرضية ان الانظمة التنافسية هي الوحيدة المعيارية، هو مخالف للمنهجية العلمية. وليست الانظمة التوافقية او المشاركة او الائتلافية خارجة عن القانون، كما يبدو من بعض التحليلات. انها خاضعة لقواعد حقوقية وعندما يفتقر اي نظام لمعايير حقوقية يصبح موحشًا. في الهند، تم تأليف اكثر من عشرين لجنة خلال ثلاثين سنة لدراسة افضل السبل لتطبيق قاعدة الكوتا لصالح الفئات المنبوذة بشكل عادل ومنصف ويحقق المشاركة، من دون المس بالمصلحة العامة والفعالية وحقوق الافراد والجماعات. لم تؤلف اي لجنة في لبنان، لدراسة حسن تطبيق قاعدة التخصيص، بالرغم من غنى التجربة اللبنانية في ايجابياتها وسلبياتها.

## التوافقية مقاربة منهجية متعددة الاشكال التنظيمية

يعود التمييز بين الانظمة السياسية التنافسية والانظمة التوافقية او المشاركة او الائتلافية الى السبعينات. لبنان اتخذ اساسًا لبناء النظرية واغنائها. النظرية التوافقية هي خاصة بالديموقراطيات الاوروبية الصغيرة (النمسا، سويسرا، البلدان المنخفضة، بلجيكا)، وبالمجتمعات الاخرى ذات البنيات المتعددة الاثنيات او الطوائف او اللغات (لبنان، ماليزيا، قبرص، نيجيريا، غانا...).

اما الخصائص الرئيسية الاربعة فهي:

- حكومة ائتلاف واسع، الامر الذي يميز النموذج عن النمط البريطاني.

- نسبية في التمثيل بدلاً من قاعدة الاكثرية المجردة.

- الفيتو المتبادل كوسيلة حماية ضد قرار اكثري مجرد.

- ادارة ذاتية في بعض الشؤون: لتلافي جمود سبل التقرير من خلال حق النقض، تمنح الانظمة التوافقية الثقافات الفرعية ادارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة. تتخذ هذه الادارة الشكل الاقليمي عندما تتطابق الانقسامات الرئيسية مع الحدود الجغرافية. والشكل الشخصي عندما لا تلتقي الانقسامات مع الحدود الجغرافية.

تلعب النخبة دورًا رئيسًا واستراتيجيًا في هذا النموذج الذي لا يتضمن شروط الاستقرار «الكلاسيكية». يتوقف هذا الاستقرار على عدة شروط، اهمها الموقع الاستراتيجي للنخب القممية، وتقاليدها في التسامح، وادراكها لطبيعة النظام وحدوده.

نشأ مفهوم الديموقراطية التوافقية من خلال المقارنة، وجرى تدويله خلال سنوات بنشر مؤلفات متعلقة بالبلدان المنخفضة وبلجيكا والنمسا وسويسرا وكندا. ثم امتد المفهوم الى بعض بلدان العالم الثالث، وخصوصًا الى ماليزيا وقبرص وكولومبيا والاوروغواي ونيجيريا. صاغ العالم السياسي الهولندي، آرند ليبهارت، هذا المفهوم بأوضح اسلوب. كما ان جيرارد لامبروخ استخدم في بادئ الامر عبارة الديموقراطية النسبية ثم عبارة الديموقراطية بالاتفاق في معرض الحديث عن النمسا وسويسرا. اما ج. بنغهام باول فقد وصف بخاصة «التجزؤ الاجتماعي»، بينما حلل «الاتفاق الودي» بالمقارنة مع قاعدة الاكثرية. ودرس اريك نوردلينجر «احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة».

ان نموذج التوافقية، الموضح في مفهومه العام، وفي حالة الديموقراطيات الاوروبية الصغيرة، لم يحظ بدراسات متعمقة لشروطه وتطبيقاته. فلبنان ينطوي على مزايا خصوصية، والتجربة اللبنانية اتخذت اساسًا كحالة تأسيسية لبناء النظرية وتطويرها.

نختصر في الملاحظات التالية اشكاليات المقاربة التوافقية او المشاركة او الائتلافية المتعلقة بالبنية الدستورية اللبنانية:

**مقاربة منهجية:** ليست التوافقية نظامًا سياسيًا، بل تصنيفًا ومنهجية في تصنيف الانظمة السياسية في العلم الدستوري المقارن. تتعدد تاليًا الاشكال التنظيمية بتعدد الانظمة التي تنتمي من قريب او بعيد الى هذا التصنيف. وقد تعتمد بعض البلدان نظامًا فدراليًا شخصيًا او جغرافيًا، او قاعدة كوتا مغلقة او منفتحة او جزئية، مكتوبة او عرفية، او تعتمد كبديل لها حكومات ائتلافية على اسس حزبية وليس على اسس بنيات ثقافية فرعية، او يُعتمد نظام انتخابي نسبي، او ادارة ذاتية في بعض الشؤون (احوال شخصية، تعليم...)، حصرية او موسعة، مغلقة او منفتحة، توفيقًا بين حقوق فردية وجماعية.

**نقد ام اغناء؟** الانظمة التوافقية او المشاركة او الائتلافية موجودة منذ القدم، ولكن الدراسات بشأنها تعود الى السبعينات، بينما الدراسات حول الانظمة التنافسية المبنية على قاعدة الاكثرية المجردة اكتملت نسبيًا دراستها طيلة اكثر من اربعمائة عام. لا يجدي تاليًا نقد النظرية، بل المطلوب العمل على اكمال الدراسات بشأنها وتطويرها وتحديد اشكالها وتطبيقاتها وفاعلية مختلف الاشكال والتطبيقات من خلال حالات ميدانية. وتتناقض النظرية اساسًا مع التوجهات الاحادية المطلقة والتعميمات المجردة، حيث ان دساتير الانظمة التوافقية هي ثمرة سياق تاريخي

واختمار وتعتمد في معظمها على مواثيق وتقاليد دستورية اكثر مما تعتمد على نصوص وضعية مكتوبة، بخاصة في ما يتعلق بالمشاركة المضمونة في الحكم تجنبًا لخطر العزل الدائم. لم تتطور عالميًا الدراسات الميدانية حول هذا التصنيف منذ السبعينات، بالرغم من كثرة الحالات والبلدان التي تسعى، بخاصة في افريقيا وآسيا والاتحاد السوفياتي السابق وبعض البلدان العربية، الى اعتماد سياقات توافقية تنافسية في آن.

**ليست مرادفة للطائفية:** ليست الانظمة التوافقية او المشاركة او الائتلافية مرادفة للبنيات الطائفية اللبنانية القائمة وممارساتها، بل قد تكون المشاركة المضمونة في هذه الأنظمة مبنية على قواعد حزبية او اثنية او عرقية او لغوية... او مذهبية دينية. من كتب ويكتب حول التوافقية وكأنها مرادفة للطائفية السائدة في لبنان، يعتمد الجزء لنقد الاساس الذي هو تجنب العزل الدائم في سياق المبدأ الديموقراطي في المشاركة السياسية. يقتضي في هذا السياق تطوير البحوث التطبيقية حول اشكاليات ضمان تمثيل الاقليات في انظمة انتخابية تنافسية لتجنب مخاطر العزل الدائم وهي دراسات تفتقر اليها العلوم الدستورية والانتخابية المقارنة. اصبحت عبارة «طائفية» في التداول السياسي اللبناني مزبلة يرمي فيها باحثون كل ما لا يرضيهم بينما يتطلب البحث المنهجي تجزئة مضمونها الى ثلاثة عناصر:

- قاعدة الكوتا او المشاركة في تمثيل الطوائف (المادة ٩٥ من الدستور).

- الادارة الذاتية الحصرية في الاحوال الشخصية وبعض قضايا التعليم (المادتان ٩و ١٠من الدستور).

- التطييف او استغلال الدين في التنافس السياسي والتعبئة الطائفية والتعصب والذهنيات الطائفية.

لكل من هذه المعاني منهجية في التحليل والمعالجة. فاذا اعتمد نظام مدني اختياري في الاحوال الشخصية، فهذا لا يعالج مشكلة المشاركة وخطر الهيمنة والعزل الدائم. واذا الغيت قاعدة الكوتا فهذا لا يعالج مشكلة استغلال الدين في السياسة والسياسة في الدين. العناصر الثلاثة مترابطة ولا شك، مثل كل الشؤون البشرية، ولكنها متمايزة ويحمل كل منها مضمونًا مختلفًا في التفسير والمعالجة.

في الدراسات والسجالات حول الطائفية في المفهوم التعميمي والاطلاقي المتداول اشكالية منهجية متعلقة بالسببية في العلوم الاجتماعية. «الطائفية» موجودة غالبًا في كل طبق من الاطباق في لبنان. عندما يكون هذا الطبق غير لذيذ نجزم غالبًا

على سبيل الكسل الفكري، ان السبب هو... الزيت! بينما قد يكون سبب فساد طبق الخضار (وكله اجماليًا غير قابل للتذوق) نوعية البندورة، او باقي الخضار، او طريقة التتبيل، او سوء الخلط او قدم الاعداد... ان الدراسات المنهجية النظرية حول السببية في العلوم السياسية والاجتماعية عامة باتت بالغة الاهمية في الجامعات في سبيل دراسات اكثر دقة وصوابية في التحليل واستشرافًا لمعالجات وسياسات فاعلة. ان الجزم بسرعة واطلاقية ان «السبب» هو «الطائفية» او ان «الطائفية اساس الداء»... هو غالبًا مناقض للحد الادنى من المنهجية العلمية في البحث عن الاسباب او السببية في العلوم الاجتماعية.

**صيغة فضلى؟** قد تكون الانظمة المحض تنافسية المبنية على قاعدة الاكثرية المجردة اكثر فعالية وربما مثالية ونموذجية، بالرغم مما قد تحمله من مخاطر العزل الدائم والهيمنة او الاندماج القسري او الابادة والتهجير على اساس الصفاء الاثني او التقسيم. ليس الخيار بين نظام محض تنافسي ونظام ائتلافي مسألة ارادية، بل ثمرة اختبار تاريخي، وغالبًا ثمرة معاناة وعلى اثر نزاعات يستحيل فيها تحقيق مبدأ كل شيء للرابح او يكون هذا التحقيق، في حال امكانيته، باهظ الكلفة للجميع. الانظمة التوافقية هي «الحل» الثاني الممكن، لان «الحل» الاول مستحيل او باهظ الكلفة. ومن الافضل تجنب استعمال عبارة «حل» في علم السياسة، لان الحل هذا ارتبط غالبًا «بالحل النهائي» على الطريقة النازية او على الطريقة الصهيونية الشارونية القديمة والحالية.

**هل التوافقية مرادفة للبنان؟** ليست الانظمة التوافقية مرادفة «للبنان»، بل تشمل النظرية حالات عديدة ومتنوعة، في سويسرا وبلجيكا والنمسا والبلاد المنخفضة وجزر فيدجي وجزر موريس... ولبنان هو مجرد حالة من الحالات. من يبحث في النظرية، من دون التعمق في الامثلة المقارنة الاخرى وتمايزاتها، لا يساهم في اغناء التحليل واستنتاجيته.

**نظرية لها حدود:** ليست النظرية التوافقية مرادفة للوضع القائم في لبنان وطريقة ادارة الحكم السائدة فيه، حيث ان كل نظام سياسي يحتوي على بذور فساده في حال تخطي الحدود الحقوقية في ممارسة السلطة. النص القانوني لا يضمن ذاته من دون توفر ضوابط حقوقية في الادارة والقضاء والمشاركة والمحاسبة والمواطنة... مفهوم الحدود اساسي في روح الشرائع لمونتسكيو حيث ان السلطة - وكل سلطة اياً كانت طبيعة النظام وشكله وتصنيفه - بحاجة الى ضوابط. يتحدث البعض عن النظرية التوافقية وكأنها «فلتانة» ومن دون ضوابط وخارج القانون، بينما يخضع تعيين عمداء في الجامعة وسفراء ومدراء عامين وموظفين حتى

في الفئة الخامسة واجراء مناقصات اشغال عامة وادارة المال العام... الى قواعد حقوقية. غالبًا ما يتم تخطي القواعد الحقوقية تحت ستار تطبيق قاعدة الكوتا التي تتضمن في جوهرها ضوابط.

جاء في بعض الدراسات حول الفساد الاداري والسياسي - صغيرًا أو كبيرًا - ان «سببه» هو «الطائفية»، بينما الفساد منتشر ايضًا في بلدان ليس فيها طائفية ولا تعددية مذهبية... فاذا كانت مناقصة اشغال عامة كلفتها القصوى مليون دولار وتم تلزيمها بخمسين مليون دولار... فما علاقة الطائفية بالكلفة الحسابية الموضوعية والضخمة؟ واذا كان المستفيد هو حتمًا ينتمي الى طائفة ومذهب فهذا موضوع أخر... ومختلف في التحليل والمعالجة انطلاقًا من مفهوم المحسوبية والزبائنية. ان البحث في النظام الدستوري في لبنان في ركائزه الاساسية وكأنه يتضمن في جوهره بذور الفساد لم يعد بريئًا، اذ يستغل سياسيون فاسدون ومفسدون الخطاب السياسي هذا لتبرئة ذاتهم من الفساد مع بركة مثقفين يتهمون المنظومة الدستورية بدلاً من اتهام الممارسة والسياسيين وتخطي القواعد الحقوقية. جاء في كلام احد السياسيين النافذين: «طالما ان النظام طائفي فاننا نريد حصتنا!» يعني بذلك حصته هو، لا الحصة التي تضمن المشاركة والتي تخضع لقواعد حقوقية وادارية في انتقاء القياديين في ادارة الشؤون العامة. تمارس تاليًا اشد الاعمال تناقضًا مع دولة الحق مع بركة باحثين ومثقفين يعممون الادراك الاطلاقي التالي: «هذا هو النظام الطائفي!» ان النظام هذا - حتى في اسوأ مظاهره وكما كل نظام - يتضمن ضوابط حقوقية وان كانت هذه الضوابط في حدها الادنى.

**التمييز بين الميثاق والدستور والحكمية:** ان هذا التمييز اساسي في البحوث الدستورية والسياسية في لبنان. تتضمن المواثيق ثوابت ومبادئ عامة في العيش معًا وهي ثمرة نزاع ووفاق وغالبًا تفاعلات اقليمية. يجب تاليًا ان تتمتع المواثيق بدرجة عالية من الشرعية الاجتماعية. اما الدستور، فهو تجسيد في نصوص وضعية لاصول الحكم وعمل السلطات. اما الحكمية، فهي تتعلق باشكال التطبيق والممارسة. ان ممارسات لبنانية، من دون تحديد الارتباط بين القاعدة الحقوقية وتطبيقها، تغرّق التحليل في عموميات غير استنتاجية وتعطل الخيارات العملية في المعالجة. من ينتقد مثلاً تطبيقًا سيئًا لقاعدة الكوتا او لتوزيع المقاعد النيابية في قانون الانتخاب او فسادًا في الادارات العامة... ويصب اطلاقية نقده على كل جوانب الميثاق اللبناني القديم والدستور، هو كمن ينتقد الحب لانه توجد دعارة. يدل هذا المنحى على ضعف الثقافة الحقوقية في الشؤون الدستورية اللبنانية. يظهر ذلك جليًا، من خلال بعض السجالات التي رافقت تعديل المادة ٤٩ من الدستور، والتعامل مع القرار ١٥٥٩ لمجلس الامن الدولي.

فكر نظري وعملي في آن بحثًا عن مواقع المظالم: لا يتناقض البحث النظري مع الفعالية، بل على العكس الفكر النظري الاصيل والفاعل هو الذي يتمتع بأكبر قدر من التطبيقات. لماذا لا يتم التحديد العملي لما هو ممكن ولمواقع المظالم بدلاً من المقاربات العامة والاطلاقية؟ تشبه بعض السجالات العلاقة بين صاحب مستشفى ومسوّق ادوية. يريد البائع تسويق ادويته بينما صاحب المستشفى يطلب الادوية التي يحتاج اليها. وبعض ملامح الثقافة السياسية يمكن تلخيصها بمثال الرأس والطربوش: في حال عدم التطابق بين الرأس والطربوش فهل الحل في توسيع الطربوش ام تكسير الرأس؟ يمكن اعتماد «الحل» الثاني اي تكسير الرأس. لا يتنافى هذا «الحل» مع تشخيص الواقع بأن الرأس غير طبيعي في ضخامته! لكن المشكلة هي في تحديد كلفة ومنافع العملية. وما فائدة الطربوش بعد تكسير الرأس؟ انه يصلح لرأس آخر.

هل من الضروري التأكيد ان المقاربة التوافقية او المشاركة او الائتلافية ليست - في اي منحى او شكل من الاشكال - تبريرًا «للطائفية» في المفهوم المتداول وفي الممارسة، وليست دفاعًا ايديولوجيًا عن أي صيغة - فذة كانت ام غير فذة - وليست قبولاً بممارسات مخالفة اصلاً للدستور وللقواعد الحقوقية. انها سعي الى التمييز بين الميثاق والدستور والحكمية، وصولاً الى مقاربة علمية ومنهجية وديموقراطية وعملية للمادة ٩٥ الجديدة من الدستور اللبناني المعدل، التي تحث على نبذ منطق «الالغاء»، واعتماد منطق المرحلية والخطة، والعدول عن السجال الشعاراتي والشارعي حول قضايا اساسية. هذه المقاربة تتطلب درجة عالية من المنهجية والحكمة والفعالية.

تكمن المشكلة في ان جمعيات اهلية تمرست غالبًا على الدفاع عن حقوق الانسان في قضايا الفقر والمعاقين والسجناء... ولكن الفكر الدستوري ظل غالبًا مركزًا على النصوص، دون تنمية الاهلية الدفاعية عن قضايا دستورية محددة وخارج التعميم المتداول: «هذا هو النظام الطائفي» و «هذا هو ميثاق ١٩٤٣» و «هذا هو الطائف»... ما فعله ويفعله ويعممه سياسيون، فسادًا وافسادًا، لا علاقة له «بالنظام الطائفي» كما هو محدد ومحدود دستوريًا، ولا بميثاق ١٩٤٣ ولا بوثيقة الوفاق الوطني...، وان كان هناك غالبًا استغلال لهذه القواعد الدستورية. الاستغلال موضوع أخر لا تعالجه مجرد تعديلات دستورية نصية. ان النص لا يضمن ذاته وضمانته في الفعالية تكمن غالبًا خارج النص في بنية السلطة وتوازن القوى في المجتمع والثقافة السياسية السائدة والقضاء المستقل واستقلالية القرار الداخلي. النظرية الدولية بحاجة الى مزيد من التقصي والتطوير، انطلاقًا من حالات متعددة.

## نمط في تطبيق التوافقية

الانظمة الائتلافية هي تصنيف معاصر للانظمة السياسية. في ظل هذا الواقع بدأت منذ السبعينات بمتابعة الابحاث المقارنة .هذه المشكلة كانت قائمة في بلدان عديدة اخرى غير لبنان، مثل سويسرا، يوغوسلافيا، البلاد المنخفضة، النمسا...، اي في البلدان التي تحوي تنوعًا ثقافيًا، ثنيًا، دينيًا، لغويًا، عرقيًا... غالبية علماء السياسة والدستور الذين كانوا يدرسون هذه البلدان، كانوا يعتبرون القضايا المتعلقة بقاعدة الكوتا والمشاركة او ضمان الحقوق لبعض الاقليات في شؤون ثقافية، كانوا يعتبرونها قضايا «خاصة» ويجهلون دراستها.

سنة ١٩٨٦، نُظم مؤتمر عالمي في فرايبورغ بإدارة تيودور هانف، ضم العديد من الاخصائيين في هذا النوع من الانظمة التي تسمي نفسها غالبًا فريدة من نوعها، وهي كما تبيّن في المؤتمر، موجودة في سويسرا وايرلندا والسودان وقبرص وافريقيا الجنوبية ولبنان... كتبت حينها في خلاصة المؤتمر: «الحالات الفريدة تلتقي» لكن بعض العلماء في لبنان اخذوا يقولون ان هذه النظرية مستوردة، ما يشكل اقصى درجات الاستيراد والاغتراب اعتمد لبنان اساسًا كحالة لبناء النظرية، اي ان كل النظريات مستوردة باستثناء هذه النظرية!

في مؤتمر عقد في الاونسكو سنة ١٩٧٠ حول انماط نشوء الامم، قدم هانس دالدير، وهو سويسري، دراسة ذكر فيها سويسرا والنمسا ولبنان كحالات متشابهة في البناء القومي بالتوافق. كما ان جيرار ليهمبرغ عرض الموضوع في مؤتمرين للجمعية الدولية لعلم السياسة، وتناول فيه لبنان كحالة نموذجية. ساهم لبنان منذ السبعينات بتطوير النظرية. نستنتج من خلال ذلك ان كل النظريات مستوردة باستثناء هذه النظرية.

اعتبر مفكرون ومثقفون في لبنان ان هذه النظرية هي نظام، بينما هي ليست كذلك. انها تصنيف للانظمة. طريقة تطبيق هذا النوع من الانظمة يختلف باختلاف البلدان، اي ان الانماط متعددة، وهي حديثة العهد من حيث دراستها، ما يجعل نقدها غير مفيد. انها ليست كالانظمة التنافسية المعروفة منذ قرون كالنمط البريطاني، والتي تناولتها الدراسات بكثرة.

لا بد من استكمال دراسة هذه الانماط بغية اغنائها، بدلاً من نقدها. الثقافة السياسية السائدة قد تكون غير ديموقراطية. لم يقل احد عبر التاريخ بالمعادلة الحسابية التالية: نصف + واحد = ديموقراطية. الديموقراطية ليست على هذا الشكل الحسابي المبسط.

تعتمد الانظمة الائتلافية او التوافقية او المشاركة سياقات مختلفة في الاعتراف بالحقوق الدينية والثقافية لبعض المجموعات، وتعتمد اشكالاً من الانتخابات النسبية او اشكالاً من قاعدة الكوتا، او اشكالاً من حكومات ائتلافية... هذه هي بعض خصائص هذه الانظمة.

هناك ايضًا باحثون في الانظمة الدستورية يمزجون بين امراض النظام وطبيعته. لكل عضو في جسد الانسان امراضه. امراض العين هي غير امراض الكلى، وغير امراض الكبد، وامراض المعدة تختلف عن امراض الاعضاء الاخرى... علمًا ان امراض المعدة مثلاً شيء ووظائف المعدة في حالتها المنتظمة شيء آخر، وعملية الخلط بين الامرين يتضمن خطأ منهجيًا. كل منظومة تحتوي على بذور فسادها.

وُضعت دراسات تناولت لبنان، افريقيا الجنوبية، جزر فيدجي، سويسرا، بلجيكا، كينيا، كاليدونيا الجديدة، الهند... هناك ما يزيد على الاربعين بلدًا في العالم يعتمد سياقات متنوعة، وبعض السياقات هي تنافسية وتعاونية في آن. لبنان هو - على الاطلاق - اغنى النماذج لبناء النظرية الائتلافية واستكمالها والبحث في اشكال تطويرها. لكن المؤسف ان الابحاث لم تتطور منذ الثمانينات. هناك ظروف مؤاتية واخرى غير مؤاتية، لها تأثيرها على فعالية انظمة المشاركة. نجد في لبنان العديد من الظروف المؤاتية لفعالية هذه الانظمة، اولها ان كافة المجموعات هي اقليات.

هناك ثلاث حالات لهذه الانظمة:

- حالة حيث توجد مجموعة اكثرية (كما هي الحال في قبرص).

- حالة حيث توجد مجموعة قريبة من الاكثرية (كما في بلجيكا).

- حالة حيث كل الطوائف اقليات (كما في لبنان).

لدى لبنان تقاليد في التسوية. انه بلد صغير حيث تتفاعل فيه المجموعات في التجارة والاعمال. لكن لبنان يعيش ايضًا ظروفًا غير مؤاتية، تتمثل بجوار غير ديموقراطي من جهة، وجوار صهيوني من جهة ثانية هو نقيض النموذج اللبناني. ادخلت الصهيونية على المنطقة الترادف بين هوية ومساحة جغرافية. غالبًا ما يؤثر هذا المحيط سلبًا على الوضع اللبناني، وقلما يؤثر عليه ايجابًا. وآخر سلبي وهو عدم ادراك الولاءات الفوقية للشأن العام، اي ان الولاء للدولة ضعيف نتيجة نقص في التنشئة، الا ان الولاء للوطن بدأ يظهر في ١٤ شباط ٢٠٠٥. كما ان هناك عدم ادراك للخطر المشترك، على الرغم من ان تاريخ لبنان غني بالمداخلات الخارجية،

وهي تعود الى خمسمئة سنة خلت، وقد عانى منها اللبنانيون، على الرغم من ذلك ظلت النوافذ والابواب مفتوحة على الخارج. قدمت الطوائف على اختلافها، كما المجموعات، العديد من الضحايا والشهداء. كل من انخرط في الحروب في لبنان سقط ضحية اللعبة الخارجية. نأمل ان تكون التجربة التي عاشها لبنان سنة ٢٠٠٥ قد ولدت ادراكًا مشتركًا عند جميع اللبنانيين للخطر الخارجي، الذي في حال نموه يولد درجة عالية من التضامن.

الانظمة التوافقية او انظمة المشاركة ترتكز على شروط اساسية كامنة في الثقافة المدنية، ولا تقتصر على ثقافة دستورية. يقول البعض ان الطائفية في لبنان تحول دون بناء المواطن اللبناني. هذه المقولة غير مثبتة، وغير صحيحة. مثال على ذلك: في مبنى مؤلف من عشرة شقق يقطن احدها شخص بيتوتي، انعزالي، فئوي... لا يقيم علاقات مع جيرانه، الا انه يدفع مساهمته في المصاريف المشتركة ويحترم نظام البناء ويشارك في انتخابات لجنتها، فما همنا ان كان انعزاليًا وبيتوتيًا وفئويًا؟ مفهوم الشأن العام والمصلحة العامة بحاجة الى تربية وتثقيف. المواطنية ممكنة في مجتمع متعدد الطوائف، شرط توسيع وتعميم مفهوم المجال العام المشترك. اما بشأن قاعدة الكوتا فيقال ان الادارة فاسدة بسبب الطائفية وان تعيين الموظفين في مختلف المجالات يتم بشكل فاسد بسبب الطائفية. ليست قاعدة الكوتا موحشة او سائبة، بل تخضع لقواعد، تمامًا كما يخضع كل نوع مرض لعلاج خاص به، فلا يمكن تعيين سفير بغض النظر عن القواعد الحقوقية والادارية، ومع ذلك يتم تعيين موظفين خلافًا للقواعد الحقوقية والادارية. كان هناك مشكلة في الخمسينات في تطبيق قاعدة الكوتا ناجمة عن تفاوت اجتماعي، اقتصادي، ثقافي بين الطوائف. هذه المشكلة لم تعد قائمة في لبنان اليوم. افضل الكفاءات في مختلف الطوائف وفي كافة الاختصاصات. لقاعدة الكوتا قواعد حول كيفية تطبيقها واشكال تطبيقها.

في الواقع ان النظام الذي يسمى «طائفيًا» غير مطبق في لبنان! القرار الصادر سنة ١٩٣٦ والذي يقر بإنشاء طائفة الحق العام، والذي يعود الى مرحلة الانتداب الفرنسي، لم يطبق، ومادته ما زالت موجودة. النظام المسمى طائفيًا في لبنان كان منفتحًا، واقرار نظام اختياري مدني للاحوال الشخصية هو من ضمن النظام ولكنه غير مطبق. قاعدة الكوتا غير مطبقة وفق ما يجب، ذلك ان سياسيين يتدخلون لتعيين ازلامهم خلافًا للقواعد الحقوقية والادارية. ابرز مثال على ذلك تعيين العمداء في الجامعة اللبنانية وتعيين رئيسها منذ سنوات استغرق ستة اشهر للتمكن من الوصول الى اتفاق على اسماء، بينما يتطلب هذا الامر نصف ساعة فيما لو اتبعت القواعد المنصوص عليها ضمن نظام الجامعة اللبنانية، خاصة وان الكفاءات في هذا المجال

متوفرة لدى كل الطوائف واساتذة الجامعة اللبنانية بكافة فروعها ينتمون الى مختلف الطوائف. الذي يلقي التهمة على النظام الطائفي، يكون كمن يعطي البركة لممارسات سيئة. عندما يطبق قانون المشاركة تبعًا للقواعد الحقوقية، عندئذ يصبح من السهل تخطي الطائفية. ان تعيين مدير عام في اطار القواعد الحقوقية، يشكل ضمانة، ايًا كانت طائفته. اشارت المادة ٦٥ من الدستور المعدّل الى كلمة «توافقيًا» كنمط في اتخاذ القرارات، اي بالمعنى العلمي للكلمة، وليس بمعنى: بيناتنا، شو فيها، معليش، مشي الحال، نتحاور...!

ما يصنف النظام الدستوري اللبناني هي المواد ٩ و١٠ و٦٥ و٩٥، انها المواد الاساسية التي تجعل من النظام اللبناني نظامًا ينتمي الى فئة انظمة المشاركة. تعطي المادة ٩ للطوائف الحق بأن تكون لها انظمتها الخاصة في الاحوال الشخصية والحق بأن تكون لها مدارسها الخاصة، ما يسمى ادارة ذاتية في بعض الشؤون، وتنص المادة ٦٥ على نمط اتخاذ القرارات، وتنص المادة ٩٥ على المشاركة في الحكم.

لم تتغير هذه المواد الاربع منذ قرون، أكان مع ميثاق ١٩٤٣ او ميثاق الطائف او تنظيمات شكيب افندي... وهذا ما يشير الى الاستمرارية.

يتحدث بعض المؤلفين عن انظمة المشاركة كما لو انها خيار ارادي، الا ان المسألة ليست ارادية بل واقع. في هذا النوع من الانظمة تتوفر ثلاثة خيارات كما هي الحال في قبرص، ايرلندا، جزر فيدجي، افريقيا الجنوبية، سويسرا... وهذه الخيارات هي: اما تغيير الجغرافيا بالضم او بالفرز او بالتقسيم، او بتغيير البشر عن طريق الابادة او التهجير او التطهير الاثني، او الادماج القسري كما حصل في بلغاريا حيث ارغم البلغاريون من اصل تركي على تغيير اسمائهم، او مثل الاتحاد السوفياتي. والخيار الثالث هو اعتماد انظمة في المشاركة.

يتم التوصل الى هذه المرحلة غالبًا بعد نزاعات. من يرفض الانظمة التوافقية عليه ان يلجأ الى التقسيم والى القتل والتهجير... يمكن تحديد الخيار في هذا المجال من خلال دراسة الكلفة والمنافع. الخيار ليس اراديًا. قد تكون الانظمة التنافسية اكثر فعالية، غير ان الحل الاول قد يكون غير متوفر او تكون كلفته باهظة، فتأتي انظمة المشاركة كحل ثان ممكن.

الانظمة التوافقية هي نمط في اتخاذ القرارات من خلال اكثرية موصوفة او مركبة. بعد ثلاثين سنة في الخلاف بين البروتستانت والكاثوليك في البلاد المنخفضة، وقعت سنة ١٦٤٨ معاهدة وستفاليا وورد فيها: تؤخذ القرارات بالتوافق وليس عبر تعداد الاصوات. وفي لبنان وبعد ترشيح بشير الجميل سنة ١٩٨٢ لرئاسة الجمهورية

صدر عن الاجتماع الاسلامي بيان ورد فيه: «لبنان لا يساس بحكم الارقام». وفي الاساس تم اتخاذ الديموقراطيات الاوروبية الصغرى، اي سويسرا والنمسا والبلاد المنخفضة وبلجيكا، كمثل وكذلك لبنان.

انظمة المشاركة في هذه الدول لا تتشابه، وباستطاعة كل بلد ان يطوّرها وفق احتياجاته. والنقد هنا لا يفيد، فهو اشبه بمن يقصد الطبيب ويخبره بأنه يعاني من القرحة، فيجيبه الطبيب: انا ضد القرحة، بدلاً من ان يعالج المشكلة. ان الميثاق في مرتكزاته الاساسية ليس قضية لبنانية بل خارجية! لكن التغييرات الداخلية الممكنة عديدة وواسعة وشاملة. تكوين لبنان هو ثمرة تفاعلات المنطقة وعلاقتها بالاقليات.

ان ما يسمى «طائفية» هو قضية عربية. سعى لبنان الى معالجة مسألة الطائفية بوسائل يمكن اعتبارها عرجاء، الا انها افضل مما قامت به كل الدول العربية مجتمعة. نجد في كافة الدول العربية مشاكل في المشاركة والمساواة، بينما عالج لبنان بشكل اقل سوءًا من اي بلد عربي آخر، وافضل من اسرائيل حيث تم تهجير الفلسطينيين وبناء دولة ذات لون واحد!

عندما تتحول الانظمة العربية نحو مزيد من المشاركة والمساواة، يصبح النظام اللبناني اكثر قابلية للتطوير ولتخطي عوائق عديدة. مثال على ذلك، عندما طرح الرئيس حافظ الاسد الدستور السوري للاستفتاء، لم يكن يتضمن تحديدًا للهوية الدينية لرئيس الجمهورية. اقيمت مظاهرات على مدى ستة اشهر في سوريا مطالبة بتحديد الهوية الدينية للرئيس السوري في الدستور. وهكذا اصدر الرئيس الاسد بيانًا، ثم ذُكر في الدستور السوري دين رئيس الجمهورية. الطائفية هي مشكلة عربية.

يقول الرئيس حسين الحسيني ان الطائف «لم يقرأ ولم يفهم جيدًا»، مع ان هذا الاتفاق واضح. كافة المواثيق في لبنان هي لبنانية وخارجية في آن. عندما شنت حملة سنة ١٩٧٦ ضد الميثاق الوطني، قال الرئيس رشيد كرامي: «لنعمل لما يغنيه ولا يلغيه». ان السعي الى وضع ميثاق جديد امر خطير، فهو لن يكون افضل من الميثاق القائم، ذلك ان الاشقاء والجيران وابناء العم والاعداء... سوف يتدخلون فيه. هذا ما حصل في معاهدة اوتريخت سنة ١٧٤٣ في هولندا، عندما قال احد الدبلوماسيين الهولنديين: «سنوقع السلم لكم وعنكم وبدونكم!».

في حال تقسيم لبنان سيكون هناك موقف لسوريا واسرائيل... وسوف تكون الحالة مماثلة في حال اردنا اقامة فدرالية جغرافية او دولة اسلامية او دولة ذات ارجحية مسيحية، كما سيكون للدول العربية موقف من ذلك.

النظام التوافقي ليس سائبًا في تكوينه. لا بد من اعادة الاعتبار الى القاعدة الحقوقية. تعطي المادة ٤٩ الجديدة في الدستور اللبناني وفي اتفاق الطائف، لرئيس الجمهورية الدور الاساسي في ان «يسهر» على احترام الدستور. اضيفت هذه العبارة على الدستور، واعتبرها كثيرون بلاغة كلامية. رئيس الجمهورية هو بمثابة مجلس دستوري قبل عرض اي قضية على المجلس الدستوري المؤسسي. والدستور الجديد اعطاه الحق بمراجعة المجلس الدستوري بمفرده.

لبنان هو مختبر دراسات علمية رائدة في عالم يتجه اكثر فأكثر نحو انظمة توافقية وتنافسية في آن. سبب ذلك تنامي الهويات الفردية والجماعية. اعتبر بعض علماء الاجتماع في الماضي ان العصرنة سوف تلغي الهويات الفردية والجماعية، وتؤدي الى اندماج اكبر، الا ان التجربة اثبتت ان العصرنة ليست آلة تجانسية، بل هي على العكس تنمي الهويات الفردية والجماعية، وتزيد في الوقت نفسه الحاجة الى التضامن. يمكن مشاهدة ذلك في العائلة في يومنا هذا، حيث لكل فرد طريقته وحريته، الاب والام والاولاد، في حين كان الوضع مختلفًا منذ اربعين سنة، حيث كان الاب يقرر مسارًا والعائلة تخضع له.

نجد اليوم تنوعًا ضمن العائلة، ويمكن لهذا التنوع ان يكون عنصر تفكك، كما يمكن ان يكون عنصر غنى. تجربة لبنان غنية في ايجابياتها وسلبياتها، ما يفترض اقله المساهمة في الابحاث الدولية. لدى لبنان اجابات مفيدة لايرلندا ولافريقيا الجنوبية وللاتحاد السوفياتي السابق وليوغوسلافيا السابقة ...كتب الرئيس شارل حلو سنة ١٩٤٥ افتتاحية في «لو جور» قال فيها: «ألغي الطائفية، تلغي الطائفية، نلغي الطائفية...» ماذا تغيّر لبنانيًا اليوم في هذا التصريف؟ ما الفائدة العلمية والعملية في القول: انا ضد التوافقية وضد النظام التنافسي وضد الفدرالية وضد اللامركزية! كل نظام يحتوي على أمراض وعلى بذور فساده، والديموقراطية ليست نظامًا، انما هي مجموعة آليات في المشاركة والمساءلة والمراقبة بشكل دائم. الديموقراطية ليست نظامًا جاهزًا كشقة مفروشة مع مفاتيحها.

### اولويات التغيير

ما هي أمراض وعلاجات الأنظمة التوافقية أو المشاركة؟ انه خطأ منهجي، التركيز على الظواهر المرضية ومعالجتها فقط من خلال استئصال العضو المريض، من دون دراسة الوظائف في الحالات الطبيعية المنتظمة التي تساعد على استكشاف أسباب اضطراب المسار الصحي المنتظم. يقتضي في العلوم الانسانية كافة، وبخاصة في العلوم السياسية اعتماد التشخيص ثم المعالجة. لا يمكن نقد منظومة استنادًا الى

حالاتها المرضية، مع الافتراض ان منظومة اخرى بديلة هي غير معرضة هي ايضًا لأمراضها الخاصة. تفترض المنهجية التطبيقية، الانطلاق من الظواهر المرضية لاستكشاف اسباب الجنوح المرضي وإيجاد المعالجة الخاصة بالمنظومة. فلا توصف ادوية الرشح لأمراض القلب، ولا أدوية تصلب الشرايين لأمراض العين...

ينطلق باحثون في سردهم لأمراض أنظمة المشاركة أو الائتلافية من الفرضية ان الأنظمة الأخرى او التنافسية لا أمراض لها، بينما لكل منظومة امراضها الخاصة. فما هي أمراض انظمة المشاركة أو الائتلافية؟ أبرز هذه الأمراض ستة:

١- ضعف أو فقدان معارضة فاعلة، بسبب الطبيعة الائتلافية الواسعة للحكومة والتي قد تكون بمثابة مجلس نيابي مصغر.

٢- الجمود او البطء في التقرير، لأن الأكثرية المجردة غير كافية في بعض الحالات، وبسبب ممارسة الفيتو.

٣- تطبيق موحش لقاعدة التخصيص أو الكوتا لصالح المحسوبية والزبائنية.

٤- ضعف سلطة الدولة التي هي جسر تفاوضي، تجاه تعددية مراكز تقرير، وبسبب ضعف شرعية الدولة في صلتها مع المواطنين.

٥- مداخلات خارجية من خلال اقليات وقوى حزبية ذات امتداد خارجي.

٦- تبنين طائفي لقيادات سياسية أو اقطاب مع مخاطر دكتاتورية اقطاب.

ان نفي المرض عن أي منظومة هو نفي للعلاج، في حين ان الاثنين متلازمين. في مختلف الخطط يرد بأشكال حازمة أو خجولة تعبير «شرطية» ذو جانب سياسي، وذلك في سبيل تطبيق الخطط. وهي شروط تتعلق ببناء الدولة وادارة الشأن العام والقيادة السياسية. في سبيل ادارة التغيير في لبنان يمكن تصويب الشروط الأولوية بالتالي:

**١- نشر ثقافة «لبنان أولاً» وتعميمها واقفال لبنان-الساحة:** لا نهوض في لبنان ولا استدامة لهذا النهوض ولا ثبات وتجذر في الاصلاح، اذا كان لبنان ساحة لصراعات غيره. يقتضي تاليًا الاستفادة من الخبرات منذ ١٩٧٥، وبخاصة من حرب

تموز ٢٠٠٦ على لبنان، لنشر ثقافة: لبنان أولاً. هذه الثقافة هي قمة لبنان-الرسالة المناهضة للنموذج الصهيوني، وقمة العروبة الحضارية، وقمة الاسلام المعاصر في تفاعل خلاق مع المسيحية. تنشر هذه الثقافة من خلال الجمعيات الاهلية العاملة في قضايا الديموقراطية وحقوق الانسان والتنمية والمواطنية، ومن خلال اعادة الروح والفعالية الى خطة النهوض التربوي، وبخاصة برامج التربية المدنية والتاريخ، التي وضعت بقيادة البروفسور منير ابو عسلي في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠١. لا مجالات عمل جديدة ولا استثمارات ولا سياحة ولا حد من هجرة الكفاءات ولا ثقة في التنمية... الا اذا كان لبنان وطنًا وليس ساحة، ايا كانت الاعتبارات التي ظاهرها وطني وقومي وهي تدمر عمليًا الوطن وقوميته.

٢- **سلطة المعايير:** الحاجة في سبيل انطلاقة التغيير، الى استعادة سلطة المعايير، من خلال السلطات الأساسية الناظمة للمعايير وهي: رئيس الجمهورية حسب المادة ٤٩ الجديدة، والمجلس الدستوري، ومجلس القضاء الأعلى، وأعضاء هيئة مجلس الخدمة المدنية، ورئاسة مجلس النواب، ومجلس الوزراء كما في الجسم البشري، وحسب التحليل الاجتماعي لدركايم، توصف الحالة المرضية باضطراب الوظائف الناظمة. تركز الاستهداف خلال سنوات من الاستتباع، على ضرب متدرج ومنتظم لسلطات المعايير في لبنان.

كان لنظام الكوتا في الهند ايجابيات عديدة في المساواة والعدالة والفعالية الديموقراطية. يقتضي المباشرة في تأليف لجنة وزارية من الخبراء في لبنان، تضع المعايير الحقوقية والادارية لتطبيق قاعدة الكوتا في زمن يتم تطبيقها لبنانيًا بأسوأ الطرق، بينما توصلت مختلف الطوائف الى درجات متساوية اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وتتوفر كفاءات عالية داخل كل الطوائف دون استثناء.

٣- **فصل النيابة عن الوزارة:** يتطلب النهوض دينامية متجددة في ادارة الشأن العام اقل تبعية لمصالح انتخابية وزبائنية طائفية وكذلك استنهاض كفاءات لا تقتصر على بعض الاقطاب القمميين الذين اسماهم احد الأقطاب من «الصف الأول». هذه الكفاءات متوفرة في العديد من افراد الطبقة السياسية القديمة والحالية وفي بعض الاقطاب بالذات، وقد يحررهم الفصل بين النيابة والوزارة من قيود تقليدية قد تنسجم مع ممارسة سياسة نفوذ، ولكنها لا تنسجم مع منصب وزاري يتطلب منحى آخر في ادارة الشأن العام. ولن يكون الفصل مطلقًا، اذ قد تتألف الحكومة من نواب، لاسباب تتعلق بضرورات التمثيل والوفاق. ولكن يتوجب على النائب الذي يعين وزيرًا استقالته من النيابة. قد يخفف هذا الاجراء من التبنين الطائفي للقيادات، ويوسع اطار

# إدارة الديموقراطية في المجتمعات التعددية

فاديا كيوان : ديموقراطية المشاركة
سليمان تقي الدين : لا مستقبل للطائفية العادلة
شارل سابا ونانسي عز الدين : إدارة التعددية السويسرية

تم في هذا المحور إبراز نموذجي التنافسية والتوافقية في الأنظمة الديموقراطية، وتحديد الفروقات بين هذين النموذجين ومدى انطباق خصائصهما على واقع النظام السياسي اللبناني.



# ديموقراطية المشاركة

الدكتورة فاديا كيوان*

تلاحقت الأزمات السياسية في لبنان منذ الاستقلال واتخذ بعضها شكل النزاع المسلح في ما بين اللبنانيين وتصاعدت التساؤلات حول طبيعة هذا النظام وسنده العقائدي وآليات عمله وبخاصة كيفية تطويره إزاء التطورات المجتمعية والعالمية والإقليمية المتلاحقة.

## مبادئ قام عليها الدستور اللبناني منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية

انطلق الدستور اللبناني الأول في العام ١٩٢٦ من بعض المبادئ الواضحة التي حكمت لاحقاً طبيعة عمل النظام السياسي اللبناني. فالمواد ٩ و ١٠ و ٩٥ من الدستور أضفت على الحياة العامة خصوصية واضحة هي أن المجتمع اللبناني مؤلف من عائلات روحية متعددة، أعطيت الاعتراف والحق في ممارسة شعائرها وفي إنشاء مدارسها وفي تطبيق أحكام خاصة بكل منها في ميدان أي الأحوال الشخصية.

* مديرة «معهد العلوم السياسية» في جامعة القديس يوسف في بيروت.

فمن جهة اقر الدستور اللبناني بالمساواة في المواطنية بين اللبنانيين، أي في الحقوق والواجبات والمساواة لدى القانون، ومن جهة أخرى اقر للعائلات الروحية بحقوق تتمتع بها في حدود احترام النظام العام. لكن المادة ٩٥ ستتجاوز موضوع احترام حقوق العائلات الروحية لتنص على انه (...) بصورة مؤقتة عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة (١٩٢٦) ثم حُذفت الفقرة المتصلة بالانتداب في القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ وحصل تعديل جوهري على نص هذه المادة في القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١. فقد نصت المادة على ان مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين عليه أن يتخذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية (...). وفي الفقرة -أ- أضف انه في المرحلة الانتقالية (...) تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف باستثناء وظائف الفئة الأولى حيث تعتمد المناصفة.

من جهة أخرى، نصت المادة ٢٤ من الدستور المعدل سنة ١٩٩٠ على أن مجلس النواب يتشكل بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق. لكن لا يجوز أن ننسى المادة ٢٧ من الدستور التي نصت على أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه. وفي ضوء المواد ٩ و١٠ و٩٥ ومع التعديلات التي أدخلت على المادة ٩٥ من الدستور يعتبر النظام السياسي اللبناني أنه ينتمي إلى عائلة الأنظمة الديموقراطية التوافقية أو ديموقراطية المشاركة وهي الأنظمة المعتمدة في الدول التي يكون مجتمعها مركباً إما دينيا إما عرقيا كما في الرواندا، اما لغويا وثقافيا كما في بلجيكا.

**المبادئ الاربعة للنظام التوافقي**

تتميز هذه الأنظمة بأربعة مبادئ اعتمدها النظام اللبناني أسوة بباقي الأنظمة التوافقية.

١- مبدأ تشكيل الحكومة الائتلافية وهو مترجم بصيغة (...) التمثيل العادل للطوائف في تشكيل الحكومة (...) المادة ٩٥ من الدستور فقرة أ.

٢- مبدأ توزيع المقاعد حصصاً على الطوائف وهو ما نصت عليه المادة ٢٤ من الدستور المعدل عام ١٩٩٠.

٣- مبدأ احترام الاستقلال الذاتي في بعض المجالات للمجموعات التي تشكل المجتمع الوطني وهو ما كرسته المادتان ٩ و١٠ من الدستور واللتان لم يجر المس بهما منذ دستور ١٩٢٦.

٤- منح مختلف المجموعات الوطنية حق الفيتو عندما يشعر أي منها بتهديد لمصالحه الحيوية. وهذا الحق قد تمت ترجمته من خلال آلية الأكثرية الموصوفة التي وضعت كشرطٍ في المجال التشريعي كما في المجال الإجرائي، وفي المجالات الرئيسية التي قد تشكل القرارات في أي منها تهديداً للمصالح الحيوية لأي فئة من اللبنانيين. وقد طورت تعديلات الدستور في العام ١٩٩٠ صيغة حق الفيتو وعددت بدقة المسائل والمجالات التي يفترض القرار فيها أكثرية موصوفة مما يسمح للفريق المعارض بالبحث عن حماية نفسه من خلال مبدأ «الثلث المعطل». تطل «أكثرية الثلثين». برأسها كشرط لنزع الثقة من رئيس المجلس أو من نائبه (المادة ٤٤ الفقرة ٣) كما وان تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية يستلزمان وجود أكثرية الثلثين (أكثرية الثلثين لتعديل الدستور -المادة ٧٧- وهي مطلوبة من مجلس النواب ومن الحكومة على حد سواء).

لكن اتفاق الطائف تميز بدقة كبيرة في تعداد المواضيع التي تحتاج إلى أكثرية الثلثين لإقرارها في مجلس الوزراء وهي تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

انطلاقا من هذه المبادئ الأربعة، عمل النظام السياسي اللبناني بناء على آلية توافقية كانت دائماً تجمع في مجلس الوزراء القوى السياسية صاحبة التمثيل الأكثري في كل طائفة وكانت الحكومات ائتلافية. تجمع أحيانا قوى متناقضة في رؤيتها وخطابها ومصالحها. لكن صلاحيات رئيس الجمهورية قبل تعديلات اتفاق الطائف كانت تعطيه مكانة خاصة بحيث كان هو فعلياً رئيس السلطة الإجرائية وكان يشكل دائماً تيار خاص أو كتلة في مجلس النواب يدينان بالولاء لرئيس الجمهورية. وكان للرئيس هامش واسع في اختيار الوزراء من بين النواب الذين كانوا يتحوّلون بغياب المؤسسات الحزبية إلى أفراد مستوزرين في أغلبيتهم ينتظرون إشارة الرئيس.

## ازمات النظام التوافقي المتلاحقة

عندما يجري البحث في مسار النظام التوافقي اللبناني تستوقف المراقب الأزمات المتلاحقة التي أصابت هذا النظام، حتى انه لم يخل عقد من الزمن من دون أن يقع النظام في أزمة خانقة تؤدي إلى شل عمل مؤسسات الدولة والى زيادة التشنج والاحتقان في الشارع، الى حد أن بعض الأزمات أدى إلى أحداث أمنية نذكر منها أحداث ١٩٥٨ التي سميت بثورة ١٩٥٨ والأحداث التي تواصلت فيما يسمى حرب لبنان أو حروب الآخرين على لبنان أو حرب من اجل الآخرين.

إضافةً إلى ذلك يجب تعداد الأزمات الحكومية التي شلت عمل المؤسسات غير مرة وأدت إلى استنفارات طائفية، ومنها استقالة الرئيس رشيد كرامي الشهيرة في العام ١٩٦٩ والتي أعقبها تكليف فاعتكاف فعزوف وفشل لعمل السلطة الإجرائية على مدى ثمانية أشهر. وفي حينه تكتل «نادي رؤساء الحكومات» في لبنان حول تكليف الرئيس كرامي دون سواه. فإما هو وإما لا سلطة إجرائية في البلد في حين أن الدستور كان يمنح رئيس الجمهورية الحق في تعيين الوزراء وتسمية رئيس من بينهم. المثل الآخر هو عندما كلف الرئيس سليمان فرنجيه الرئيس أمين الحافظ بتشكيل الحكومة فلم يقبل أي من الزعماء السنة بالتعاون معه وأبطلوا عملياً عملية التكليف وعطلوا حكومة الرئيس الحافظ. المثل الثالث هو في خروج الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس السنيورة الأولى بالضغط باتجاه استقالة الثلث زائداً واحداً من أعضاء الحكومة من اجل فرط عقده (المادة ٦٩ الفقرة ١ البند ب)، وما الحديث المتزايد عن الثلث المعطل إبان تشكيل الحكومة الأخيرة إلا دليلاً على رغبة الأفرقاء بالضغط على قرارات الحكومة وبخاصة تعطيل القرارات التي قد تتناقض وطموحاتهم أو مصالحهم.

## الصفة التمثيلية والطائفية

بالإضافة إلى هذه الأزمات، تصاعد الحديث منذ التسعينات حول مسألة القاعدة الشعبية التي ينجح على أساسها النواب، فالاختلاط الطائفي في أغلبية الدوائر وتفاوت أعداد الناخبين من مختلف الطوائف، معطوفاً على اعتماد النظام الأكثري في دوائر من عدة مقاعد - تكون أحيانا موزعة على عدة طوائف - إنما كان يؤدي إلى وصول نواب إلى البرلمان بأصوات ناخبين من غير طوائفهم.

وقد أدى ذلك إلى تلاعب زعامات الطوائف بهذه المعطيات بقصد التحكم بنتيجة الانتخابات بصرف النظر عن إرادة الناخبين أنفسهم، والى تهميش الناخبين من

الطوائف التي تشكل أقلية أو أقليات في كل دائرة انتخابية. فلا رأي لهم في اختيار المرشح الأفضل حتى ضمن طائفتهم والحجة أن النظام السياسي اللبناني لا يقول بالتمثيل الطائفي بل بالمشاركة الطائفية في المؤسسات السياسية والدستورية الخ... والفارق بين الاثنين كبير جداً. كما بدأ التداول بتعبير «المسيحي الذي هو في الخدمة» أو المسلم الذي هو في الخدمة. حتى اليوم ليس من المفهوم ما إذا كان النظام التوافقي يقصد تمثيل الناس طائفياً وعندها يجب أن تنتخب كل طائفة ممثلين عنها أم انه يقصد في أن يشترك المواطنون على اختلاف انتماءاتهم الطائفية في الحياة السياسية. فيكون اعتماد الطائفية نوعاً من التمييز الايجابي كما هي اليوم حال التدابير الاستثنائية التي تنصح بها الأمم المتحدة لتسهيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

يبقى أن نشير إلى أن مسار النظام التوافقي اللبناني لم يؤدِ فقط إلى أزمات متلاحقة ولكنه أدى أيضاً إلى تفكك الطوائف نفسها وبروز المذاهب وتحولها إلى التناحر وحتى التقاتل ضمن الطائفة الواحدة. ففي حين استطاع المجتمع السياسي اللبناني تقبل حكومة رباعية مؤلفة من اثنين من السنة واثنين من الموارنة، في أعقاب ثورة ١٩٥٨، لم يعد هذا الأمر ممكناً اليوم. فإذا أراد مجلس الوزراء أن يعين حاجباً فانه يرى على نفسه واجب استحداث ١٨ مركزا ولو وهمياً لترضى بها كل المذاهب.

تجدر الإشارة إلى نغمتين ظهرتا في فترتين مختلفتين تنمان عن تجذر المذهبية ونزعة التلاعب المذهبي التكتيكي.

١- موضوع المثالثة ضمن المناصفة والذي طرحه أركان الاتفاق الثلاثي أيام الحرب وفي أوساط الثمانينات. وكان الهدف منه آنذاك تحجيم حصة الموارنة ضمن المسيحيين حتى تكون اقل من النصف لكي تتساوى مع كل من حصة السنة وحصة الشيعة علماً أن وجود طائفة الدروز والطائفة العلوية ضمن الطائفة الإسلامية كان يخفض حصة كل من السنة والشيعة إلى اقل من النصف لكل منهما.

٢- النغمة الثانية هي تلك التي تتردد من حين لآخر وتقول بالمثالثة أي ثلث للمسيحيين وثلث لكل من السنة والشيعة. ولا نعلم ماذا سيفعل القائلين بذلك بكل من طائفة الموحدين الدروز والطائفة العلوية. والمثالثة تحاول أن تبني حججها على تناقص أعداد المسيحيين وهم لم يتدنوا بعد إلى حد الثلث. فأصحاب النظرية يستبقون ما لم يحدث بعد وعلى قاعدة التمثيل المبني على الأعداد الديموقراطية في حين أن النظام التوافقي يهدف أصلا «إلى ضمان تمثيل مختلف الفئات مع اخذ نسبي في الاعتبار لأعدادها وأحجامها. ففي الماضي، اعتمد النظام التوافقي لضمان مشاركة المسلمين. وفي إحصاء ١٩٣٢ كان المسيحيون أكثر عدداً من المسلمين

ولكن تمت المحافظة على نظام الحصص حرصاً على ردم التفاوت الذي كان ما زال موجوداً لفترة في فرص التعليم بين المسيحيين والمسلمين.

أما اليوم فتفاوت كهذا لم يعد موجوداً، فما الذي يقف حائلاً دون إلغاء الطائفية بصورة كاملة من الوظيفة العامة مثلاً؟

انه التعصب المذهبي والطائفي الذي يغطي بعماه معياري الكفاءة والأخلاق الحسنة. تلك هي الحلقة المفرغة؟ فكيف نلغي الطائفية كما دعا إلى ذلك اتفاق الطائف فيما نرى نزعة التطرف المذهبي قد استشرت في أوسع الأوساط الشعبية ولا سيما بين الأجيال الشابة؟ وما هي الضمانات الممكن توفيرها لضمان مشاركة كل الناس وعدم تهميش احد وعدم تهديد نوعية حياة احد عبر هيمنة فكر استبدادي لهذا أو ذاك؟ وإذا كان المسلمون لا ينتخبون إلا مسلماً والمسيحيون لا ينتخبون إلا مسيحياً فأين هو العيش المشترك؟

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن اختلاط النسيج الاجتماعي في الدوائر الانتخابية لا معنى له في سياق العيش المشترك، لان النزعة السائدة حالياً عند الناخبين هي نزعة مذهبية وليس سياسية. كما وان الذاكرة الجماعية التي تحرك المجموعات هي ذاكرة جماعية مذهبية غالباً ما تستذكر أحداثاً وشخصيات دينية من اجل شد الأواصر والهمم.

### هل النظام السياسي توافقي أم تنافسي؟

إن النظام السياسي اللبناني الحالي هو توافقي بامتياز. فحتى إذا لم تتمكن طائفة كبرى من تأمين الثلث المعطل لفرط عقد الحكومة، فإنها قادرة على الضغط معنويا وسياسيا من اجل ألا تستمر الحكومة إلا بصفة تصريف أعمال وبهذه الطريقة يصبح باستطاعة كل طائفة - من الطوائف الثلاثة الأكبر عدداً على الأقل - وذلك إذا ما تكتلت وانغلقت على نفسها، باستطاعتها أن تعطل عمل المؤسسات الدستورية. انه نظام توافقي بامتياز لكنه نظام مأزوم. فالأزمة التي طبعت المرحلة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى اليوم ترتسم على الشكل الآتي ولو بصورة مبسطة وغير دقيقة: لا يمكن للأغلبية النيابية والحكومية أن تأخذ البلد إلى السلم من دون موافقة المعارضة المتشكلة حول طائفة شبه مجمعة على المقاطعة، ولا يمكن للمعارضة التي تقارب الثلث أن تأخذ البلد إلى الحرب. فالأغلبية والمعارضة محكومتان بالتوافق على الحرب والسلم. هنا يكمن سر هذا النظام وهنا تكمن مشكلته.

يكون الخروج من الازمة ممكناً عبر تحويل المجتمع السياسي اللبناني من التعددية الطائفية التي تفككت إلى تعددية مذهبية وتحولت محكومة بهاجس العدد والبحث عن دعم خارجي لتعزيز المواقع الداخلية المتأرجحة، إلى مجتمع سياسي تعددي سياسيا. وفي هذه الحال وحدها أمكن الحديث عن ديموقراطية تنافسية. هل هذا الامر ممكن اليوم؟ نعم وبكل تأكيد يمكن إيجاد ثغرة في جدار هذا النظام المأزوم عبر دفع القوى المتناحرة إلى عقد تحالفات سياسية. ونحن نعرف أن القوى السياسية متحالفة في ما بين الطوائف. ومن الحري أن نشجع على هذا النوع من التحالفات وعلى مأسستها وديمومتها.

هذه الثغرة التي ينطلق منها الإصلاح السياسي نحو تجاوز تدريجي للطائفية وليس إلغاءها إنما تكمن في قانون الانتخاب وعلى مستويين:

١- مستوى تقسيم الدوائر. أي أن يأتي تقسيم الدوائر ليشجع على نسج تحالفات بين قوى سياسية من مختلف الطوائف، وهي صيغة الدوائر الوسطى أو الكبرى أو حتى الدوائر المتعددة المقاعد.

٢- مستوى النظام الانتخابي. أي أن يكون هناك اعتماد للنسبية بما يسمح بتمثيل آراء عدة ولو بشكل متفاوت في الدائرة الواحدة.

يحمل التمثيل النسبي حسنات عدة أهمها أن كل الآراء تتمثل ولو بنسب متفاوتة وان كل الفئات ومنها الأقليات بإمكانها أن تنفذ بمرشحيها وتقرر هي مصيرهم.

والأهم من كل ذلك أن النظام النسبي يشجع على مأسسة الحياة الحزبية ويعطيها طعماً ولوناً فتغدو الأحزاب مؤسسات جامعة لأعضاء تربطهم قضية أو عقيدة أو مبادئ أو نهج فيختاروا في ما بينهم مرشحين عنهم يخوضون بهم الانتخابات. فالديموقراطية التنافسية التي نتحدث عنها لا تقوم بين قوى غير ديموقراطية أصلاً. فالممارسة الديموقراطية تبدأ في المؤسسات الحزبية نفسها ومن ثم تنسحب على الحياة السياسية العامة ومعها يصل المواطنون إلى المساواة الفعلية في ما بينهم فلا يعلو احد ما لم يختاره رفاقه عن جدارة وثقة. ويكون بدوره ملزماً بالعودة إليهم يسائلوه ويحاسبوه. ومن هذه العملية تبدأ الممارسة الديموقراطية على الصعيد الوطني، والا ففاقد الشيء لا يعطيه.

## خلاصة

إن الأجيال اللبنانية الجديدة وبأغلبيتها المنفتحة على العالم وعلى التاريخ والجغرافيا - التاريخ هو المستقبل أيضاً وليس فقط الماضي - إنما هي تطمح إلى لبنان متطور ديموقراطي ريادي في هذا الشرق وفي هذا العالم. لا يمكن لأحد أن يدافع عن نظام جاء ليضمن المشاركة فأنتج الأزمات المتلاحقة والحروب بفعل الممارسات الجامدة والجنوح إلى المحسوبية ضمن المذاهب وتضامن المافيات المتحالفة ضمناً في ما بين المذاهب والطوائف. كذلك لا يمكن القفز فوق واقع الحال وتجاهل التمذهب والتطرف المسيطرين على الساحة السياسية. فالأفضل اليوم هو الإصلاح التدريجي باتجاه نظام تنافسي حقيقي بعد أن يكون اللبنانيون قد جددوا وفاقهم الوطني حول الثوابت ومنها أن يكون لبنان حيادياً في بحر الصراعات العربية-العربية والعربية -الإسلامية. وحياد لبنان الايجابي بعد التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي سيكون أساساً لاستقرار البلد ولطمأنة المواطنين. فيجري وضع قواعد وآليات لتطوير النظام وتوضع كذلك ضوابط لضمان الحريات الديموقراطية ومشاركة الجميع وضمان الاعتماد المطلق للكفاءة في التوظيف. ويعود لبنان ليؤدي في الشرق رسالة ويكون قدوة للعيش المشترك للعالم كله. هل أن اللبنانيين قادرون على التمسك بالكيان اللبناني ولو اضطروا لإعادة النظر بالنظام التوافقي، أم أن أغلبيتهم ما زالت متمسكة بالنظام نفسه حتى ضياع الكيان؟



الأستاذ سليمان تقي الدين*

# لا مستقبل للطائفية العادلة

موضوعنا اليوم هو الديموقراطية والتعددية. ومع العولمة كل الدول مبدئياً اصبحت تعددية، الا اذا قصدنا شيئا محدداً من التعددية الإثنية او القومية. اما الديموقراطية فقد تغير مفهومها في العالم واتسع، وانا هنا اشارك معالي الدكتور خالد قباني في تعريفه الحديث للديموقراطية والمكتسب من التجارب المتنوعة وهو انها «حكم المشاركة» لا حكم الشعب لنفسه، بحسب التبسيط القديم. وحتى اذا تجاوزنا الحقبة اليونانية الى حقبة القرن التاسع عشر التي هي مصدر ثراء تلك الفكرة، نجد ان الديموقراطية طرحت بصفتها مشروع حكم الشعب ضد طبقات اصحاب الامتياز، فإذن هي مشاركة الشعب في الحكم وانا أشدد على المفهوم الحديث للديموقراطية أي هو مفهوم المشاركة.

---

* محام وكاتب سياسي وقانوني. يكتب أسبوعيا لجريدة «السفير» وله العديد من المؤلفات عن قضايا لبنانية.

ولكن للديموقراطية شرطان اساسيان: دولة ومواطن. وانا افرق هنا بين دولة ومواطن وبين سلطة ورعايا. اذ هناك فرق بين المفهومين، فحيث توجد سلطة (وكل انظمتنا العربية سلطات - ليست دول) هناك رعايا، اما الدولة فيقابلها مواطن. وللدولة تعريف وللمواطن تعريف. الدولة هي الهيئة المعنوية المنظمة للمجتمع ويلازمها شيء من التجريد فلا شيء ملموس اسمه «دولة» وكل الفقه الدستوري فشل في تعريف الدولة بهذا المعنى، وهي تتجسّد في مؤسسات لكنها هيئة معنوية عامة منظمة للمجتمع. لذلك يشترط من اجل الحديث عن الدولة الحديث عن المواطن الذي هو ذرة من ذرات هذا النظام. ولذلك كل دولة حديثة هي دولة العقد الوطني او العقد الاجتماعي بين مواطنين متساوين احرار.

التطور المهم الذي حصل تاريخياً في مفهوم الديموقراطية حصل حقيقة عن طريق الفدرالية لا عن طريق التعددية. فالفدرالية هي التي غذت الديموقراطية بمفاهيم حديثة ولعل الولايات المتحدة الاميركية هي النموذج الابرز على ذلك، فاعطت صوتا للناخب - المواطن العادي، واعطت اصواتا مختلفة للكتل التي تشكل ولايات. فالديموقراطية في اساسها هي صيغة تعددية حتى في النظم السياسية المبسطة، لانها تعني المشاركة بين الجماعات حين تقدم نفسها بصورة سياسية. طبعا نحن نعلم ان الفكر القومي طغى في مرحلة ما والغى مشكلة العديد من الاقليات التي عادت تتفجر كما حصل مثلاً في اوروبا خلال العقدين الماضيين. ولا زلنا نشهد حتى في الدول الحديثة المتقدمة كإسبانيا (الباسك) وكندا وإيرلندا مشكلة الأقليات. التوافقية ظهرت في الستينات مع اتساع التجربة الديموقراطية الى بلدان تشهد تفاوتاً في تشكيلاتها الاجتماعية، بمعنى ان فكرة المواطنة فيها على الصعيد الحقوقي (لا الاجتماعي) لم تكتمل بعد، مثل تجربة الهند حيث يشكل المؤتمر الوطني اتحاداً لأقاليم وفي الوقت نفسه اتحاد لطوائف هذا المجتمع التعددي.

## فدرالية ملتزمة

إن النظام اللبناني السياسي والدستوري ملتبس بالاساس، هو فدرالية غير مكتملة دستورياً خاصة وأنها فدرالية شخصية كما عرّفها ميشال شيحا تقوم على فكرة الأحوال الشخصية والطوائف ولا تقوم على الكيان الجغرافي أو الإثنية. اذن هي فدرالية ملتبسة. لكن وعلى الرغم من ذلك كان هذا النظام فريداً وله اهمية استثنائية. فحين نشأت ازمة ١٨٦٠ بين مجموعتين: الدروز ويشكلون الخمس والموارنة اربعة اخماس، أوجدوا تلك الصيغة من التمثيل النسبي الذي كان حلاً فذاً حينذاك، وهو تطوير لمفهوم نظام الملل العثماني الذي كان هو أيضاً يشكل في الدولة العثمانية بديلاً لما كان يحصل في اوروبا: أقتل الناس حتى يصبحوا على دين ملوكهم. بينما الدولة العثمانية

قبلت باطار من اطر التعددية بقطع النظر عن مستوى تطورها وتفاوتها، فوجدت صيغة هذا التمثيل النسبي الطائفي وكان حلاً مثاليا للمجتمع التعددي. جاء الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦، وهنا يجدر التنبيه بان من صنع نظام الطائفية السياسية ليس الموارنة كما يعتقد البعض، بل المسلمون هم الذين طالبوا من خلال المادة ٩٥ من الدستور بأمرين: المساواة في الضرائب لان النظام العثماني الذي كان مطبقا في المناطق الملحقة بلبنان قد انتهى في جبل لبنان منذ ١٨٦٠، وضمانة لمشاركتهم في السلطة لأن نواة السلطة في الجبل كانت مسيحية وايضا بالنظر الى التفاوتات الاجتماعية التي كانت موجودة، فطالبوا بمادة تضمن لهم المطالبة بالمشاركة.

هذه الشراكة كان يراد لها ان تكون ضمانة لحضور ثقافات واتجاهات السياسة لدى طوائف لبنان في الدولة وليس بمعنى الاقتسام الذي ساد فيما بعد. فكانت المعركة على هوية لبنان بصورة اساسية وعلى الدور الذي يلعبه: اهو دور مسيحي او اسلامي -مسيحي او عروبي او غربي. ولكن المشكلة - للاسف الشديد - ان نظامنا تطور من هذه الثنائية التي يفترض ان الضمانات معطاة فيها للطوائف مع دستور ليبرالي سنة ١٩٢٦ يعطي كافة الحقوق للمواطنين، وهو دستور ليبرالي باستثناء مادتين: ألاحوال الشخصية والمادة ٩٥.

هذا التطور التاريخي يجب التنبه له وفهمه من اجل ان ندرك مشكلة نظامنا. دستورنا اذاً - خارج هذه المادة المتعلقة باحترام حقوق الاحوال الشخصية والمادة ٩٥ والتي يفترض بها ان تكون مؤقتة والتماساً للعدل وشراكة الطوائف في السلطة- هو دستور ديموقراطي بالمعنى البسيط للكلمة. أما في الطائف فقد ادى ضغط الحياة ومشكلة الحرب الاهلية الى صيغة هي ايضا فريدة ولا بديل منها. فالحل الذي اتى به الطائف يقول ان الضمانات للطوائف والحقوق للمواطنين. حرر المواطن في كل التشريع المدني من القيد الطائفي ودعا إلى برلمان خارج القيد الطائفي واعطى مجلس الشيوخ للضمانات في المسائل الوطنية الكبرى. وهنا اود ان اعطف على المادة ٩٥ لأقول ان لا شيء اسمه في الدستور «فيتو طائفي» بدليل حاسم ان الثلث المعطل في الحكومة لا يمكن ان تأخذه طائفة مهما بلغ حجمها، فالثلث المعطل يحتاج الى طائفتين او اكثر. ففكرة الشراكة في الديموقراطية وفكرة ان يكون هناك تلوين طائفي في القرار هي الأساس وليس المشروع «الفيتوي».

هنا نص دستور الطائف على أنه في المرحلة الانتقالية التي تؤدي الى تهدئة الجماعات الطائفية وتطمئن أفرقاء الحرب بعد حرب أهلية دامت ١٥ عاماً يحصل تقاسم معين للسلطة وتوازن معين والسير بمسار الديموقراطية بالشكل العادي مع انشاء مجلس للنواب ومجلس الشيوخ وهذا لا يتعلق اطلاقا بحقوق المواطنين العاديين

التي يفترض ان تكرس. هذا الالتباس والذي نشهده اليوم مضحك، فنسمع احد الزعماء يقول اننا اتفقنا في الطائف على ألا «نَعُدّ»، وهذا برأيي ليس صحيحا. فعندما تتحدث عن برلمان خارج القيد الطائفي فكيف يمكن ان لا «نعدّ»؟ وآخر يقول ان الطائف كرس الطائفية في الرئاسات وأقام توازناً بين الطوائف على أساس طائفي، وهذا ايضاً غير صحيح. فالطائف لم يكرس الرئاسات اطلاقاً. ان اللعبة الاساسية التي اتى بها الطائف هو انه انتزع السلطة التنفيذية من الشخص والطائفة، فالاعتراض حينها لم يكن على طابع النظام شبه الرئاسي انما على طائفية القرارات الرئاسية. ووضعت السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء مجتمعاً.

## قانون الانتخاب والطائفية

مشكلة هذا النظام الطائفي تكمن في نوابضه السياسية لا الدستورية، فنحن لسنا في وضع عادي، نحن في بلد عاش حرباً اهلية لمدة ١٥ عاما، و ١٥عاماً اخرى لإعادة تشكيل الطبقة السياسية فيه خارج إرادة وافرازات المجتمع اللبناني الطبيعية. مشكلة هذا النظام أنه نظام مخترق سياسياً بقوى خارجية فوق العادة تمنع تشكل مسار سياسي ديموقراطي. من هنا فإن هذا النظام هو نظام تقسيمي لانه ينظم الصراع الطائفي على السلطة بين الجماعات الطائفية وأن لنا ان نتجاوزه. جاء الطائف ليضع حدا لهذا التجاوز. ويستحضرني هنا ما قاله غسان تويني في العام ١٩٥٥ ان هناك قشرة من الديموقراطية تختبئ خلفها ديكتاتوريات القيادات الطائفية، وهنا مسؤولية قانون الانتخاب وخطورته لانه يعيد انتاج هذه الجغرافيا السياسية اللبنانية على قواعد طائفية بالممارسة وبالنظام الانتخابي. فنحن اليوم نجنح نحو فدراليات جغرافية لا نظام تعدد طوائف. وقانون ١٩٦٠ هو كارثة بهذا المعنى، فكلما كانت الدائرة الانتخابية اصغر كلما مُنعت التعددية في القاعدة ومنعت الشراكة بين الجماعات اللبنانية. ولا يمكن تحقيق تطور داخل الطوائف الا بتلاقح كل الطوائف والاقليات في كل الطوائف.

ان الهدف الذي ابتغاه فؤاد شهاب من قانون ١٩٦٠ كان ادخال الطبقة الوسطى الى البرلمان ووظيفته ان يرتقي من خمس جماعات اقطاعية كانت تقود البلد انذاك الى نوع من التعدد الطبقي الاجتماعي والتعدد الطائفي. الا ان هذا القانون لم يعد صالحا ليومنا هذا، واثبت فشله في السبعينات حين كانت هناك قوى تخترق التشكيلات الطائفية وهي غير قادرة على ان تمثل نفسها بما في ذلك اليسار واليمين.

اخيرا اكرر ما قاله معالي الوزير قباني في الندوة الأولى: أن الطائف لم يطبق لأن الطائف هو حزمة واحدة، واذا فرقتها تصبح ضعيفة. الطائف هو سلة متكاملة من الاجراءات ولا يمكن فصل منطق النظام السياسي عن اللامركزية الادارية، كما لا يمكن فصل مشروع النظام السياسي عن التنمية المتوازنة. فالطائف هو نتيجة خبرة تاريخية، وللأسف الشديد هناك ضعف في ثقافتنا الدستورية والقانونية والوطنية ولا نعرف تاريخنا بشكل جيد ولم نكتب تاريخ تلك الحقبة ولم نضع كتابا كما فعل د. ادمون رباط «تاريخ لبنان السياسي والدستوري» ووصفنا معنى الطائف.

اود ان اعقب على ملاحظة سمعتها في الندوة الصباحية حول دولة القانون. دولة القانون الآن موجودة في كل العالم. والى حد بعيد ليس هنالك اليوم دولة من دون نص. ولكن هناك دول تحكم بواسطة القانون كما يقول براون وهنالك دول تحكم بالقانون فعلاً حيث تكون دولة القانون هي المرجعية. نحن دولة تحكم بواسطة القانون ولا اوافق الرأي القائل بأن النظام الدستوري بهذا المعنى يعطي حق «فيتوات» للطوائف انما بالعكس هو يحصرها بدقة في الميدان الذي يجب ان تبقى فيه الطوائف والتي هي قضايا الاحوال الشخصية، الوقف والتربية والتعليم، والتي تمثل الحريات الدينية. ومن هنا نحن من دعاة فكرة الدولة المدنية والتي هي دولة اللاطائفية واللادينية ولكن التي تحترم حقوق الجماعات بأن تنمي ثقافاتها والتي هي غنى لبنان.

والملاحظة الاخيرة التي اود ان اثيرها هي أنني في العام ١٩٨٤ ألفت كتاباً وتوقفت عند مشروع فؤاد شهاب وأطلقت على تجربة شهاب عنوان «الطائفية العادلة» لانه حاول ان يحقق العدل بين الطوائف. واهم ما قام به إلغاء الامتياز الماروني في الادارة واتى بكوادر المسلمين المتعلمين على السلطة ونشر المدارس في المناطق وقال لا تستطيع ان تؤمن ولاء اللبنانيين في المناطق ما لم تسبق ذلك بطريق ومدرسة. حاول ان يحقق ما اسميته بالطائفية العادلة ولكنه فشل. فكرة الطائفية وفكرة العدالة لا ينسجمان. لا يمكن اقامة نظام سياسي جامد مقابل مجتمع سياسي متحرك. فلا مستقبل اذاً لفكرة الطائفية العادلة. المستقبل الآن للاتفاق مع هذه المجموعات الثقافية وان نعيد ردها من كونها مجموعات ثقافية تسلطت لتكون مجموعات وكيانات سياسية اجتماعية (والتي هي الطوائف). نعيد ردها وضبطها في الاطار الثقافي العام ونطلق حرية المجتمع السياسي وفق الديموقراطية العادية، والديموقراطية تحتمل المشاركة، وحينذاك ننظمها دستورياً ولن يكون لدينا مشكلة في التوافقية. اما الآن فهناك مشكلة انفجارية في صيغتنا السياسية.

# إدارة التعددية السويسرية*

تعتمد سويسرا مبادئ الديموقراطية التوافقية ضمن إطار فدرالي، وفق دستور أقرّ عام ١٨٤٨ وعُدّل مراراً. وبنتيجة هذا الدستور، تعمل الديموقراطية التوافقية من الأسفل إلى الأعلى؛ إذ يبدأ بناء التوافقات الديموقراطية مع حق الأفراد في تقرير مصيرهم عبر الإستفتاء، ويرتفع صعوداً من خلال مستويات الحكم المختلفة: البلدية ثمّ الكانتونات وصولاً إلى المستوى الاتحادي. إلا ان هذا النظام المعقد والدقيق لم يكن وليد صدفة، إذ شكّل تحويل كونفيديرالية الكانتونات السويسرية إلى إطار فيديرالي تحدياً رئيسياً للنخب السياسية السويسرية لسن دستور عام ١٨٤٨، عقب آخر حرب أهلية شهدتها البلاد بين المجموعات المختلفة فيها.

## حكم ذاتي لامركزي وتوافقية مركزيّة

كان الهدف الأساس من تقاسم السلطات تحاشي مساوئ الديموقراطية التمثيلية لجهة تهميش الأقليات، وتأمين انخراط المجموعات الثقافية كافة في العملية السياسية عن طريق تمثيلها في السلطتين التشريعية والتنفيذية ومحاولة التماس توافقات في صناعة القرار. لذلك، أتى دستور ١٨٤٨ ليرسّخ نظاماً سياسياً توافقياً وفيديراليًّا في آن واحد، مشدِّدا على أن سويسرا تتألّف «من شعوب الكانتونات». وبذلك، لم يتّم تعريف شعب الدولة عن طريق لغة مشتركة أو عرق أو تاريخ بل عن طريق مواطنة رسمية، مما خلق أمة على أساس المواطنة لا على أساس القوميّة، وحمى الأقليّات وحيّد الدولة عن أي تعلّق ديني أو لغوي أو ثقافي. واعتمد الدستور النظام الفيديرالي لإعطاء الكانتونات أقصى مجال من الحكم الذاتي واستخدام مواردها الخاصة، بما

---

* شارل سابا ونانسي عزالدين: باحث ومتدربة في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية.

سمح للمناطق الريفية والأقليات من المجموعات اللغوية والدينية بحكم أنفسهم والتأثير على صنع القرار الاتحادي. في موازاة ذلك، اعتمد الدستور الإستفتاء والتمثيل النسبي في الإنتخابات، مما جعل الغالبية الليبرالية تفتّش دائماً عن حلول توافقية مع الأقليات. كذلك، اعتمدت قواعد تمثيلية توجب توزيع مقاعد المجلس الاتحادي، المحكمة العليا، واللجان النيابية، على الإثنيات والاحزاب السياسية والمناطق المختلفة.

### السلطة الاتحادية

ينصّ الدستور السويسري على أن تتولّى السلطة العليا في الاتحاد الجمعية الاتحادية، أي السلطة التشريعية، ويترجم ذلك عمليًا بأن تنبثق السلطة التنفيذية منها ولا يحق للأخيرة حل الجمعية الاتحادية، أو دعوتها للانعقاد، أو تأجيل انعقادها. وتتألف هذه الجمعية من مجلسين يمارسان نفس الصلاحيات: المجلس الوطني أو مجلس النواب الذي يتكوّن من مئتي عضو يُنتخبون وفق النظام النسبيّ مع التفضيل لمدة أربع سنوات، بمعدّل نائب لكل ٢٥،٠٠٠ ناخب وفق إحصاء عام ٢٠٠٩، على أن يتمثّل ناخبو كل نصف كانتون بنائب واحد على الأقل مهما قلّ عددهم. ومجلس الكانتونات أو مجلس الشيوخ الذي يراعي في تأليفه تحقيق المساواة بين الكانتونات المختلفة، فيتكوّن من ٤٦ عضواً بمعدّل مندوبين عن كل كانتون ومندوب عن كل نصف كانتون بصرف النظر عن عدد السكان.

أمّا السلطة التنفيذية المركزيّة، فتتمثّل بالمجلس الاتحادي الذي يتكوّن من سبعة أعضاء، تنتخبهم الجمعية الاتحادية من بين أعضائها لمدّة أربع سنوات، على أن لا يتمثّل أي حزب في المجلس بأكثر من عضو واحد. ويرأس كل عضو في الحكومة قسم من الإدارة الاتحادية، فيما تتخذ كل القرارات في الإجتماعات الحكومية الأسبوعية بالإجماع وإلا بأكثرية خمسة أصوات وما فوق من الأعضاء السبعة. ويعمل المجلس الإتحادي على تنفيذ القوانين وإعداد مشاريع قوانين جديدة وإدارة الشؤون الخارجية والمصادقة على تحرّكات الجيش والتعريفات الجمركية وضرائب القيمة المضافة والشؤون النقديّة وسكك الحديد والاتصالات. كذلك، تنتخب الجمعية الاتحادية رئيساً للمجلس الإتحادي ونائباً له من بين أعضائه لسنة واحدة، وهذا المنصب فخري لا يحمل لصاحبه إلا مهمة رئاسة الجلسات، إذ يبقى الأعضاء السبعة على رأس عملهم كوزراء للخارجية، النقل، الطاقة، الداخلية، المالية والإقتصاد، الدفاع والعدل.

وأخيراً على المستوى القضائي، تُعتبر المحكمة الاتحادية في لوزان المحكمة العليا في سويسرا، وتتكوّن من ٣٠ قاضياً ينتخبهم مجلسا الجمعية الإتحادية مجتمعين لمدة ست سنوات. وتنظر هذه المحكمة في القضايا التي تكون الدولة الفدرالية طرفاً فيها.

## الكانتونات

يعطي النظام الفدرالي الكانتونات الحق في كامل السلطات وأوسع الصلاحيات (من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر توفير الأمن الداخلي والإشتراك عبر ممثلين في قيادة المناطق العسكريّة وتأمين الاتصال بأعضاء القوات المسلّحة غير النظاميين، إضافة إلى التربية والتعليم العالي) ولا تفوّض إلى السلطات الفدرالية إلا ما يتجاوز قدرات الكانتونات وإمكاناتها كإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات الدولية وغيرها. إذ ورد في المادة ٣ من الدستور: «الكانتونات تمارس سيادتها، ما لم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور، وتتمتّع بكل الصلاحيات التي لم يفوّضها الدستور للحكومة الفدرالية.» وعلى هذا الأساس قسّمت سويسرا إلى ٢٠ كانتوناً و٦ أنصاف كانتونات. ولكل كانتون قوات شرطة مسلحة ودستور خاص وسلطة تشريعية وحكومة. وتتكوّن السلطة التشريعية في معظم الكانتونات من مجلس واحد يتراوح عدد أعضائه بين ٥٨ و٢٠٠ عضواً، فيما يتراوح عدد أعضاء حكومات الكانتونات من خمسة إلى سبعة أعضاء للحكومة الواحدة. إلى ذلك، تعتمد أنصاف كانتونات الديموقراطية المباشرة لتقرير شؤون الكانتون نظراً لقلّة عدد المواطنين، إذ تتمثّل السطة التشريعية والتنفيذية مجتمعتين بجمعية عامة تضم كل الناخبين.

## البلديات

يتكوّن كل كانتون من عدد من المجالس البلدية وتتجمّع البلديات المتجاورة في اتحاد يرئسه ممثّل عن حكومة الكانتون. ويبلغ عدد المجالس البلدية في سويسرا ٢٤٨٠ بلدية، وهي منتخبة حسب النظام النسبي وليست لديها صلاحية التشريع. وتمارس البلديات صلاحيات عدّة في نطاقها الجغرافي كالمشاركة في منح الجنسية، تحصيل الضرائب، صيانة الطرق والجسور والمنشآت العامة، توفير الماء والكهرباء، إدارة المدارس الابتدائية والثانوية، وتوفير خدمات الأمن والإطفاء وباقي الخدمات الاجتماعية. ولأن الشيء بالشيء يذكر، تنقسم جباية الضرائب بالتساوي بين المستويات الثلاث من الإدارة، فتحصّل ضريبة الدخل والضريبة على الشركات مناصفة بين السلطة الفيدرالية والكانتونات، أما الضرائب غير المباشرة كالضريبة على القيمة المضافة والرسوم فتتوزّع بين الكانتونات والبلديات.

## الإستفتاءات

تدمج سويسرا بين الديموقراطية التمثيلية المعتمدة في مجالس مستويات الحكم الثلاثة (السطة الإتحادية، الكانتونات والبلديات) والديموقراطية المباشرة التي ترتكز

على تنظيم الاستفتاءات. إذ يمكن مثلاً إجراء استفتاء على تعديل مادة دستورية من خلال عريضة تحمل توقيعات مئة ألف ناخب في غضون ١٨ شهراً. وفي آليات التعديل، يجب أولاً ألا يشكّل الإقتراح بتعديل الدستور انتهاكاً للقانون الدولي أو حقوق الإنسان، وبعد أن تتم ثانياً مناقشته من قِبل البرلمان الذي يمكن بأكثريته العادية أن يقترح بديلاً عنه، ينظّم استفتاء لقبول الاقتراح أو البديل أو للبقاء من دون أي تعديل.

أما القوانين الإتحادية، فيحتاج إجراء استفتاء على تغييرها إلى توقيعات خمسين ألف مواطن أو توافق ثمانية كانتونات في غضون ١٠٠ يوماً من نشر القانون الجديد. إلا أنه في كثير من الحالات، لا يتم اللجوء إلى مثل هذه الاستفتاءات لأن المشرعين يعرفون أن عملهم سوف يتم فحصه على محمل الجد من قبل الجمهور.

في الخلاصة، يبرهن النموذج السويسري على أن الديموقراطية التوافقية ليست بالضرورة تعطيلاً متبادلاً بين المشاركين في الحكم، وشللاً مؤسساتياً وعدم صحة في التمثيل، بل يمكن أن تكون أكثر عدالة من الديموقراطية الأكثرية ومنتجة ومستقرّة، إذا اقترنت بحسن توزيع السلطات، واعتماد اللامركزية في الحكم والنسبيّة في التمثيل من جهّة، وإذا أدارتها نخبة سياسية مسؤولة تحترم النصوص الدستورية والقوانين وصانها شعب يعي حقوقه وواجباتها ويعمل في إطارها. كذلك، يحث الجلد السويسري والصبر على أن بناء الإستقرار والممارسة الديموقراطية السليمة في آن لا يكونان بين ليلة وضحاها بل نتيجة ممارسة وخبرات متراكمة على مدى أعوام من التجربة*.

---

* راجع مراجع الورقة الخلفية.

# لبنان: معضلات توصيف النظام السياسي وتحديده



هدف هذا المحور إلى توصيف النظام السياسي وتحديده والبحث في ما إذا كان توافقياً أو أكثرياً أم مركباً، وحلول الإجابة عن إمكانية تطبيق النظام الأكثري في لبنان في ظل تعدد الطوائف وعن إشكاليات المواد الدستورية التي تشدد على العيش المشترك.



معالي الدكتور خالد قباني*

# التنافس والمشاركة

كم بتنا في شوق إلى مثل هذه الحوارات العلمية بعد الذي شهدناه من مناخ وجدال سياسي أبعد ما يكونان عن مفهوم الديموقراطية. الموضوع شائك ومعقد ودقيق ولكنه في منتهى الأهمية، وقد لا تكفي الدقائق القليلة ليبسط كل محاضر آراءه وفكره في ما يفهم في هذا الموضوع. ولكنني سأحاول أن أوصل الرسالة ضمن الدقائق المحدودة المعطاة لي. يدعوني عنوان هذا المؤتمر، الذي يرتدي طابعاً هاماً في هذه المرحلة الصعبة والحرجة التي يمر بها لبنان، إلى إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: إن الديموقراطية، في مفهومها الدستوري والسياسي، وفي وجهيها التنافسي أو التوافقي، هي نظام مشاركة، يتيح للشعب المشاركة في الحكم، إما مباشرة، وإما بصورة غير مباشرة. أي المشاركة في إدارة الشأن العام، وفي صنع

* وزير وقاضٍ سابق.

القرار السياسي، عبر الآليات والطرق التي يحددها الدستور والقوانين العضوية ذات العلاقة. ومشاركة الشعب في الحكم، تتم أساساً، وفق المفهوم التقليدي لهذه المشاركة، عبر الانتخابات، أي من خلال ورقة الاقتراع، وينتهي دور الشعب عند هذا الحد. واتخذت هذه المشاركة في الأنظمة السياسية المعاصرة، وبتطور مفهوم الديموقراطية، طابع الاستمرار، سواء من خلال الآليات التي يقررها الدستور، كالاستفتاء والاقتراع الشعبي أو الفيتو الشعبي، كما في سويسرا أو غيرها من الدول، حتّى تلك التي تعتمد النظام التمثيلي، أي الديموقراطية غير المباشرة، أو عبر الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كالأحزاب والصحافة ووسائل الإعلام المختلفة والأندية الفكرية والثقافية، أو المؤسسات المالية الكبرى، أو الطوائف، أي الكتل الضاغطة التي تضغط وتؤثر في توجيه السياسات العامة إن لم يكن في صنع القرارات السياسية.

**ثانياً:** ما من نظام سياسي في عصرنا الحاضر، وإذا ما توقفنا ملياً عند المعايير المعتمدة في العلم السياسي والدستوري لتصنيف الأنظمة السياسية، ومن خلال نظرة تحليلية ومتعمقة للأمور، يمكن تصنيفه بأنه نظام تنافسي صاف أم نظام توافقي صرف. ما من نظام سياسي، في ممارسة الحكم، أو حتّى في طبيعته هو مطلق التوصيف.

**ثالثاً:** إن الأنظمة السياسية التقليدية المعتمدة في فقه القانون الدستوري هي ثلاثة: النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المجلسي، ويضيف البعض ما سمي بالنظام شبه الرئاسي توصيفاً للنظام السياسي للجمهورية الخامسة في فرنسا.

وإن ما يسمى بالنظام السياسي التوافقي ما هو إلا تسمية لبعض الأنظمة السياسية التي انتهجتها بعض الدول ذات البنية الاجتماعية التعددية، إثنياً أو ثقافياً أو لغوياً أو طائفياً، لتأمين عملية مشاركة هذه المجموعات في الحكم بعيداً عن التهميش أو الإلغاء وبما يحقق العيش المشترك ويؤمن التوفيق بين حرية هذه المجموعات وتمتعها بالاستقلال الذاتي في إدارة بعض شؤونها من جهة، ووحدة الدولة الدستورية، من جهة ثانية.

ولا يجوز أن يفهم أن هذا الشكل من الأنظمة السياسية يأتي خارج دائرة الأنظمة السياسية التقليدية التي ذكرناها، إنما هو نمط من ممارسة السلطة أو الحكم، يعمل داخل إطار هذه الأنظمة ودائرتها ولا يخرج عن حدود ما رسم لها من معايير أو حدود أو أركان. فالتنافس هو في صميم وأصل الأنظمة الديموقراطية، على اختلاف وجوهها ومكوناتها وعناصرها وطرق وأساليب ممارستها، لأن في أساسها تكمن

الصفة الجوهرية لهذه الأنظمة، وهي الحرية. والتوافق ليس غريباً عن هذه الأنظمة، لأنه يشكل ضمانة للديموقراطية والحرية في الدول ذات البنية الاجتماعية التعددية.

انطلاقاً من هذه الملاحظات، التي تلقي الضوء وتوضح بعض ما قد يكتنف هذا الموضوع من غموض أو ما قد يوحي به من التباسات، نطرح السؤال: وماذا عن النظام السياسي في لبنان، في أي خانة نصنفه، في خانة التنافس أم التوافق؟ وما هي طبيعته، هل هو نظام برلماني أم رئاسي أم مجلسي؟ أم هو يستعصي على كل تصنيف؟ وان كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فما هي معضلات هذا التصنيف أو التحديد؟

إذا أردنا أن نتخذ النص معياراً للتصنيف أو التحديد، أو أردنا أن نستسهل الأمر ونجنب أنفسنا الخوض في أعماق نظامنا السياسي، التزاماً بالقاعدة الفقهية «لا اجتهاد في معرض النص»، فالجواب بسيط وسهل. ولكن الأمر يتجاوز النص إلى مكونات هذا النظام، بل يذهب أبعد من ذلك ليصل إلى ممارسة الحكم وتطبيقات النظام. وفي إطار ذلك تتجلى مظاهر وحدود التنافس والتوافق في النظام السياسي اللبناني، ويتبلور بالتالي تصنيف هذا النظام.

## مظاهر التنافس وحدوده في النظام السياسي اللبناني

على عكس الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦، قبل تعديل نصوصه بموجب اتفاق الطائف، والذي جاء خلواً من أي مقدمة، ولم يتضمن أي نص يحدد طبيعة النظام أو تصنيفه، فإن مقدمة الدستور اللبناني المعدل وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني، بموجب القانون الدستوري رقم ١٨ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، حددت بصورة واضحة وصريحة طبيعة النظام السياسي بأنه نظام برلماني، إذ جاء في الفقرة «ج» من هذه المقدمة:

«لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل».

وإذا ما عدنا إلى أحكام الدستور، سواء قبل هذا التعديل أو بعده، لوجدنا أن أركان النظام البرلماني، ولاسيما مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ التعاون والتوازن في ما بينها، وعدم مسؤولية رئيس الجمهورية وتحمل الحكومة مسؤولية الحكم أمام مجلس النواب، كل هذه الأركان قائمة وماثلة في نصوص محكمة وواضحة، وان التصويت، وبالتالي اتخاذ القرارات، داخل السلطة التشريعية أو التنفيذية، كانت

ومازالت، تحكمه قاعدة التنافس أي قاعدة الأكثرية والأقلية، مع تلوين أو تليين لهذه القاعدة، عملاً بما جاء النص عليه في المادة ٦٥ من الدستور بعد تعديلات الطائف.

ولكن هذا النظام نفسه، قبل تعديلات الطائف، مع بقاء مرتكزات النظام البرلماني في أحكامه، كان أقرب في تصنيفه إلى النظام شبه الرئاسي، منه إلى النظام البرلماني لأنه أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، من دون أن يكون مسؤولاً، وجعله محور الحياة السياسية في هذا النظام. وعلى الرغم من تحول السلطة الإجرائية إلى هيئة جماعية تمثلت في مجلس الوزراء، بمقتضى اتفاق الطائف، (المادة ١٧ والمادة ٦٥ من الدستور)، فإن خللاً قد أصاب مقومات هذا النظام، وهي قاعدة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث بقيت الأولى تملك إمكانية سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها في حين أن الثانية جردت من إمكانية حل البرلمان، باستحالة هذا الحل، مما جعل بعض المتفقهين في العلم الدستوري يعتبرون أن النظام السياسي في لبنان بات أقرب إلى النظام المجلسي منه إلى النظام البرلماني.

وإذا ما عدنا إلى مكونات نظامنا السياسي، تفقد قاعدة التنافس صلابتها وتبدو مهتزة أمام بعض أحكام الدستور التي تشيح بنظرها، وإن بخفر، عن كل ما يربط الفرد بالدولة كمواطن ينتمي إلى وطن ودولة، بما ينطوي عليه مفهوم المواطنية من حقوق فردية يكفلها الدستور، وليس أقلها حرية التعبير والمساواة أمام القانون، ومن حقه في ممارستها، من دون المرور بهيئات أو أجسام وسيطة، لكي تتعامل مع جماعات تأتلف في طوائف، تمحي صورة الفرد بما هو مواطن في دولة، وتتمتع بامتيازات وحصانات تجعلها تتولى إدارة ذاتية في بعض شؤونها، كالأحوال الشخصية والتعليم، وتتمثل في الحكم والإدارة، كما في مجلس النواب، وفقاً لقواعد جاء النص عليها في أحكام الدستور وفي القوانين الوضعية، ما قد يلقي ظلالاً على قاعدة التنافس، ويطرح تساؤلات حول طبيعة أو تصنيف النظام.

وإذا أضفنا إلى ذلك، الممارسات السياسية للحكم التي خرجت عن أحكام الدستور وقواعد الأنظمة السياسية البرلمانية، بل الديموقراطية بشكل عام، أياً كانت طبيعة النظام، من خلال آليات المساءلة والمحاسبة، وقاعدة تداول السلطة، وتخلي المؤسسات الدستورية عن دورها، واختصار دور هذه المؤسسات بفعل تحكم موازين القوى الداخلية في إدارة الحكم، نتيجة الظروف والصراعات الإقليمية والدولية الضاغطة، وما تفرضه هذه الموازين من قواعد في التعامل وفي ممارسة السلطة، بعيداً عن أحكام الدستور والقوانين، وخروجاً عليها، لقادنا كل ذلك إلى التساؤل: أين لبنان من الديموقراطية، تنافسية كانت أو توافقية؟ وتحت أي نظام يعيش لبنان؟ وأي توصيف يمكن أن يطلق على نظامنا السياسي؟!

## مظاهر التوافق وحدوده في النظام السياسي اللبناني

يعود النظام التوافقي في لبنان في مظاهره وتطبيقاته، إذا حصرنا الأمر في بعده الزمني وتسلسله التاريخي، إلى نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية، وصولاً إلى الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ الذي شكل ولا يزال يشكل روح هذا النظام، والذي أسس لتفاهم وطني يقوم على بناء دولة تضمن لكل طائفة حق المشاركة في إدارة الشأن العام وفي ممارسة الحكم وفي تولي المناصب السياسية والإدارية، بعيداً عن الإلغاء أو التهميش.

وقد تجسدت هذه الروح الوفاقية في البناء الوطني من خلال أحكام دستور ١٩٢٦، وتجلت أكثر ما يكون التجلي، في المواد ٩ و١٠ و٩٥ من الدستور (الحالي)، التي ضمنت للطوائف احترام أنظمة الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لكل منها، وحقها في إنشاء مدارسها الخاصة وتمثيلها بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، دون أن يكون هناك إخلال بالنظام العام أو الأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية ومن دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة. وكذلك إعطاء رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني (المادة ١٩ من الدستور)، كما أن قوانين الانتخاب المتعاقبة قد أكدت على تمثيل الطوائف في مجلس النواب وفقاً لحصص محددة ومحفوظة، بما يتناسب مع حجم كل طائفة. وجاءت القوانين الوضعية لتؤكد على هذه القواعد، وتعطي للطوائف صلاحيات تشريعية وقضائية والحق بإنشاء محاكمها الشرعية والمذهبية والروحية، والقضاء في النزاعات بين الأفراد المنتمين إلى هذه الطوائف والمذاهب في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية، حتى وصف هذا النظام السياسي بأنه نظام فدرالي على أساس شخصي.

وذهب اتفاق الطائف أبعد من ذلك، في التأكيد على هذه الروح التوافقية في صلب نظامنا الدستوري والسياسي، فأبقى على المادتين ٩ و١٠ من الدستور، كما أبقى على المادة ٩٥ من الدستور لجهة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وحول قاعدة تمثيل الطوائف في مجلس النواب، في المادة ٢٤ منه إلى مادة دستورية، وعلى أساس التساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق. كما لحظ مادة جديدة، لم يكن لها وجود في دستور ١٩٢٦ ولا في التعديلات التي تناولته حتى اتفاق الطائف، وهي المادة ٦٥ التي أناطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، وقضت بأن يجتمع مجلس الوزراء في مقر خاص، وأقر قاعدة التوافق في اتخاذ القرارات وإلا فبالتصويت على قاعدة

الأكثرية، فيما عدا المواضيع الأساسية التي حددتها هذه المادة حصراً والتي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها (أكثرية موصوفة)، فضلاً عن المبدأ الذي أقرته المقدمة في الفقرة «ي»، منها بأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

لقد حولت هذه المادة مجلس الوزراء إلى هيئة جماعية تتمثل فيه الطوائف بصورة نسبية وتشارك جميعها في إدارة الدولة وفي الحكم، من دون استبعاد أو تهميش لأي طائفة، وتتخذ قراراتها، من حيث المبدأ، توافقياً. ولعل هذه المادة تحديداً، وقاعدة التصويت التي أقرتها، كانت ولم تزل مصدر الجدل في توصيف البعض للنظام السياسي في لبنان وفي تحديد طبيعته بأنه نظام توافقي يعمل على غرار الأنظمة التي اصطلح على تسميتها بالأنظمة السياسية التوافقية، والتي اعتمدت في بعض الدول ذات البنية التعددية، كهولندا والنمسا وجنوب إفريقيا وسويسرا وبلجيكا والتي تقوم على خصائص أربع، هي الحكومات الائتلافية والاستقلال الذاتي والنسبية والفيتو، كما لخصها العالم الهولندي ليبهارت في كتابه، الديموقراطية في المجتمعات التعددية. واعتبر بعض العاملين في الحقل الدستوري وبعض الساسة أن هذه المادة بصورة خاصة قد أرست نظاماً سياسياً توافقياً في لبنان.

اتخذ البعض من المادة ٦٥ حجة لتوصيف النظام اللبناني بأنه نظام توافقي. في حين أن مبدأ التوافق في لبنان قد رافق تكوين الدولة اللبنانية، ولم يبدأ مع المادة ٦٥ الجديدة من الدستور، كما أن هذه المادة لا تلغي الاحتكام إلى التصويت عند الاختلاف في الرأي، فضلاً عن أن التصويت في مجلس الوزراء، وفقاً للقاعدة المقررة فيها، لا يقوم على أساس وجود أكثرية وأقلية فيه، ولا يفرز أقلية وأكثرية ثابتة لأن ذلك يتنافى مع مبدأ التضامن الوزاري. ومن الواضح أن الدستور قد وضع كوابحاً لهذا النظام وحدوداً تمنعه من أن ينزلق في مزالق تأخذ نظامنا السياسي وتوافقنا الوطني إلى تعطيل آليات عمله وشل قدرات مؤسساته والتحول بقاعدة اتخاذ القرارات توافقياً إلى قاعدة إجماع في التصويت أو استعمال لحق الفيتو يعطي لأي طائفة أو مجموعة وزراء من طائفة معينة، حق الاعتراض وشل العمل الحكومي، لأن حق الفيتو يتعارض مع أحكام الدستور، ويفسح المجال، كما يرى البعض، أمام قيام دكتاتورية أقلية تمارس دور المعطل لسير أعمال الدولة ومشاريعها وتخرج بالنظام عن مفهوم الديموقراطية وما ينطوي عليه من مشاركة حرة ومسؤولة في أعمال الدولة، ومن تعاون بنّاء بين مؤسسات الدولة وسلطاتها المختلفة.

وبالفعل، فعلى صعيد السلطة التشريعية، وعلى الرغم من قاعدة التمثيل الطائفي المتساوي بين المسيحيين والمسلمين في توزيع المقاعد النيابية، وعلى قاعدة

النسبية بين المذاهب والمناطق، إلا أن انتخاب النواب، كما جاء في قوانين الانتخاب المختلفة، يتم، في إطار الحصص المحفوظة لكل طائفة ومذهب، على أساس وطني، بمعنى أن كل الناخبين في الدائرة الانتخابية إلى أي طائفة انتموا ينتخبون المرشحين في هذه الدائرة، بمعنى أن الفائزين بالانتخاب يأتون بأصوات كل ناخبي الدائرة من كل الطوائف، فلا ينتخب المسيحي المرشح المسيحي ولا المسلم المرشح المسلم. كما أن المادة ٢٧ من الدستور اللبناني قد نصت على أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه، وقد حرص المشرع الدستوري على ألا يتم التصويت في البرلمان على أساس المجموعات الطائفية، بحيث تصوت كل مجموعة طائفية على حدة على المشاريع المطروحة، بما يعطي لكل جماعة طائفية حق الفيتو، كما في بعض الأنظمة التوافقية، كالنظام البلجيكي.

وعلى مستوى السلطة الإجرائية، ومع إقرار الدستور في المادة ٦٥ منه قاعدة اتخاذ القرارات توافقياً بصورة مبدئية، إلا أنه لم يلغ قاعدة التصويت بالأكثرية في ما يتعلق بالمواضيع العادية وبأكثرية الثلثين في ما خص المواضيع الأساسية، أي أقر مبدأ التنافس، وفقاً للقواعد المتبعة في الأنظمة الديموقراطية التنافسية، وبما لا يخرج عن مفهوم العيش المشترك. ومفهوم التوافقية، كما يلاحظ الدكتور أنطوان مسرّة (اللواء ٢٠٠٨/٩/١٢) لا علاقة له، كما هو الحال في السجال اللبناني، بالقانون الدستوري المقارن، وبأي نظام في العالم وبالدراسات العالمية حول هذا النمط من الأنظمة، فعبارة «توافقياً» كما وردت في المادة ٦٥ من الدستور، لها معنى وتحديد دستوري حصري. إنها تعني حسب المصطلح الدستوري المقارن منذ الستينات وفي المادة ٦٥ نمطاً في اتخاذ القرارات بالأكثرية الموصوفة في مجلس الوزراء وفي بعض الشؤون المحددة حصراً في هذه المادة. وليست الأنظمة التوافقية أو الائتلافية أو المشاركة مناقضة لقاعدة الأكثرية، قاعدة الأكثرية عالمية لأسباب عملية وفي سبيل فاعلية الحكم. لكن نمط تطبيق قاعدة الأكثرية يختلف بين الأنظمة التنافسية على مثال النظام البريطاني، والأنظمة الائتلافية على مثال نظام سويسرا وبلجيكا، وبشكل عام في الأنظمة الفدرالية على أساس جغرافي أو شخصي.

والحكومات في لبنان، ما قبل الطائف وما بعده، قد اتخذت شكل الحكومات الائتلافية، بحكم طبيعة النظام السياسي القائم على تعددية الأحزاب والكتل السياسية وليس على نظام الحزبين كما في بريطانيا أو في الولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن هذا الشكل وليد الأنظمة الائتلافية أو التوافقية، لأن الدستور اللبناني ومعه قانون الانتخاب يكفل تمثيل الطوائف في الحكومة وفي المجلس، بل هو نتاج النظام القائم على التعددية الحزبية، كما هو الشأن في الأنظمة التنافسية القائمة على التعددية الحزبية،

كفرنسا، وإيطاليا بصورة خاصة التي لا يتمكن فيها حزب واحد، نتيجة الانتخابات، أن يفوز بأكثرية المقاعد في البرلمان، فتذهب مضطرة إلى تشكيل حكومات ائتلافية تتوافق على سياسات معينة، وتبقى هذه الحكومات أو تسقط بمقدار تماسك هذا الائتلاف أو إصابته بالضعف والوهن. في حين أنه في الأنظمة السياسية القائمة على نظام الحزبين، تفرز الانتخابات بحد ذاتها وبنتيجتها أكثرية تحكم وأقلية تعارض، وتبقى هذه المعادلة إلى حين الاستحقاق الانتخابي التالي، إلا إذا أقدمت حكومة الحزب الحاكم على حل البرلمان بمبادرة منها، فتعود اللعبة الديموقراطية لتأخذ مجراها، ويسترد الشعب قراره من جديد كحكم في الصراع السياسي وباعتباره صاحب السيادة.

والشأن في لبنان لا يختلف في موضوع الانتخابات وتكوين مجلس النواب، ومن ثم تشكيل الحكومات، في ما عدا التمثيل الطائفي، عنه في الأنظمة الديموقراطية التنافسية. فنظامنا لا يقوم على وجود حزبين متنافسين، بل على تعددية الأحزاب والتكتلات السياسية، وتحت ضغط الانتخابات وفي ظلها تتحالف الأحزاب والكتل السياسية، ليس على أساس طائفي أو مذهبي، ولكن على أساس توجهات سياسية عامة، وعادة ما تكون هذه التحالفات عارضة وظرفية لا تقوم على مشروع سياسي أو علاقات مبدئية متينة، إنما تفرضها مصالح انتخابية معينة وهي ليست ثابتة أو دائمة وإنما متحركة ومتغيرة، لا يلبث أن ينفرط عقدها بعد انتهاء الانتخابات النيابية. ولا تسفر الانتخابات عادة عن أكثرية واضحة وأقلية معارضة، إنما يتحقق هذا الفرز بين أكثرية وأقلية، نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة، والتي اقر الطائف مبدأها. ونادراً ما تحافظ الأكثرية على تحالفاتها والأقلية على ثباتها، وعادة ما تختلط الأوراق، وينعكس ذلك على وضع الحكومات وتعايش أعضائها، بما يؤدي بالنتيجة إلى تقديم الحكومة استقالتها. ولذلك تتسم الحكومات الائتلافية عادة بالضعف وبقصر عمرها، ولكن ذلك لا يخل باحترام المبادئ التي تتصف بها الحكومات في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية، أي التضامن الوزاري، ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في إطار مبدأ التعاون والتوازن كما في الحالة اللبنانية.

وإذا كان يعاب على الأنظمة الائتلافية أو التوافقية بأنها أنظمة جامدة وتستعصي على التغيير أو التطوير، فإن دستور الطائف قد أوجد نوافذ في جدار النظام السياسي اللبناني القائم على قاعدة تمثيل الطوائف في الحكم والإدارة وفقاً لحصص مفرزة ومحددة، ليدخل الهواء النقي من خلالها ويعيد شيئاً من الحياة إلى رئة النظام، كما حاول أن يضخ الدم بمقدار في أطراف جسد هذا النظام ليجدد شبابه ويزيل الترهل والتجاعيد التي شوهته أو كادت أن تشوهه.

استعاد الطائف في مقدمة الدستور ما كان قد استقر في ذهن رواد الاستقلال، باعتماد التمثيل الطائفي في الحكم والإدارة كمرحلة مؤقتة يسترد فيها الوطن بعدها حيويته وتوازنه السياسي، وبما ينسجم مع المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦ التي أرست مبدأ التمثيل الطائفي على أساس قاعدتين: العدالة والوفاق من جهة، وعدم الإضرار بمصلحة الدولة من جهة ثانية. واشترطت أن يتم ذلك بصورة مؤقتة، وهو ما عبَّر عنه البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى في سنة ١٩٤٣ بأن ساعة إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية. فجاء الطائف، بعد أن فعلت العصبية والممارسات الطائفية فعلها المدمر في البناء الوطني، ليعلن في مقدمته عن إلغاء الطائفية السياسية باعتباره هدفاً أساسياً يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، ولم يكتف هذه المرة بالإعلان، بل وضع آلية لتحقيق هذا الهدف بتشكيل هيئة وطنية يكون من مهامها دراسة الطرق الكفيلة بإلغائها واقتراحها، وفتح نافذة في جدار الوظيفة العامة بإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والجدارة في الوظائف العامة باستثناء وظائف الفئة الأولى. كما أفسح المجال أمام تكوين مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي على أن يستحدث مجلساً للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، لكي تشعر الطوائف بالاطمئنان إلى وجودها وعدم جر البلاد إلى مواقف قد تهدد العيش المشترك والوفاق الوطني في لبنان، وبحيث يشكل هذا المجلس صمام أمان للنظام وللحياة المشتركة بين اللبنانيين.

ولكن المشكلة الكبرى أن الظروف السياسية، الإقليمية منها والدولية، والأحداث الخطيرة التي مرت على لبنان، منذ سنة ١٩٩٠ حتى اليوم، والممارسات السياسية ذات المنحى الطائفي والمذهبي، والتي لم تكن منسجمة مع روحية الطائف، فضلاً عن عدم تطبيق الجزء الأوفى من مضمون هذا الاتفاق، وأن ما طبق منه قد أسيء تطبيقه، أدخل لبنان من جديد في حمى جدال سياسي ودستوري لم يبرأ منه بعد، وأعاد من جديد طرح كل المسائل والأسئلة ورسم علامات استفهام كثيرة حول طبيعة النظام السياسي في لبنان، بل حول مستقبل هذا النظام.

### لبنان: النظام مشاركة وصعب التوصيف والتصنيف

وخلاصة الأمر، يمكن القول إن ما من نظام سياسي في العالم يمكن توصيفه بأنه نظام تنافسي أو توافقي بالمطلق، وإنه ما من نظام سياسي من الأنظمة السياسية التقليدية المعروفة سواء برلمانياً كان أو رئاسياً أو شبه رئاسي أو مجلسياً، يطبق وفق نمط واحد، وان كانت القواعد والأركان الأساسية لكل منها هي واحدة، نظراً

لخصوصيات وتقاليد كل دولة من هذه الدول التي تميز هذه الأنظمة بعضها عن البعض الآخر، بل وتطبعها بطابع خاص، ونظراً لطبيعة المجتمعات السياسية المختلفة وعناصر تكوينها وبنيتها الإثنية والثقافية والدينية.

فمن الواضح أن النظام البرلماني، كما هو مطبق في بريطانيا، منشأ هذا النظام، والذي تحكمه تقاليد راسخة، غير ما هو مطبق في إيطاليا أو في فرنسا أو في أي من الدول التي تعتمد هذا النوع من الأنظمة السياسية. حتى أن الكثيرين من علماء القانون الدستوري باتوا يشككون في طبيعة هذا النظام واستوائه على مبدأ الفصل بين السلطات، لاسيما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بسبب خضوع البرلمان التام لهيمنة وتوجيه الحكومة التي تستند إلى أكثرية نيابية مضمونة، تأتمر بأمر رئيس الحكومة القابض على زمام السلطة وسياسة الحزب الذي يرأسه والذي يحظى بأكثرية المقاعد في البرلمان، مما يعطي للرأي العام في بريطانيا دوراً أساسياً في رسم سياسات الحكومة، بتأثير من الأقلية المعارضة، ويجعل من الرأي العام في النظام البريطاني شريكاً في السلطة وفي الحكم. وهذا ما ينطبق على نظام الحكم في فرنسا الذي يميل إلى البرلمانية عندما يختل التوازن داخل السلطة التنفيذية وفي العلاقة مع البرلمان بسبب وجود أكثرية المقاعد النيابية لدى أحزاب لا تنتمي لحزب رئيس الجمهورية ما يحول هذا النظام إلى نظام مساكنة كما يقال في فرنسا، تقوى فيه سلطة الحكومة ورئيسها على سلطة رئيس الدولة، في حين يقترب هذا النظام نفسه من النظام الرئاسي عندما يستند رئيس الجمهورية إلى أكثرية حزبية في مجلس النواب، بل يجعله متحكماً في مفاصل النظام بأكمله، وهذا الأمر ينسحب على النظام السياسي في الولايات المتحدة الأميركية القائم على فدرالية جغرافية، وتطبيقاته المختلفة والمتنوعة في الدول التي تعتمد مبادئ هذا النظام وأسسه.

أما في لبنان، فإن الانقسام السياسي الحاد والجدل السياسي والدستوري المتفلت من كل القواعد والأصول والذي اتخذ طابعاً سياسياً تنازعياً بحتاً، بعيداً عن أحكام الدستور ونصوصه وروحه، أثناء الأزمة السياسية والدستورية التي بدأت مع خلو سدة الرئاسة، فمنشئه سوء تفسير المادة ٦٥ من الدستور، وربطها بالمعايير أو المبادئ التي تقوم عليها الأنظمة الائتلافية أو التوافقية، علماً أن هذه الأنظمة لا تعمل خارج الدستور أو القوانين، ولكن ينتظم عملها في إطار الدساتير والقوانين وتراعي خصوصيات المجتمع السياسي الذي تعيش فيه.

والحقيقة، إن النظام السياسي اللبناني يستعصي على كل تصنيف وتوصيف حاد، فهو نظام يستلهم مبادئ وركائز النظام البرلماني، وينسجم بل يأخذ ببعض القواعد المتبعة في الأنظمة التوافقية لجهة تمثيل الطوائف في الحكم والإدارة وفقاً

لنسب محفوظة ومحددة، وتشكيل حكومات ائتلافية، ولكن هذه الخصوصيات التي تميز بها النظام السياسي لا تخرجه عن دائرة النظام السياسي البرلماني الذي يعتمده لبنان، بل تعمل من داخل هذا النظام الذي يؤمن مشاركة الطوائف، أي مكونات المجتمع السياسي اللبناني في الحكم وفي صنع القرارات السياسية، ولذلك يمكن تسمية هذا النظام بأنه نظام المشاركة السياسية في إطار النظام الديموقراطي البرلماني.

ولكن السؤال الكبير يبقى قائماً، هل نوصف نظامنا طبقاً لمعايير العلم السياسي والفقه الدستوري، مع اختلاف في التقييم والتقدير، ونصنفه ونرضى بهذا الواقع ونستكين إلى ما هو قائم، أم أن وضعنا وحياتنا السياسية تحث إلى معالجات تبدأ باستكمال تطبيق اتفاق الطائف والاحتكام إلى الدستور وتحقيق دولة القانون والالتزام بمقتضيات العيش المشترك، وعدم استقواء الطوائف على الدولة أو بعضها على البعض الآخر بهدف التفرد أو الاستحواذ على السلطة وإلغاء الآخرين، بل اعتبار الطوائف بما هي مكونات أساسية واجتماعية من مكونات الوطن، قوة للدولة، والعمل على تجديد النخب السياسية وتعميق الثقافة السياسية والدستورية، وإعطاء دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، وتطوير وتحديث نظامنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يؤمن إنماء شاملاً للبنان، في إطار التضامن الوطني، وبما يساهم في تعزيز وحدة الدولة واستقرار النظام. ولعل الإصلاح الأهم في وضع قانون انتخاب يوازن بين التمثيل الوطني والتمثيل الطائفي وفاعلية هذا التمثيل.

فتح الطائف النوافذ في النصوص، لكي يطل منها النظام على التغيير والتطوير والتحديث بما يبني وطناً ودولة، ولكن هذه النوافذ بقيت مغلقة في النفوس. هواؤها النقي لم يلامسها، مازالت النفوس هائمة، تتقاذفها وتتصارع في أعماقها المخاوف والهواجس وتستبد فيها الشكوك ومشاعر الحقد والبغضاء ورواسب الماضي البعيد والقريب. كيف نخرج هذه النفوس من سجنها، إنها مسألة تستحق العناء. ليست هذه دعوة للاستسلام إلى واقع مرير، هي دعوة للتفكر والتحرك حتى لا نفقد وطناً يراود أحلام الكثيرين.

قبل التحدث عن موضوع الندوة ا
توصيف وتحديد النظام السياسي في لبنان، ا
فارس للشؤون اللبنانية» على دعوتي للمشار
المركز على نجاحه في جمع هذا العدد من ر.
الى شتى التيارات والاتجاهات اللبنانية. واذ
الدعوة الي بصفتي الشخصية فحسب، وانما ا
يقول الدستور اللبناني، ويمثل الارمن اللبنانيا

---

* نائب في البرلمان اللبناني عن قضا
المتن منذ عام ٢٠٠٥ المكتب السياسي لحزب الطاشناق، وا
ستاذ محاضر في معهد
لبنية، و
وجية وا
وعضو في لجنتي الخار
الدراسات الارمنية.
معضلا نيون ارمن و
وصيف لبنان بتحديد
عضوت تو لبنا النظا السيا ٩٣ م تي

'لاولى من المؤتمر، اي عن معضلات
ود ان اتقدم بالشكر الى «مركز عصام
ـكة في هذه المناسبة، كما اود ان اهنئ
جال ونساء السياسة والفكر الذين ينتمون
لن ان القيّمين على المؤتمر لم يوجهوا
ايضا بصفتي نائبا يمثل الامة جمعاء كما
ين، واخيرا لا آخرا بصفتي امثل حزب



سعادة الاستاذ آغوب بقرادونيان*

الطاشناق. وهذه الصفات وما تمثله من خبرات وتجارب تؤثر تأثيرا مباشراً على من أمثلهم في مجلس النواب تجاه سائر القضايا السياسية الهامة التي تؤثر على مصير بلدنا. تكونت هذه التجارب والخبرات، كما يعلم الكثيرون منكم، في خضم النضال المشترك مع اللبنانيين والعرب ضد مشاريع التطهير العرقي والقومي التي مورست ضد الأقليات العنصرية والدينية والقومية في الامبراطوريتين العثمانية والروسية، وفي سياق الدعوة الى مبادئ الحرية والمساواة والتسامح الديني والإثني والشراكة في بناء الكيانات الرسمية والاهلية.

وعندما اجبرتنا ظروف الاضطهاد على الانتقال من بلادنا، وجدنا في لبنان المناخ المناسب لكي نحافظ فيه على خصائصنا الثقافية والدينية، فاخترنا لبنان وطناً. ولقد كان من الطبيعي ان يشعر الارمن الذين هُجّروا الى لبنان بالامتنان تجاه البلد المضيف. ولكن هذا وحده لم يكن سبب التعلق بالوطن الجديد والولاء له. فهنا علينا ان نذكر ان الكثيرين من الذين انتقلوا من اوطانهم الاصلية الى المغتربات البعيدة والتي لم يتوفر فيها ما توفر في لبنان من المناخات السياسية والمجتمعية، تحولوا الى ناقمين على المغتربات التي حلوا فيها. ولكن الارمن اللبنانيين تعلقوا بلبنان تعلقا اضافيا ومحضوه ولاءً غير محدود بسبب مناخ الحرية والتعددية المجتمعية الذي طبعه. ولقد شعر الارمن باهمية مضاعفة لهذا الطابع، ذلك انهم لم يأتوا لبنان كجماعة دينية جديدة تشترك مع سائر اللبنانيين في هويتهم الثقافية-اللغوية، بل انهم حلوا فيه كجماعة قومية لها لغتها الخاصة وثقافتها التي تميزها عن سائر اللبنانيين الآخرين. هذا الإختلاف لم يحل دون تحولهم بسرعة قياسية وبفضل مناخ الحرية الذي عرفه لبنان، والمجتمع المفتوح الذي عرفه اللبنانيون، الى ركن أساسي من أركان الحياة المجتمعية في الوطن الجديد.

## أحرار كأفراد وكمجموعة

ومع اكتساب الأرمن الجنسية اللبنانية تجذرت علاقتهم بالوطن الجديد وتطورت تجربتهم السياسية. فالى جانب حقوقهم كجماعة بشرية، باتوا يتمتعون بحقوقهم السياسية كأفراد وكمواطنين احرار يملكون قرارهم لا في علاقتهم مع الدولة ومع الطوائف الاخرى فحسب، ولكن حتى مع المؤسسات الارمنية نفسها. ولقد تطور هذا النمط الاخير من الحقوق والممارسات مع تطور الحياة الحزبية ونموها بين الارمن، ومع ترسيخ فكرة الانتساب الطوعي الى المنظمات المجتمعية. فاللبناني الارمني يختار بملء حريته الانتساب الى اي حزب من الاحزاب الارمنية الرئيسية، كما يغادرها في اي وقت يشعر فيه ان هذا الحزب او ذاك لم يعد يمثله او يعبر عن

آرائه وطموحاته. كل ذلك اكد لنا اهمية التجربة السياسية اللبنانية، وضرورة الحفاظ عليها وتطويرها باستمرار حتى تقوى على مجابهة التحديات النابعة من داخلها ومن خارجها. ولقد ادى تمسك الحزب الذي امثله، بصورة خاصة، بهذا الموقف احيانا الى وصفنا باننا حزب السلطة، او الحزب الذي يقف مع السلطة مهما كانت سياساتها، وبغرض تحقيق مكاسب سياسية. بيد اننا اثبتنا في مناسبات كثيرة أننا لم نكن نساير السلطة لغرض حزبي أو طائفي ضيق، بمقدار ما كانت مواقفنا نابعة من تأييدنا لمشروع الدولة اللبنانية ومع الحفاظ على سمات اساسية من سماتها. فكيف ننظر الى هذه السمات، وكيف نفهم خصائص النظام السياسي اللبناني؟ وما هي نظرتنا الى المعضلات الاساسية التي يعاني منها هذا النظام؟ وما هو تصورنا للطريق التي تقود الى الخروج من الازمات المتكررة التي لحقت به؟ لقد تابعنا خلال السنوات الثلاثة المنصرمة المناقشات المحتدمة حول طبيعة النظام السياسي، فكنا نشعر بخطورتها وفي اكثر الاحيان بضررها الفادح. فنحن لم نكن امام مناقشات تفضي الى تضييق شقة الخلاف من اطراف الصراع بين اللبنانيين، بل بالعكس الى تأجيجه. ففي كل انواع الصراع، توجد عادة قواعد واصول تنظمها بحيث يمكن للمتصارعين الاحتكام اليها وضبطها. وهذه القواعد والاصول لا تتكون في وسط الصراع نفسه وعندما تحتدم المعارك، وانما تتكون قبلها وخلال فترات تاريخية طويلة. وهذه القواعد والاصول لا يقررها طرف واحد من اطراف الصراع وانما نتيجة تفاهم بينها. استطرادا، فانه لا يسع فريق واحد من الفرقاء، ان يقرر وحده وفي ظروف احتدام الصراع، اصول هذا الصراع. ولا يستطيع طرف واحد ان يقرر، وبصورة مفاجئة، تبديل الاسس والنظام السياسي الذي يحدد اصول الصراع والتنافس السياسي في لبنان والا كان ذلك فصلا من فصول تصعيد الصراع واحداث شروخ اضافية في النظام السياسي وفي الكيان الوطني الجامع وتمهيداً لانقسام المجتمع اللبناني وتشرذمه.

من جانبنا نحن، وكما نفهم من التجارب التاريخية التي اشرنا اليها اعلاه، ومن تجارب راهنة، فان لبنان هو بلد التنوع والتعددية المجتمعية ذات الابعاد الدينية والثقافية. هذا التنوع يضع البلدان التي تتصف به امام طريقين رئيسيين: طريق قد يتحول عبره التنوع الى التعصب الفئوي، والتعصب الفئوي الى التحارب، والتحارب الى الانقسام والانفصال. وطريق آخر الى تفاعل التجارب الانسانية والسياسية مع بعضها البعض في اطار الكيان الواحد. فكيف للبلد ان يتجنب طريق التحارب الفئوي وان يسير على طريق الافادة من التنوع المجتمعي؟

تجيب الوثائق التي اعدها «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» على هذا السؤال بان اختيار إحدى الطريقين يعتمد، الى ابعد مدى، على النظام السياسي الذي

يختاره المواطنون واصحاب الشأن. ويخيل الينا انه هناك فرقاً بين الانظمة المطلوبة في المجتمعات التعددية مثل المجتمع اللبناني، وبين المجتمعات التي يغلب عليها، اساسا، التجانس المجتمعي. كذلك نجد انه ليس خطأ ان يراعي النظام السياسي في النوع الاول من المجتمعات، لزمن محدود، وكمرحلة من مراحل تطوره، المصالح والحقوق المجتمعية للفئات التي يتكون منها. كذلك نعتقد، كما يرى التوافقيون ان النخبة السياسية تضطلع بدور رئيسي ومهم في السير بلبنان على طريق التنوع الايجابي وتوطيد الوحدة والديموقراطية المستندتين الى هذا التنوع. ونحن نعتقد ان هذا الاستنتاج في محله، كما نعتقد ان الهندسة السياسية التي تعتمدها النخبة السياسية لها دور كبير في بناء الدولة الديموقراطية والعصرية.

## الاقتتال ليس قدراً

ونستطيع ان نقول بثقة واستنادا الى خبراتنا الخاصة، ان نظاما مثل النظام اللبناني لا يقود بالضرورة الى الاقتتال الطائفي والفئوي، ولقد مررنا نحن بتجارب تنزع عن هذا المسار حتميته. فخلال حروب السبعينات والثمانينات، آثرنا عدم الانجرار الى الاقتتال. وعلى الرغم من اشتداد الضغوط علينا والتي اتخذت احيانا طابع العنف المسلح، تمسكنا بموقفنا وحرصنا ان نكون على صلة مستمرة بسائر اطراف الصراع وان نحثها في كل لقاء جمعنا بها على ان تعمل على انهاء النزاع المسلح وان تعود الى حلبة التنافس السياسي وحده. ومن دون المبالغة في تقدير الموقف الذي اتخذناه حيال الاقتتال، فان هذه التجربة تدل على ان الاستقلالية النسبية للجماعات اللبنانية في اطار الدولة الواحدة، لا تقود حكماً الى التعصب والاقتتال. فنحن نمثل، من ناحية موضوعية بحتة، ومن دون ان ندعو احدا الى التمثل بنا، النموذج الاكثر وضوحا على هذه الاستقلالية. لنا احزابنا المستقلة، ولنا مؤسساتنا التربوية والتعليمية المستقلة. ونحن، كما قلت اعلاه، نتحدث ونكتب بلغتنا الخاصة. كما نملك ايضا مطبوعات خاصة بنا لا يقرأها اخوتنا واخواتنا في الوطن. ويتجمع العديد منا في مناطق سكنية معينة.

لا يخفى على احد اننا فضلا عن هذا وذاك، ما زلنا نحافظ على علاقات وطيدة مع الوطن الام في ارمينيا ومع الارمن في الشتات العالمي. ولو كانت الاستقلالية والفئوية وحدهما كفيلين بزج الفئات المجتمعية في الاقتتال مع الآخرين، لكان من المفروض ان نكون من اوائل الذين ينجرفون الى الاقتتال، ولكن لم نفعل ذلك. ولم يكن يساورنا الشك خلال تلك المرحلة القاسية من تاريخ لبنان ان السلام سوف يسود الوطن من جديد، وان اللبنانيين قادرون على بناء مجتمع موحد. وعلى الرغم من

أن الظروف التي تم التوصل فيها الى «وثيقة الوفاق الوطني» في مؤتمر الطائف البرلماني لم تكن ظروفا مثالية، الا ان التوصل الى الوثيقة دل على ان النظام السياسي اللبناني قادر على تقديم حلول معقولة للمعضلات التي يشكو منها.

ويمكن توفير هذه الحلول عبر تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية التي اقترحتها الوثيقة. هذا على ان يكون هدف الهيئة معالجة معضلة الطائفية وليس القضاء القسري على التنوع. وباستطاعة مثل هذه الهيئة ان تستفيد من العديد من المقاربات والمناهج التي اعتمدت في ايجاد حلول للمعضلة الطائفية في العديد من الديموقراطيات المتقدمة والناشئة. واننا انطلاقا من تعلقنا الشديد بلبنان وحرصنا على وحدته الترابية واقتناعنا بتجربته السياسية على استعداد للمساهمة النشيطة في أي مسعى يهدف الى تحقيق هذه الغاية. اذ نفعل ذلك، فاننا نعبر عن اخلاصنا للجماعة البشرية التي ننطق باسمها وحتى للاحزاب التي ننتمي اليها. لقد اعطانا لبنان كل ما نطمح اليه من حقوق الجماعات وحقوق المواطنة. لذلك تحول لبنان الى عاصمة للشتات الارمني والمركز الرئيسي في الشرق الاوسط لعملنا من اجل الدفاع عن القضية الأرمنية، ومختبر عظيم الاهمية لتجاربنا السياسية. اكثر من ذلك، اعطانا لبنان ما لم نحصل عليه حتى في ارمينيا المستقلة. ففي بعض الاحيان، تعرضنا الى مضايقات في وطننا الام، بينما نشعر في لبنان الا بالامان والحرية والاحترام. هذه المعطيات لم تكن لتتكرس في تاريخنا وواقعنا لولا النظام السياسي اللبناني الذي احترم التعددية السياسية والثقافية.

حرصنا على هذا النظام وعلى ميزاته يحتم علينا العمل على تنقيته من الشوائب، وتطويره باستمرار حتى لا يقع في قبضة مجموعة قليلة من المهيمنين على الفئات اللبنانية فتغلق الابواب امام التنافس والمنافسين وتُحوّل الديموقراطية اللبنانية الى دكتاتورية مقنعة.

ان نتحدث عن الديموقراطية التوافقية او
تاريخية استثنائية من تاريخنا المعاصر، اعتقد انه
فيها يحتاج الى بحث معمق والى هدف موحد، فهو
نظامنا الديموقراطي وتطوره وتأهيله الى المستوى
الديموقراطية الناجحة وبين الواقع المكبل بكثير
التسووية والافكار الحذرة.

التبادلية
السياسي معضلات
توصيف افقية
التو تحديد النظام
و ٩٩ لبنان حلة من
٢٠٠٢ ن علم

كمدخل للنقاش واقعة
(بكل تواضع) كردة فعـ
نعقاد اول جلسة نيابية
اذكر في هذا السياق
البرلمانية الطموحة والهادفة
المنشود. ففي اليوم الاول لا

* مهندس ونائب سابق عن قضاء

الديموقراطية التنافسية في لحظة
ا نقارب نقطة مفصلية، التحدث
نقاش يدور بين الحاجة الى تقدم
المعاصر الذي يتماشى مع النظم
ن الموروثات المقيدة والمبادئ

. شخصية تعكس بداية تجربتي
ل طبيعية لحاجة التغيير والتطور
بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ وجدت



سعادة الأستاذ حسن يعقوب*

نفسي مضطرا ان اعلن انسحابي من اللجان التي رشحت اليها في المجلس النيابي تزكية، معلنا انني انسحب من هذه اللجان لاجل الديموقراطية التوافقية، واضفت «التبادلية». وكنت في كل مرة يرد اسمي في احدى هذه اللجان اقف معتذراً لاقول انني انسحب من هذه اللجنة لاجل الديموقراطية التوافقية التبادلية. وعنيت بالتبادلية ان هذه الديموقراطية التوافقية تراجعت وضمرت وتحجرت الى درجة أصبحت تبادلية على المستوى الذي تجاوز الموضوع الديني والموضوع المناطقي والموضوع الفئوي. ووجدت نفسي بعد ذلك بقليل مقاتلا شرسا مدافعا عن الديموقراطية التوافقية في بلد لايمكن لأحد ان ينتقل فيه من مرحلة الى اخرى بسرعة كبيرة من دون التدرج بالمراحل الضرورية لتأمين انتقال وتطور طبيعي مبني على اسس صلبة، مترافقة مع مجموعة من الظروف والعوامل التي يحتاجها هذا التغيير رغم اننا سريعو التحول ورغم اننا نتأثر كثيراً بما يدور من حولنا.

## التقوقع الطائفي يذيب الوطن

ولأن التقوقع الطائفي والمذهبي تعمق وأوغلت هذه الطبقة السياسية في استنهاض المحميات الطائفية والمذهبية، ايماناً منها بأنها تؤمن استمرار مواقعها ونفوذها مع علمها المسبق ان هذه العملية تذيب فكرة الوطن والمواطنية وتضرب أي انماء لكيان الدولة-الام الراعية لكل مصالح الافراد والجماعات. كل ذلك وغيره يدفع بنا الى التفكير العميق والجدي، الى مراجعة توصيف واقعا مؤلماً يطرح سؤالاً كبيرا عن حجم الازمة، فهل هي فقط ازمة حكم ام ازمة نظام ام اكثر من ذلك أزمة كيان؟ ويبدو اننا في لحظة من اللحظات تطورت لدينا الافكار الى حالة اعتقدنا فيها اننا صرنا امام ازمة كيان. وذلك لان الديموقراطيات في الدول المتقدمة وفي كل هذا العالم وضعت من اجل تحسين حياة الشعوب ومن اجل ان تقدم وصلا مباشرا للقرار المصيري السياسي لهذه الشعوب يعكسه اداء الحكم والسلطة. ولأن التماهي بين مصالح الافراد وبين الصالح العام اصبح معدوماً لا بل ان البعد بينهما بات شاسعاً وعميقاً، لذلك اصبح الشعور اننا انتقلنا ربما في لحظة معينة من ازمة حكم الى ازمة كيان.

انَّ الفكر التوافقي في لبنان نشأ في الأساس بسبب الحاجة والضرورة لإدارة الحكم بين مختلف المكونات اللبنانية كما حصل في كثير من دول العالم التي تعتمد الديموقراطية التوافقية نظاماً لها. ويزعم البعض في لبنان أن الوثيقة التي ارتضيناها بين بعضنا البعض قد تطورت في ما يسمى بالجمهورية الاولى ثم الثانية ثم الثالثة والبعض يعتقد أننا على ابواب الجمهورية الرابعة، لكنني ألمس في كثير من الامور اننا ما زلنا في الجمهورية الاولى مع بعض التعديلات الطفيفة. هذه التعديلات لم

تستطع ان تؤمن الانتقال الحقيقي الى الافضل واصطدمت بالعائق المنيع الذي يسوقه الطوائفيون عندما يطرحون التوافق حلاً حاسماً بالضرورة، خوفاً من تفلت العقال والوقوع في الاحتراب والاقتتال. الا ان هذه الضرورة كان منشؤها الاختلاف الديني والفئوي وفي بعض الأحيان المناطقي.

من هنا اعتقدت في لحظة معينة ان هذا التعدد والتنوع الديني الذي نعيشه جميعا والذي يفترض - كما قال الامام موسى الصدر انه نعمة ولا يحوله البعض، كما يجري في كثير من الاحيان، الى نقمة - ان هذا التعدد الديني هو الذي ربما يسمو بنا عاليا ويرتفع الى درجة نجد معادلة تخرجنا من الشعور بالنزعة القومية التي هي منشؤها ديني في لحظة من اللحظات والتي لا يمكن اطفاء جذوتها الا من خلال صناعة مشروع انساني يسمو فوق كل الاعتبارات ويكون هو الضامن والكابح لكل الافكار والمشاعر والنزعات القومية.

فبعيداً عن التنظير والفلسفة، الا ان طرحا حقيقيا قد يجعلنا على درب الخروج مما نتخبط فيه، عبر اشراك الجميع في المشروع الأسمى الذي يحتاج الى كل هذه القوى الطائفية والمذهبية، ويضعها في سياق نحو التنافسية الى الافضل ويعلي راية الوطن عالية خفاقة بتحويل لبنان الى منتدى وموئل لحوار الاديان والحضارات وتحويل الواقع المتنوع دينيا الى فكر ورسالة يستقطبان كل العالم بنقاش مفتوح غني يبلور الصورة الحقيقية المرجوة للبنان الذي وُجد في هذا الالتقاء الجغرافي والتاريخي والحضاري والديني، والذي يجسد بشكل مباشر الصورة المعاكسة لمشروع صدام الحضارات.

الا اننا في كل مرة نرى امامنا الهدف واضحاً والتحديات واضحة والمصالح واضحة، ونرسم الطريق للوصول الى الهدف، وبعد اولى الخطوات نقطع هذه الطريق فلا نصل الى نهايتها ونعود مجدداً الى نقطة البداية. فبعد الحرب الاهلية التي حزمت حقائبها من خلال وثيقة الوفاق الوطني التي اقرت في الطائف والتي هي توافقية بامتياز، حددت معالم ومسار هذه العملية السياسية التطورية والتي يجب ان تنتقل حكماً بمرحلة طبيعية من التوافقية الى الاكثرية او التنافسية التي نحن بصدد نقاشها. وفي هذا المسار محطة اساسية أقرت وكتبت وتم الاتفاق عليها وهي آلية الغاء الطائفية السياسية وعملية تطوير هذا الالغاء الى حالة نصل فيها في موقع تتماهى فيه مصالح الافراد مع الصالح العام. الا اننا لاسباب نعرفها جميعا، لم نكمل هذا المسار وعدنا الى البدايات في تقوقع طائفي تبادلي متحجر اثبت لنا ان هذه الديموقراطية التوافقية هي الخط الاخير في الدفاع عن عملية وجودنا حتى لا نصل الى حالة نتقاتل فيها بين بعضنا البعض. العجيب الغريب اننا في كل مرة

نبحث فيها مواضيع مصيرية كهذه نتفق كلنا في الفكرة وفي الهدف وفي الطموح وفي الرؤية الا اننا عندما نبدأ بتنفيذ هذه الامور نختلف بين بعضنا البعض في اصغر هذه الامور وفي تفاهاتها وتفاصيلها.

واريد ان اختم هنا بانني اؤمن ان المخرج الوحيد لنا جميعا لإطفاء جذوة المشاعر الدينية والقومية والفئوية التي يشعر بها غالبية الشعب اللبناني- او شعوب لبنان-، هو بعث الروح الحقيقية للبنان من خلال حمل رسالته على اكتاف ابنائه ومفكريه وفلاسفته وشعرائه.

كما أن هذا المخرج يستند إلى إشراك هذه النخب في اطلاق مشروع حوار الحضارات وتفعيل دور القيادات اللاطائفية واللامذهبية التي فهمت جيداً دور الانسان الذي هو خليفة الله على الارض والتي تحمل في قلوبها وعقولها محبة الله والانسان وتعرف اعمق معاني الرسالات السماوية من خلال بساطتها. وهذه القيادات تعلم ان فاعلية وسطوة الزعامات الطائفية والمذهبية تستفيد من تخليها هي عن دورها الرسالي وترك الساحة للطائفيين. واعتقد اننا منعنا بشكل مباشر وغير مباشر (وساهمنا جميعا في هذا المنع، ورغم انه ضد مصالحنا وضد وجودنا) من عملية تطوير التجربة اللبنانية التي هي غنى حقيقي ليس للبنان وليس للمنطقة فقط انما للعالم اجمع. لذلك لا بد لنا من ان نمر بممر اجباري وهو وضع مواثيق وقيم انسانية عليا بهدف موحد يوحدنا جميعا، يصغر الصغائر ويكبر الامور الجليلة التي نؤمن بها جميعا، وبالتالي ننطلق الى مرحلة نمارس فيها الديموقراطية الحقيقية التي يكون فيها الشعب ممثلاً بشكل مباشر لنقدم الانموذج والرسالة والدور.



سعادة الدكتور فارس سعيد*

# الأزمة والخروج منها

يقرّ اللبنانيون، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، بوجود أزمة وطنية حادة لا تزال تتفاعل حتى اليوم، لكنهم في الوقت عينه لا يزالون مختلفين على تشخيص الأزمة وبالتالي على سبل الخروج منها. وفي هذا المجال يتنازع المهتمين اتجاهان أساسيان:

١- اتجاه قانوني-دستوري-مدني يرى أن تركيز الجهد على بناء «دولة القانون والمؤسسات» كفيل بمعالجة آثار الحرب وإخراج البلاد من أزمتها، دونما كثير

* طبيب، ناشط سياسي واجتماعي ومنسق الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار. نائب سابق عن دائرة جبيل من ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

اعتبار لواقع الطوائف وتطلباتها. هذا الموقف يستهوي عدداً من القوى في الأحزاب غير الطائفية والتشكيلات النقابية والمهنية وفي بعض الاوساط الثقافية والشبابية. تلك القوى تنظر الى «الرابطة الطائفية» على أنها «عصبية متخلفة تشدّ المجتمع اللبناني الى الوراء، فضلاً عن كونها أصل الحروب الدورية».

٢- اتجاه طائفي-ميثاقي يعتبر أن التزام «وثيقة الوفاق الوطني» وميثاق العيش المشترك هو المدخل الاساس لقيام الدولة. وعليه فإن تجاهل الواقع الطائفي وتطلباته هو قفزة في المجهول. ولئن بدا للبعض أن التعدد في المجتمع اللبناني حالة خاصة ينبغي تجاوزها، فإن مثل هذا التعدد أصبح اليوم معطى اساسياً في العالم، خصوصاً في المجتمعات الباحثة عن أسس جديدة لوحدتها في ضوء المناقشات الجارية حول مسألة «الهوية».

- شكل هذا الانقسام عقبة أساسية حالت دون تأسيس الحياة السياسية على قواعد واقعية:

فالأحزاب والحركات اللاطائفية التي انطلقت من اعتبار الرابط الطائفي رابطاً رجعياً ينبغي تجاوزه فتشكلت من أفراد انتزعتهم من طوائفهم، اصطدمت بصلابة التكوين الطائفي في المجتمع، ما جعلها قليلة الفعل والتأثير فيه. ومع تطور الأحداث وخصوصاً الحرب، وجدت هذه الأحزاب نفسها داخل اللعبة الطائفية كما ان العامل الطائفي ما لبث أن وجد تعبيراته داخل بنيتها وسلوكها. اما الحركات السياسية المؤسسة على الطائفية، فقد سعت الى احتكار الدولة واعتبرت المواطنية أمراً ثانوياً، ثم تصادمت في ما بينها وداخل كل منها. وفي معظم الأوقات ظلت الحياة اللبنانية تفتقر الى القوى القادرة على التوفيق بين شرطي العقد اللبناني: المواطنية والتعددية الطائفية.

- إن الخروج من الأزمة يتطلب تجاوز عدد من الثنائيات المتقابلة في التفكير اللبناني، منها:

هل المجتمع اللبناني مجتمع مكون من أفراد من دون حساب للمجموعات أو من مجموعات من دون حساب للأفراد؟ أو أنه مجتمع مركب يتسع لأنماط متعددة غير متلاغية؟ هل ينبغي أن تكون الدولة محكومة بالدستور وحده أو بالميثاق وحده؟ أو أنها محكومة بالاثنين معاً: الدستور ينظم علاقاتها بالأفراد والميثاق ينظم علاقاتها بالمجموعات؟ هل الديموقراطية في لبنان ديموقراطية «عادية-عددية» أو أنها ديموقراطية مركبة تأخذ في الاعتبار الأفراد والمجموعات؟ هل الدولة في خيار

بين أن تكون لاغية للطوائف لا تعنى إلا بالأفراد أو موضوعاً للتقاسم والمحاصصة بين الطوائف ولاغية بالتالي للأفراد؟ أو أنها دولة تعنى بشؤون الأفراد بمعزل عن انتماءاتهم المتنوعة، وتعنى بالحفاظ على حق المجموعات في الوجود الحر في إطار ميثاق العيش المشترك الذي يلزم الدولة والطوائف معاً؟

- إن اللبنانيين، أفراداً وجماعات، مدعوون الى بناء دولة القانون والمؤسسات. وهذه الدولة ينبغي:

- أن تكون منسجمة مع طبيعة مجتمعها، غير منفصلة عنه ولا مستقوية عليه، تصون حقيقته وترعى صيغة العيش المشترك، وأن تعمل تالياً على رعاية الوحدة الوطنية بعد إزالة تشنجات الحرب وإنجاز المصالحة العامة.

- أن تكون ديموقراطية، تفسح في المجال أمام التحولات الحاصلة في المجتمع كي تنعكس على مستوى السلطة السياسية، وتؤمّن تالياً أوسع المشاركة من خلال الأطر المتعددة التي نص عليها الدستور.

- أن تكون قادرة على مواكبة العصر، فاعلة في تنظيمها شؤون المواطنين، مرتكزة على إدارة حديثة قائمة على الكفاءة ومحررة من القيد الطائفي، تتمتع مؤسسات الرقابة في إطارها بحصانة واسعة تمنحها دوراً كاملاً غير منقوص.

- أن تكون عادلة وقوية، والقوة لا تعني القمع، بل القدرة على تأمين التوازن الوطني في أشكاله المتنوعة، من توازن بين الطوائف وبين المناطق، وصولاً الى التوازن بين الفئات الاجتماعية، وأن تكون في ذلك تعبيراً عن أوسع توافق بين اللبنانيين.

- أن تكون سيدة، حرة، مستقلة، الأمر الذي يجعلها قادرة على استعادة دورها ويمكنها من بناء افضل العلاقات مع الدول العربية وتجديد الحضور اللبناني الفاعل في العالم.

الى ذلك، فان الجماعات الطائفية مطالبة ببذل جهد إضافي. فعلاوة على احترامها دولة القانون والمؤسسات، من واجبها تغليب عوامل الوحدة على عوامل التفرقة في داخل كل منها وفي ما بينها. فهناك صراع مستمر داخل الطوائف بين اتجاهات تدعو الى التواصل مع الآخر وتطوير المساحات المشتركة معه، وأخرى تراوح مواقفها بين الغلبة وفرض الهيمنة في مرحلة نهوضها، والانكفاء وفك الشراكة في مرحلة تراجعها. ويبرز هذان الاتجاهان في شكل واضح في الصراعات الجارية داخل كل

طائفة: اتجاه يحاول التمايز عن الآخر من خلال التركيز على نقاط الاختلاف لفرض مشروع هيمنة أو طلاق، واتجاه آخر لا يتجاهل نقاط التمايز ولكنه ينطلق منها للبحث عن مجالات مشتركة لإقامة عيش مشترك يهدف الى تأمين الصالح العام.

## إشكالية الهوية والديموقراطية في المجتمع اللبناني

كيف يمكن بناء الدولة مع وجود خلاف بين اللبنانيين على طبيعة المجتمع الذي سوف تتولى هذه الدولة إدارة شؤونه؟ فهناك من يأخذ الطوائف وحدها في الاعتبار، فيرى اللبنانيين مجرد مجموعات دينية أقلية (طوائف ومذاهب) التقت في إطار دولة أنيط بها تنظيم تعايشها، وبالتالي ينبغي مراعاة مبدأ المشاركة والتوازن في السلطة واعتماد ديموقراطية ذات طبيعة توافقية. واصحاب هذا الرأي لا يخلون من غلاة لا يكترثون لحقوق الافراد (المواطنين) ويرون أن هذه الحقوق تتأمن من خلال الحقوق الكلية للطوائف أو من خلال الممثلين السياسيين للطوائف. وهناك من يأخذ الفرد-المواطن وحده في الاعتبار، فيرى اللبنانيين مجرد افراد تربط بينهم علاقة قانونية مبنية على انتمائهم المشترك إلى الوطن اللبناني. وبحسب غلاة هذا الرأي (التطرف العلماني)، ليس من حق الانتماء الطائفي أن يعبّر عن نفسه في المجال العام، خصوصاً في مؤسسات الدولة ومن خلال العمل السياسي، بل يجب إقصاء تعبيرات هذا الانتماء إلى المجال الخاص. وعلى هذا الاساس ينبغي إقامة دولة مركزية معنية بالافراد وليس بالجماعات، ومحكومة بديموقراطية العدد كما هي الحال في بعض الدول الغربية.

وهناك من يرى اللبنانيين جزءاً من نسيج المجتمع العربي، لا يمتلكون أي خصوصيات تسوّغ وجودهم في كيان خاص، بل إن الاستعمار هو الذي سلخهم من مجتمعهم الكبير. وبحسب غلاة هذا الرأي (التطرف القومي)، ينبغي اعتبار الدولة في لبنان دولة مؤقتة في انتظار تحقيق الوحدة المنشودة وإقامة الدولة العربية الواحدة. وهناك من يرى المجتمع اللبناني مجتمعاً اسلامياً تعيش في كنفه أقليات مسيحية. وبحسب غلاة هذا الرأي (التطرف الديني الاسلامي)، ينبغي السعي لاقامة دولة إسلامية في لبنان، كجزء من دولة إسلامية كبرى منشودة وذلك في مجرى «الصحوة الاسلامية المعاصرة». وهناك من يرى المجتمع اللبناني مجتمعاً مسيحياً مهدداً من الداخل بالنمو الديموغرافي للمسلمين، ومن الخارج بالمحيط العربي ذي الغالبية الاسلامية. وبحسب غلاة هذا الرأي (التطرف الديني المسيحي)، ينبغي العمل دائماً على تأمين ضمانات داخلية بالامتيازات وخارجية بالتحالف مع الغرب المسيحي أو مع أي قوة كبرى تؤمن تلك الضمانات.

لا مشكلة في تعدد الميول والاتجاهات والحساسيات ضمن حدود واقعية مشروعة ومفهومة. وهذا التعدد يمكن أن يشكل دوائر انتماء مختلفة ولكنها غير متصارعة أو متلاغية بالضرورة. فاللبناني الواحد يمكن أن ينتمي في الوقت عينه إلى دوائر عدة: دائرة المواطنية (فرد بذاته ينتمي إلى وطن ودولة)، دائرة الجماعة الدينية أو الطائفية، دائرة العائلة، دائرة المنطقة، دائرة العروبة، دائرة عالمية أو انسانية ودوائر الانتماء في أي مجتمع كثيرة ومتعددة، ويمكن ان تتخذ اشكالاً واسماء مختلفة من مجتمع إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى كالانتماء القبلي والعرقي والاتني والثقافي وغير ذلك. فواقع الحياة في الطبيعة والاجتماع والفكر اكثر غنى وتعقيداً مما تتصوّر النظرات التبسيطية والنزعات الاختزالية.

**أين المشكلة إذا؟**

إن المشكلة تكمن في التطرف المشار اليه لدى مختلف الاتجاهات اللبنانية. وهي تظهر بحدّة عندما يدفع أي فريق بخياراته إلى حدودها القصوى، محاولا ترجمتها في مشروع سياسي يلغي الآخرين بدلاً من البحث عن مشروع يتّسع للجميع وينظم العلاقة في ما بينهم على قواعد الاعتراف المتبادل والشراكة الفعلية والتوازن. ونظراً لتنوع المجتمع اللبناني (مجتمع مركب) وانفتاح مكوّناته على قوى ومرجعيات خارجية، فإن أي مشروع فئوي لا يجد سبيله إلى التحقق إلا بتدخّل خارجي، سواء من تلقاء نفسه أو بالاستدعاء.

# لبنان: لمحة تاريخية للنظام السياسي



رمى هذا المحور إلى تقديم لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي اللبناني الذي تلعب فيه الطوائف دوراً رئيسياً منذ تشكل الكيان، والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بعلاقة الطائفية بالنظام السياسي.

# التطور التاريخي للنظام السياسي في لبنان*

## لبنان في العهد العثماني

يعتقد البعض ان النظام السياسي اللبناني بوشر به مع استقلال لبنان عام ١٩٤٣ بينما يظنه البعض بدأ عام ١٩٢٠ مع نظام الانتداب. ولكن اكثر الدراسات ترده الى القرن التاسع عشر[1] في ظل نظام الملّة الإسلامي-العثماني الذي قضى بإعطاء الطوائف الرئيسية نوعاً من الاستقلال الذاتي كما حصل مع المسيحيين في جبل لبنان. كذلك تقرن دراسات تاريخية متعددة بداية النظام السياسي بظاهرة توسّع التغلغل الاوروبي في الامبراطورية العثمانية.

ولما كان هذا التغلغل قد استظل المطالبة بالاصلاح السياسي وحماية الاقليات الدينية، وتجنباً لمضاعفاته السلبيّة، عمدت السلطات العثمانية الى تطبيق اصلاحات سياسية وادارية تجلّت عبرها ارهاصات الديموقراطية التوافقية في أمرين: قيام مجالس تمثيلية كانت مهمتها مساعدة الحكام المحليين على ادارة البلاد، خاصة في مجالي المال والقضاء؛ وتشكيل هذه المجالس من ممثلي الطوائف الرئيسية بما يتناسب مع عدد ابناء الطوائف بين مجموع السكان.

اتجه اللبنانيون بعد اصلاحات عام ١٩٠٨ الى بناء منظماتهم السياسية الخاصة والى المطالبة بكيان مستقل. كانت هذه المطالبة أساساً لتحالف واسع بين القيادات التي شكلت لاحقاً النخبة السياسية في لبنان. الا ان هذه المشاعر لم تكن كافية للاجابة على العديد من الإشكاليات والقضايا العالقة في أذهان المطالبين بزوال الحكم العثماني. ولم تلبث هذه الاشكاليات أن أطلّت بقوّة على المسرح بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

---

* رغيد الصلح وجويل بطرس: الديموقراطية التوافقية: بطاقة تعريف، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية (آب ٢٠٠٨).

1. كمال الصليبي ١٩٨٧: تاريخ لبنان الحديث، ص. ٩٦-٩٩. - إدمون رباط 2002، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، (1): ص. ٩٢٦-٩٣٠. - فارس هاني 1980، النزاعات الطائفية، ص. ٥٧-٦٨.

## لبنان في عهد الانتداب: الجمهورية الاولى

اعلنت فرنسا جمهورية لبنان الكبير بعد وضع هذا الاخير تحت الانتداب الفرنسي فشكلت السلطات الفرنسية حسب نظام الانتداب مجلساً تمثيلياً، تحول مع صدور الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الى مجلس نيابي. تضمّن الدستور اللبناني المادة ٩٥ و٩٦ اللتين أقرّتا بصورة مؤقتة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة. يعتبر بعض العلماء أن هذه المادة هي التي ارسلت جذور الديموقراطية التوافقية، لكنّ الجمهورية اللبنانية الاولى لم تشهد الائتلاف الكبير كما هو الامر في الديموقراطيات التوافقية.

وطُبق الفيتو المتبادل على نحو مختلف تماماً عن تطبيقه في أنظمة الديموقراطية التوافقية اذ مارسته سلطات الانتداب عبر السياسة الإقصائية ضدّ فريق رئيسي من اللبنانيين. كذلك مارس هذا الفريق الاخير شكلاً من اشكال الفيتو عبر سياسة مقاطعة سلطات الانتداب واللبنانيين الذين تعاونوا معها. لكن الانتخابات النيابية عام ١٩٤٣ سمحت بإيصال جناح رئيسي من القوميين اللبنانيين من جهة، والقيادات الرئيسية من القوميين العرب اللبنانيين، من جهة ثانية، الى البرلمان. وتوصل الفريقان الى التفاهم على «ميثاق وطني» حدد مسألة النسبية في التمثيل الطائفي والنيابي[2]. وأسفرت الإنتخابات العامة عن تبلور «إئتلاف كبير» قاد معركة ناجحة من اجل الاستقلال.

## لبنان في عهد الاستقلال: الجمهورية الثانية

مرّت الجمهورية اللبنانية الثانية بدورها بالمرحلتين الرئيسيتين التاليتين:

### المرحلة الاولى: ١٩٤٣-١٩٥٨

تميزت هذه المرحلة باستمرار الائتلاف الاستقلالي ولكن وسط تحديّات واجهت العهد الجديد. من هذه التحديات ما كان راجعاً الى الطابع الشخصاني للائتلاف الإستقلالي. فزعماء التيار الاستقلالي كانوا يحظون بتأييد شعبي كبير، ولكنهم لم يحاولوا تأسيس أحزاب منظمة وفاعلة تستطيع ان تضمن ولاء المواطنين للإئتلاف ولسياسته في الحكم. وينطبق هذا التوصيف بصورة خاصة على القوميين العرب باعتبار أن القوميين اللبنانيين الذين مثلوا في الحكم كانوا مجتمعين في الكتلة الدستورية. ولكن حتى في هذه الحالة الأخيرة فإن الطابع الشخصاني كان مهيمنا

2. عدنان ضاهر ورياض غنام ١٩٨٠: النزاعات الطائفية، ص. ١٧١.

أيضاً حيث ان الكتلة الدستورية لبثت تكتلاً برلمانياً فضفاضاً ضمّ النواب المؤيدين لرئيس جمهورية الاستقلال الشيخ بشارة الخوري. وهكذا أصيب الائتلاف الكبير بتعثر كبير بعد ان غاب أركانه الأساسيين اما عن الحياة او عن الحكم. لم تستطع النخبة السياسية الحاكمة تطبيق مبادىء الديمقراطية التوافقية على النحو المطلوب. ولعلّ هذا القصور عائد الى موقف النخبة من الديموقراطية التوافقية. فهي من جهة كانت تتبنى مقوماته الطائفية ولكنها كانت تعارض «الطابع الطائفي» لذلك النظام.

وكان التحدي الأبرز الذي واجه النخبة اللبنانية خلال تلك المرحلة هو مسألة التعبير عن صيغة لبنان ذي الوجه العربي. وكان الجانب الاكثر استثارة للجدل على هذا الصعيد هو الموقف تجاه علاقات لبنان ببعض الدول والقضايا العربية. تطوّر هذا النقاش إثر المتغيرات الدولية والعربية التي طرأت والتي أثرت تأثيراً بالغاً على الاوضاع السياسية اللبنانية وعلى مسار الديموقراطية التوافقية في لبنان.

**المرحلة الثانية: ١٩٥٨-١٩٩٠**

بدأت هذه المرحلة وسط تطورات دولية وعربية كبرى. فبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ اصطدم «مشروع أيزنهاور» الاميركي بمقاومة دول الكتلة الشرقية وبمعارضة القوى الراديكالية العربية التي تمكّنت من الامساك بمقاليد الامور في سوريا ومصر والعراق. إنقسمت القيادات السياسية اللبنانية الى فريقين: واحد يماشي السياسات الغربية ويعتمد عليها وفريق آخر يماشي الراديكالية العربية ويستند الى دعمها. وكان من المستطاع التوصّل الى حل توافقي لمواجهة التحديات الخارجية لولا بروز خلاف داخلي حول مسألة التجديد لرئيس الجمهورية اللبنانية فكان الاحتكام الى السلاح عام ١٩٥٨ من اجل حسم الصراع بينهما. خرج الفريقان المتصارعان بشعار «لا غالب ولا مغلوب» ومع التأكيد على تجديد روح الشراكة والميثاق. بيد ان الحجم الاستثنائي للراديكالية العربية أثر على تطبيق الشراكة والميثاق وبالتالي على النظام الديمقراطي التوافقي اللبناني عبر الفترات الثلاثة التالية:

- الفترة الاولى: ١٩٥٨-١٩٧٠

بدأت هذه الفترة بوصول اللواء فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية اللبنانية. سعى هذا الاخير الى تجسيد المبادىء التي قام عليها الميثاق والديموقراطية التوافقية من خلال تركيب ائتلاف حاكم جديد أراده الشهابيون أن يضمّ ممثلين فاعلين لشتّى «العائلات اللبنانية الروحية» وللقوى المحافظة والإصلاحية وللقوميين العرب

وللقوميين اللبنانيين[3]. كذلك بدأ تجسيد تلك المبادىء في الحرص على التفاهم بين الرئاسات الثلاث والتقيد بقاعدة الشراكة والتساوي في التعيينات الادارية[4] وكذلك في السياسات المالية والمشاريع العامة؛ هذا فضلاً عن اتباع سياسة خارجية منسجمة مع التوازنات المحلية والاقليمية والدولية. من جهة اخرى، سعت «الشهابية» الى «تجديد الميثاق» عبر تحديث الادارة واعتماد سياسة تنموية نشيطة أفادت المناطق الريفية حيث تقطن الطوائف المهمشة، وتعزيز المؤسسات التربوية والتعليمية.

وشملت عملية تجديد الميثاق جانباً آخر ايضاً تجلى في تزايد اهمية الزعامة الناصرية في الشراكة اللبنانية حيث بات للقيادة المصرية ثقلاً كبيراً في تمثيل العروبيين اللبنانيين في هذه الشراكة. وعلى كل حال، فإن التفاهم اللبناني-المصري ساهم في استقرار الاوضاع اللبنانية ومن ثم في تقديم نموذج للحكم اعتبر دليلاً على فوائد الديمقراطية في حل مشاكل الحكم في المجتمعات التعددية. لكن التطورات على الساحة العربية عادت لتشكل عائقاً امام لبنان.

- الفترة الثانية: ١٩٧٠-١٩٨٢

حُدّد دور لبنان خلال الفترة الاولى كدولة مساندة وليس دولة مواجهة في الصراع العربي-الاسرائيلي وترتب على ذلك تجنيب لبنان عبء انقسام داخلي حول حدود مشاركته في الصراع العربي-الاسرائيلي. في الفترة الثانية التي امتدّت حتى عام ١٩٨٢ حُولت الجبهة اللبنانية-الاسرائيلية الى جبهة المواجهة الرئيسية مع اسرائيل. هذا التحوّل ترافق مع متغيرات اخرى مهمة منها انقسام اللبنانيين الحاد حول مسألة الموقف تجاه دور لبنان في الصراع العربي-الاسرائيلي وتجاه نشاط المقاومة الفلسطينية المسلح عبر الاراضي اللبنانية، وازدياد وزن تحالف الحركة الوطنية اللبنانية - منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة اللبنانية، وما ترتب على ذلك من تداعيات على مستوى تنظيم الشراكة الوطنية التي تأسست بمقتضاها الديموقراطية التوافقية في لبنان. ذلك أن الصراع الداخلي لم يلبث أن ارتدّ على القضايا اللبنانية ففتحت في خضمّه ملفات العلاقة بين الطوائف اللبنانية كافة والأسس التي قامت عليها. وتناولت بحدّة غير عادية شتّى قضايا العيش المشترك والمجالات الاقتصادية والإجتماعية والأمنية. ونالت الديموقراطية التوافقية نصيباً كبيراً من هذا الجدل إذ بدت هي نفسها سبباً للفرقة والتباعد في الآراء والمواقف بدلاً من ان تكون إطاراً للتفاهم البعيد الأمد حتى الوقتي.

---

3. Rondot, Pierre. *Political Institutions of Lebanese Democracy*. Leonard Binder (Ed). New York: John Wiley&Sons, 1986. Print.

4. هاني فارس، ١٩٨٠: النزاعات الطائفية، ص. ١٧٩. - جورج قرم، ١٩٩٨: تعدد الاديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة، ص. ٣٥٩.

- الفترة الثالثة: ١٩٨٦-١٩٩٠

تحولت الصراعات الى حرب استمرّت سنوات وتخلّلها غزو اسرائيلي للبنان تلاه انسحاب جزئي، وعودة القوات السورية الى أكثر الاراضي اللبنانية بعد انسحابها منها، والصعود التدريجي للنفوذ السوري في لبنان، الامر الذي شكّل احد العناوين البارزة لهذه الفترة. ومع هذا الصعود بدأت مرحلة انتقال الدور الذي اضطلعت به في الفترات السابقة القيادتان المصرية والفلسطينية الى القيادة السورية.

العنوان الأخر لهذه الفترة كان تفكك النظام السياسي اللبناني وتعرضه الى التآكل والانهيار. فقد تصدّعت المؤسسات الدستورية وبقي مجلس النواب مستمراً يجدد لنفسه لتعذر اجراء انتخابات عامة، ولكنه كان يعمل في ظلّ ظروف استثنائية وتحت وطأة ضغوط شديدة. وهكذا كان حال السلطتين التنفيذية والقضائية. وكثر النقاش خلال هذه الفترة حول مستقبل الديموقراطية التوافقية في لبنان ولكن على وقع جولات القتال فلم تصل اطراف الصراع الى نتائج فاصلة الا عندما اثمرت الوساطات الاقليمية والدولية الى انعقاد المؤتمر البرلماني اللبناني في الطائف عام ١٩٨٩ الذي سمح بإدخال تعديلات هامّة على الدستور اللبناني.

## الجمهورية اللبنانية الثالثة

فتحت المتغيرات التي جرت في لبنان في نهاية الثمانينات الباب امام قيام الجمهورية اللبنانية الثالثة، ومرّت هذه الجمهورية بالمرحلتين الرئيسيتين التاليتين:

### المرحلة الاولى: ١٩٩٠-٢٠٠٥

أجمعت وثيقة الوفاق الوطني التي انبثقت عن المؤتمر البرلماني والتي كرّست نهاية الحرب اللبنانية؛ على الامور الأربعة التالية: الأول، بلورة مبادىء تنظم على أساسها الديموقراطية التوافقية اللبنانية. الثاني الإعتقاد بأن التوافقية هي نظام مؤقت؛ الثالث، الإعراب عن رغبة الزعماء المتعاقدين في استبدال النظام السياسي اللبناني بنظام سياسي جديد؛ الرابع، الاتفاق على آليات الانتقال الى نظام جديد. الا انه غاب عن تلك الوثيقة تحديد هوية النظام السياسي المرتجى. وكان مفروضاً وفقاً لما جاء في الطائف وفي الدستور اللبناني المعدّل أن تُشكل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، ومن ثم ان يتم ادخال تعديلات هامّة على النظام السياسي اللبناني. ولكن هذه التغييرات المتوقعة لم تأخذ طريقها الى التنفيذ، كما سوف نرى لاحقاً.

التطورات التي طرأت على الاوضاع في لبنان خلال تلك المرحلة لم تكن تعبّر بدقة عن مواقف القيادات السياسية اللبنانية تجاه قضايا النظام السياسي واستطراداً الديموقراطية التوافقية والشراكة الوطنية. فخلال تلك المرحلة بسط المسؤولون السوريون ما اعتبر اقرب ما يكون الى «السلام السوري» على لبنان. في ظلّ هذا الوضع قدّمت اطراف النخبة السياسية اللبنانية الحاكمة مسألة علاقاتها مع دمشق على مسألة صوغ علاقاتها مع بعضها البعض أي توطيد النظام الديموقراطي في المجتمع التعددي اللبناني.

**المرحلة الثانية: ٢٠٠٥-...**

شكّل خروج القوات السورية من الاراضي اللبنانية نقطة تحوّل مهمة، فقد انتهت فترة «السلام السوري» في لبنان كي يتحول من جديد الى ساحة للصراعات المحلية والإقليمية والدولية بحيث بات من شبه المستحيل إيجاد حلّ داخلي للأزمة اللبنانية من دون حصول توافق بين الاطراف المتنازعة.

ورغم حدة الصراعات ورغم الاتهامات المتبادلة بين الاطراف المحلية حول التبعة للخارج الدولي او العربي، من الممكن القول بأن القيادات اللبنانية المحليّة استعادت جزءاً واسعاً من حرية الحركة التي كانت تتمتع به خلال المراحل السابقة بحيث بات عليها أن تواجه مرة أخرى مسألة النظام السياسي اللبناني. الا ان مقاربة المسألة اختلفت في هذه المرحلة عن المقاربات السابقة. فالمسألة المطروحة بعد ٢٠٠٥ لم تعد إصلاحية او بطلان نظام الديموقراطية التوافقية ولا مسألة الانتقال الى النظام التنافسي، بل انتقال الجدل حول النظام السياسي الى اشكالية توصيفه. على هذا الصعيد، انقسم الافرقاء السياسيون الرئيسيون في لبنان الى فريقين رئيسيين: واحد يقول إن النظام السياسي القائم هو «أكثري»، وآخر يقول انه «توافقي».

في ظل هذا الانقسام بين الفريقين، تراجع التفكير في مستقبل النظام السياسي. فبينما كان من المألوف الحديث عن ضرورة الانتقال من الديموقراطية التوافقية الى نظام اكثري يضعف الانتماءات الطائفية والفئوية ويعزز المواطنية، انتقل الجدل حالياً الى مقارنات مستمرّة بين النظامين التنافسي والتوافقي.

اود ان اشكر «مركز عصام فارس للشؤون
بوحبيب الذي تجمعنا به أكثر من مناسبة أكاديمية و
بصفتي الأكاديمية طبعا ولكن كذلك لكي أعبر عن و
الظرف الضبابي، يصعب الحفاظ على الإلتزام بكل
نواجه تحدياً، سنحاول الا نطيل الوقت والكلام وسند

إن الديموقراطية بالأساس هي مشروع تمكين
بكل الطرق المتعاقد عليها اجتماعيا. فالانسان هو أ
شرطها المطلق. فالديموقراطية تؤسس لبناء الدولة تب
فلا جمود ولا تقوقع ولا حتمية تاريخية أو جينية
الوحيدة هي التي تؤكد مشروع تحرر الانسان الدائم.

---

للوطن الديموقر • استاذ جامعي وعضو المكتب
الكتائبي التطور اطبة السياسي
للنظا ١٧ الاجتما للشؤون السياسي تطو
١ ١ اساتير ووزير يخي التار عية.

اللبنانية» وسعادة السفير عبدالله
علمية. وأنا هنا اليوم، في لبنان،
جهة نظر حزب الكتائب. في هذا
ما للكلمة من معنى ولكننا اليوم
اول رفع التحدي.

الفرد من تحقيق ذاته ومصلحته
ساس الديموقراطية وحريته هي
عا لديناميكية اجتماعية متحركة،
أو أمنية أو عرقية. ان الحتمية



معالي الدكتور سليم الصايغ*

فالديموقراطية اذا هي تطوير مهم للنظام الذي يؤمن حرية الانسان الذي يدرك، من خلال وعيه الاجتماعي والسياسي وبالتالي يضمن كيفية تطبيق هذه الحرية والتعامل على أساسها. كل ذلك بهدف بلوغ أقصى درجات البحبوحة والسعادة عبر تحقيق الذات الفردية والجماعية. انطلاقا من هذه المسلمات سنسعى الى طرح اشكالية التوافق من خلال العلمانية والميثاق والتعطيل، للولوج الى اقتراح مقاربة مختلفة بهدف تطوير النظام.

## إشكالية التوافق

**العلمانية**: طرحت الكتائب اللبنانية هذه القضية كإحدى ركائز الوحدة الوطنية. فالمؤتمر الأول في أيلول ١٩٥٦ طالب بـ«المحافظة على علمانية الدولة اللبنانية التي يتميز بها لبنان في هذا الشرق والتي تؤمن بحرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية واحترامها». وذهبت الكتائب الى أبعد من ذلك في المؤتمر الثاني في تشرين الأول ١٩٥٩، فجاء «اعتبار مستقبل لبنان مرهونا بوحدة بنيه والسعي إلى توطيد هذه الوحدة بإزالة ما يعيق تتميم علمنة الدولة، بتحقيق العدالة الاجتماعية وبمضاعفة الاهتمام بالمناطق المحرومة للقضاء على التفاوت في مستوى المعيشة وفي حسن التمرس بالحريات الديموقراطية». وجاء في المؤتمر الثالث عشر في أيلول ١٩٧٠: (...) «وضع برنامج عملي لعلمنة الدولة يبدأ على الفور بإلغاء الطائفية واعتماد الكفاءة في التعيينات والاقلاع عن بدعة الخلافة الطائفية» (...) «تمهيدا لإلغاء الطائفية الوظيفية كلياً» وأخيرا «إقرار مشروع قانون للزواج المدني الاختياري». إن ربط مسألة الوحدة الوطنية بالعدالة الاجتماعية والعلمانية هو ربط متطور للغاية، لتحقيق الحرية بالمفهوم الحديث. فكانت المطالبة «بمضاعفة الاهتمام بالمناطق المحرومة للقضاء على التفاوت في مستوى المعيشة وفي حسن التمرس (بالحريات الديموقراطية)» في صلب مقررات مؤتمر الكتائب ١٩٥٩.

إن تنامي الحالة الطائفية رسخ الدولة الطوائفية على حساب مشروع الدولة الحديثة وضرورة تمكين الذات الفردية. فأدى ذلك الى تراجع الضمانات التي توفرها الدولة القادرة وشبكة الأمان التي تثبتها ثقافة العلمانية، والسلم والاستقرار الاجتماعي الذي تؤمنه روح العدالة، والمشاركة الحقيقية التي يفرزها النظام. اذاً إن إلغاء الطائفية السياسية في الدستور قد أجج الطائفية لأنه لم يتواكب مع حالة تعزيز الثقة المتبادلة بين الطوائف. إن «تصحير» الساحة المسيحية بعد اتفاق الطائف كان العائق الأهم أمام إلغاء الطائفية السياسية بالكامل لأنها كانت تُعتَبَر الضامن الوحيد أمام الهجمة على موقع المسيحيين في المعادلة السياسية اللبنانية. أما اليوم وقد انحسرت التدخلات واستعاد المسيحيون دورهم كاملا فلا مبرر لعقدة الاضطهاد أو التهميش وبالتالي

أصبح من المفيد إعادة طرح قضية العلمانية في لبنان كمسألة إيجابية تؤسس لبناء صرح وطني جامع، عوضا عن التركيز على النظرة السلبية المواكبة لكلمة «إلغاء الطائفية السياسية» وكأنها مرادف لإلغاء حقوق الطوائف الأقل عددا أو الأكثر ضعفا وبالتأكيد الأكثر استهدافا.

## الميثاق

ان فلسفة النظام في لبنان ترتكز على الميثاق الدائم بين أبناء الوطن الواحد. فالميثاق التأسيسي يهدف الى تأكيد إرادة العيش المشترك، وهذا أقل الايمان في عملية بناء الأوطان. وميثاق ١٩٤٣ أكد حياد لبنان في الصراعات الاقليمية والدولية والتزامه القضايا العربية المصيرية. وأعطى كذلك حق النقض لكل مجموعة مكونة للوطن. وهو بذلك طمأن الجميع من الخوف المتعدد المصادر، من الكثرة، التنوع والنمو غير المتوازن وغيره. فإذا بالنظام اللبناني، في صيغه كافة، ١٩٤٣ أو الطائف، في حسن وسوء تطبيقها، يكرس فدرالية الطوائف الى جانب الفدرالية الشخصية. وهكذا تصبح الجماعة هي المعبر الأساسي عن رأي الفرد وخياره. فالتوافق يكون عبر الجماعة أو لا يكون، ومن هنا يطرح السؤال التالي: «كيف يستطيع الفرد أن يحصل على كافة شروط الرخاء والسعادة وتحقيق الذات عندما يكون قراره محكوما بالجماعة؟» أفما تصبح هنا الديموقراطية اللبنانية أداة كبت للأفراد من قبل الجماعة، أي الطائفة؟

في الدين، تكون الطائفة أداة تحرير للانسان وارتفاعه وارتقائه. أما في السياسة، فالطائفة قد تتحول الى حزب ذي نظرة عقائدية لها بالطبع وحتما مفهوم شمولي يفسر كل شيء ويحكم كل شيء وينظم كل شيء بحسب المبدأ الديني. فيكون ما لله لله، وما لقيصر كذلك لله. ان التوافق الطوائفي، وتمذهب الأحزاب في لبنان، يولد إزدواجية في السيادة، بين سيادة الدولة المدنية غير المكتملة وسيادة الطوائف المحصنة اجتماعيا وقانونيا وتاريخيا وسياسيا وفي إحدى الحالات عسكريا.

## التعطيل

ان الطائفة، وهي التي أسست لبنان باسم حرية المعتقد، تصبح ضابطا للحرية الفردية من حيث أنها ولأسباب موضوعية لها مبرراتها، تفضل دائما حق الجماعة على حق الفرد من دون أن تفضل دائما حق الدولة على حق الجماعة. وبالتالي تصبح الأزمة السياسية، مهما كانت أبعادها ومسبباتها الاقتصادية والسلطوية والاجتماعية، أزمة نظام، فتتعطل اللعبة الديموقراطية الدستورية المبنية على التوافق في الأمور المصيرية والأكثرية في الأمور العادية. ان تمدد مساحة الأمور المصيرية بشكل

أحادي (غير توافقي) هو تجاوز لحدّ الميثاق ولكنه في الوقت نفسه يظهر فقدان الضوابط اللازمة دستوريا، مع أنه قد يعبر عن قلق وخوف متنامٍ من الآخر بغض النظر عن حقيقة مصدر القلق والخوف.

ان هذا التمدد الشمولي لمفهوم «الأمور المصيرية يستحضر بشكل طبيعي ومتكرر القيمة المطلقة لمبدأ التوافق». وبالتالي أصبح التوافق الالزامي في كل الأمور مصدرا «دائما» للتعطيل بدل أن يكون أداة لدفع عملية الاندماج الوطني مع طمأنة كافة المجموعات. فالعملية الديموقراطية في لبنان رزحت تحت تأثير هذين الخطين المتنافرين والمتضاربين: الدفع من جهة نحو الاندماج الوطني فالانصهار العام ومن جهة أخرى الشد نحو ذاتية الجماعة أي الطائفة وخصوصيتها. وهذا الصراع وضع لبنان في قلب الأزمة وهو بذلك دخل حالة ما بعد الحداثة السياسية ولكن من دون أن يثبت على مسار الاستقرار.

### نحو تطوير النظام

ان إشكالية التوافق تنتج أسباب اختلال صيغة النظام اللبناني مما يحتم استنباط مقاربة مختلفة للديمقراطية في لبنان.

#### - لمحة سريعة عن أسباب الاختلال

لقد فشل النظام بوضع آليات واضحة للانتقال من الفدرالية الشخصية الى الدولة المدنية الكاملة المواصفات، وتزامن هذا الفشل مع تكريس انحراف فدرالي آخر وهو تكريس استقلالية الطوائف الاسلامية في اطار نظام الطوائف الدينية (دستور ١٠،٩). وأصبح طرح العلمانية مرادف «للإلحاد» أو كمبدأ مضاد للدين وكأن التطور التاريخي للعلمانية في فرنسا هو الاطار الوحيد للتغيير في وقت ان هذا المفهوم يتطور حسب المجتمعات المنبثق عنها والواقع الخاص في كل بلد، غربيا كان أم لا. فغدا النظام في حالة تخبط دائمة: فلا هو قادر على تمكين الفرد اجتماعيا وسياسيا ولا هو قادر على بناء دولة مركزية قوية. فالحكومات المتعاقبة قد قبلت بصيغة لبنان التعددية ثقافيا وسياسيا ولكنها عمدت الى حصر السلطات وتوزيعها في دولة ارادتها مركزية قوية، فانتهت مفككة غير قادرة على إنتاج نفسها والى تفويض بعض سلطاتها كما نص عليه الدستور الى المناطق في لامركزية ما. ان ضعف الدولة بسبب ضعف النظام وبسبب الهجمة على لبنان الكيان شرع أبواب التهديد على الطوائف وبدل اللجوء الى تحسين وتحصين الدولة عمدت الطوائف الى السؤال عن أي دولة نريد لحماية الطوائف. وهذا السؤال نفسه الذي طرحه مؤسس الكتائب الشيخ

بيار الجميل منذ الستينات: أي لبنان نريد؟ ان الحرب على الدولة اللبنانية والكيان اللبناني دفع كافة المجموعات المكونة للبنان الى التفتيش عن بدائل عن النظام. فلم يجرؤ أحد أن يقول إن النظام قد سقط في التعطيل الدائم له، والدولة سقطت بسبب سقوط الوحدة الايجابية (بخلاف الوحدة السلبية أي رفض الاحتلال: اسرائيليا كان أم سوريا) مع فرز طائفي ومذهبي ومعنوي وثقافي ومؤسساتي. فغدت الدولة مسرحا لتقوية نفوذ النافذين وهذا يذكر الطائفة وزيادة ما ينقصهم (أي ما ينقصها!). وهذا تطور فريد لمبدأ الفدرالية، التي تحكم لامركزيا ما تستطيع وتترك للسلطة المركزية ما لا تستطيع، في وقت أن الأنظمة الوحدوية هي تحكم مركزيا كل ما تستطيع وتترك مناطقيا ما لا تستطيع أو لا تريد.

**- نحو مقاربة مختلفة للنظام**

وذلك عبر الانطلاق من المسلمات الثابتة والواقع الحالي للوصول الى قراءة جديدة للنظام.

١- الانطلاق من المسلمات الثابتة:

* لبنان الكيان - القيمة بحد ذاته الى لبنان الدور - الرسالة الحضارية بين الشرق والغرب، بين الأديان.

* لبنان وطن الحريات وهو وطن الانسان المتحرر.

* لبنان وطن الطوائف ذات الواقع السياسي المذهبي.

* لبنان ميزان القوى بين المحاور التي تخترقه وبين طوائفه ومذاهبه.

وبالتالي ضرورة تغيير المقاربة، لكي يتم البناء على الصلبِ المتين والسهلِ الممتَنع، والحر الملتزم.

٢- لقراءة جديدة للنظام:

فبدلا من التأسيس على حلم الوحدة من أجل السيطرة، ينبغي التأسيس على واقع الشرذمة من أجل الوحدة.

* الاعتراف بالدور المركزي للأحزاب الممثلة لطوائف أو مذاهب وبذلك يتم اعتماد تطوير الديموقراطية عبر الجماعة الى ديموقراطية ضمن الجماعة. تكون الديموقراطية توافقية مركزيا، وأكثرية مع نسبية لامركزيا. وهذا

يؤمن التنوع ضمن المجموعة الواحدة ويؤسس لديناميكية اندماج وطني لاحقا باعتماد مبدأ الوحدات الاقليمية.

* اطلاق عملية بناء اللامركزية الادارية على أساس الوحدات الاقليمية: تكون الوحدة اذا ذات دور اداري ودور تنموي وتتميز بالادارة الذاتية من مجلس منتخب على أساس النظام النسبي، ولهذه الوحدة دور أساسي في ضبط الأمن الداخلي في القطاع الجغرافي المناط بها (امين الجميل، «لبنان: بناء المستقبل»، ١٩٩٢).

* تعزيز السلطة المركزية بحيث تكون الضامن للتوازن العام، والتوازن الخاص داخل الوحدة الاقليمية، وذلك بتقوية الجيش المركزي، وتدعيم مبدأ فصل السلطات وفرض اعادة المهجرين الى قراهم بالكامل.

* اعتماد مبدأ الدولة المدنية بالكامل بحيث تترك للفرد الحرية لاختيار طائفة جديدة هي طائفة الحق العام.

* اعلان لبنان مساحة حوار (محاضرة امين الجميل في الكسليك، ٢٠٠٦) بحيث يشكل الوطن نموذج متجدد للحكم الصالح عبر التشاور المستمر بين كل وحداته، فينتج تجربة ديموقراطية فذة.

* اعلان لبنان نموذج لحقوق الانسان لمحاربة التعصب والتطرف الديني وتفعيل التضامن والأخوة والكرامة والحرية والمساواة ليس فقط كمبادئ مشروعة ولكن كذلك بحكم كونها منابع روحية مستمدة من الديانات السماوية.

وهذا ما يعطي الميزة للنظام اللبناني الذي يرتكز في بعده القانوني على المبادئ الحديثة في فصل السلطات والمشاركة والحكم الصالح ودولة القانون وفي بعده الانساني على تراثه الروحي الفريد المُغني للحضارة المتجددة.



الأستاذ جهاد الزين*

# تطور الصيغة اللبنانية في إطار الحراك الإقليمي

سوف احصر مداخلتي ببعض الافكار المتعلقة بموضوع الندوة: «التطور التاريخي للنظام السياسي اللبناني». في هذا المجال تحضرني ملاحظتان: الاولى ان الكيان اللبناني ودولة لبنان الكبير ولدت في الربع الاول من القرن العشرين في ظل ما يمكن اعتباره انذاك وعلى مدى القرن العشرين بمعظمه غلبة هاجس العلاقات الاسلامية المسيحية، بتوتراتها و بتوافقاتها، على الوضع في المنطقة، ومن قلب هذا الهاجس ولدت الصيغة اللبنانية عام ١٩٤٣. بدأ القرن بالصراع التركي-الارمني بمناطق شرق وجنوب شرق الاناضول والذي ادى في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الاولى الى خسائر ارمنية فادحة على المستوى الديموغرافي انتهت بمجازر

* كاتب وصحافي، رئيس قسم «قضايا النهار» في جريدة النهار.

للارمن بنتيجة التحالف الارمني مع الروس مع ما بدا انه الهجوم الروسي على الاناضول، فرد الاتراك بقرار الدولة التركية - على الارجح - يومها في اسطنبول برد صاعق بتغيير ديموغرافي كبير في تلك المنطقة لا زالت اثاره حتى الان. وانتهى هذا القرن بحرب الجبل في لبنان (١٩٨٣) التي ولدت - كاحد الاسباب - نتيجة انفجار الصيغة اللبنانية عام ١٩٧٥ ولكن بصورة خاصة نتيجة الحسابات المجازفة والمغامرة للمشروع الكتائبي عام ١٩٨٢ ايا تكن مبررات ذلك المشروع سياسيا في تلك المرحلة وهو مشروع انتهى - وهذا مهم جدا في رؤية خارطة المنطقة - بضرب تراكم منتي سنة على الاقل من الوجود المسيحي في جبل لبنان الجنوبي خلال اسبوع واحد. لحق ذلك، بتأثير اقل، الصراع الارمني-الأذري في منطقة القوقاز.

اذن كل هذا القوس كان القرن العشرين مرورا بالضربة الديموغرافية الكبيرة التي تلقاها الاشوريون العراقيون في الثلاثينات على يد الجيش الملكي العراقي والتي اعتقد انها اخرجت المسيحيين العراقيين منذ ذلك الحين من الصيغة السياسية للدولة العراقية من اي مشاركة جادة نتيجة ما حصل في الثلاثينات، مرورا بالوضع في لبنان، مرورا بالنزيف السلمي للمسيحيين في المنطقة لاسباب مختلفة وعلى رأسها النزيف في فلسطين الذي جعل المسيحيين اقلية صغيرة جدا الان بالمجموع العام سواء بالنسبة للضفة الغربية ام بالنسبة لكامل الاراضي الفلسطينية التاريخية اي بما فيها اسرائيل. اذن تطورت الصيغة اللبنانية سلبا وايجابا تحت هاجس ثنائية العلاقات الاسلامية المسيحية في القرن العشرين لتجد نفسها بمطلع القرن الحادي والعشرين خاضعة الى اولوية من نوع اخر باتت اليوم تتحكم بالمنطقة، هي اولوية هاجس العلاقات السنية - الشيعية وتوتراتها الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والمذهبية بعدد من دول المنطقة وعلى رأسها ليس لبنان وانما العراق.

هذه الصيغة اذن وهذا التطور التاريخي الكبير يلقي بظله على صيغة مدربة - وهي الصيغة اللبنانية - على معالجة اشكاليات الثنائية الاسلامية-المسيحية لتجد نفسها ان عليها الان، وقد بدأت ذلك، بمحاولة استنباط صيغ لاستيعاب التوتر الجيوبوليتيكي والمذهبي لصراع قوى سنية-شيعية (ولا اقول صراع سني-شيعي) من العراق مرورا بلبنان جنوبا الى شبه القارة الهندية. لهذا اشكال سيواجه، رغم كل الكلام، في العقود المقبلة مسألة التوفيق بين أولويتي استقرار او عدم استقرار الصيغة اللبنانية. خصوصا ان العامل المشترك - رغم التغيرات بين اولويات القرن العشرين واولويات القرن الحادي والعشرين المختلفة بالنسبة للبنان - ان المحيط لا زال محيطا قلقا متوترا غير مستقر ويزداد عدد الدول الباحثة عن تجديد استقرار صيغة الدولة فيها وعلى رأسها مرة اخرى العراق.

## الإختراق الفدرالي

هذا تطور تاريخي كبير واكبه على مستوى الثقافة السياسية حدث - حتى الان لم يحظ كفاية باهتمام النخب اللبنانية - وهو فكرة الفدرالية في العراق كاختراق كبير للثقافة السياسية العربية التي لم تستطع البيئة المسيحية عام ١٩٧٦ ان تحولها الى اختراق في هذه الثقافة بل بالعكس وُجهت بتحريم كبير بينما في العراق اصبحت، بعدما اصبح العراق دولة فدرالية، جزءا من الثقافة السياسية العربية الجديدة سواء نظرنا اليها سلبا ام ايجابا. لكن حتى الان الفكرة الفيدرالية تكرست في العراق بنظر النخب العربية كفكرة فدرالية بين القوميات - اي على مستوى العلاقات العربية -الكردية، حتى اللحظة وعلى الرغم من وجود قوى سنية وشيعية في العراق تطالب بالتطبيق الفدرالي على اساس مذهبي، لا زالت هذه القوى قوى اقلية على الخارطة السياسية العراقية، ولازال الجدل داخل البيئة السنية والبيئة الشيعية في العراق حول الموضوع الفدرالي وتطبيقاته المذهبية يدور بين الرفض وبين الاستعاضة عن ذلك بفكرة الفدرالية المناطقية التي تقوم على اعتبار المحافظات وحدات فدرالية في العراق، في حين ان هناك قوى تطالب بتحويل كل منطقة الجنوب العراقي، تقابلها منطقة الوسط السنية، الى مناطق فدرالية مستقلة. هل يستطيع هذا الاختراق في الثقافة السياسية العربية ان يلقي بظله على الوضع اللبناني؟ حتى الان تبدو الفكرة الفدرالية فكرة لم تستحصل في لبنان على قدر من المشروعية على الاقل في النقاش السياسي، وعلى مستوى النخب السياسية اللبنانية بما فيها النخب في البيئة المسيحية. وعلى الرغم من وجود سجال حول الموضوع، الا ان هذا السجال لا زال مضمرا وغير معلن بما فيه الكفاية.

هذان التطوران هما باعتقادي التطوران الرئيسيان بالنظر الى موقع النظام السياسي اللبناني على مستوى المنطقة واظن - وانا من المدرسة التي تعتبر ان تبعية الوضع اللبناني عبر الصيغة السنية-الشيعية للخارج ازدادت ولم تقل - صحيح ان الصيغة اللبنانية صيغة مشرعة على الخارج منذ التكوين وخصوصا منذ صيغة ١٩٤٣، انما لم يحصل ان شهدت الحياة السياسية اللبنانية وجود حزبين كبيرين يداران مباشرة وليس فقط تحت تأثير المنطقة كما هو الحال الان: حزب الله (او ما اسميه احيانا حزب الحزبان الواحد عند الشيعة: حركة امل وحزب الله) من التحالف السوري الايراني؛ وتيار المستقبل بالدرجة نفسها، وان مع اختلاف المشروع، من المملكة العربية السعودية. هذا تطور في الحياة السياسية اللبنانية لا سابق له. ان وجود حزبين رئيسين يمسكان الطائفتين الاكبر، على الاقل عدديا في لبنان، يداران مباشرة من انظمة سياسية في المنطقة تعتبر هذان الحزبان جزءا منها بدون اي وسائط او

دوران غير مباشر. وفي هذه الحالة ربما على المستوى الداخلي سبق هذا التطـور الذي عبرت عنه الثنائية السنية-الشيعية سبقه داخليا بعد ازمـة الـ ١٩٥٨ الانتقال الذي افتتحه حزب الكتائب في الصيغة السياسية اللبنانية من ولادة، ولأول مرة، حزب الطائفة الممتد، وان لم يكن مسيطرا على كل الطائفة، لكن الممتد على كل مستويات الطوائف. هذا الافتتاح الذي بدأه حزب الكتائب على مستوى الموارنة، واكبه اتساع النفوذ الجنبلاطي كحزب ممتد على مستوى الطائفة الدرزية ثم امل وكان التطور الاخير بتيار المستقبل الذي افتتحته انتخابات الـ ٢٠٠٠ بتحويله الى الحزب الممتد على مستوى الطائفة السنية.

هذا هو التطور الذي سبق ارتباط الحزبين الرئيسيين المسيطرين على الحياة السياسية لدى السنة والشيعة بنظامين مباشرين في المنطقة بمعزل عن اختلاف المشاريع. هناك مشروع عسكري في الصراع العام في المنطقة ايراني، وهناك مشروع نفوذ سلمي، اذا جاز التمييز من هذه الزاوية، للسعودية. هذه عموما بعض الافكار ضمن موضوع الندوة حول ابرز التطورات التاريخية للنظام السياسي اللبناني ومحيطه.

# لبنان: ركائز الديموقراطية التوافقية



هدف هذا المحور إلى بحث الركائز الأساسية للديموقراطية التوافقية وبخاصة الفيتو المتبادل والحياد والنسبية، ومدى انطباق هذه الخصائص على النظام اللبناني الذي يجمع ما بين النظامين التنافسي والتوافقي.

## العوامل المساعدة لقيام النظام الديموقراطي التوافقي*

### البنى والمعطيات

**حجم الدولة:** يعتبر حجم الدولة اللبنانية في نظر الديموقراطيين التوافقيين ملائما الى أبعد حد مع متطلبات قيام النظام الديموقراطي التوافقي. فمن بين الدول التي اعتمدها ليبهارت في مقارنته الاولى أي ماليزيا، لبنان، هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا، يحتل لبنان البلد الاصغر من حيث المساحة وعدد السكان. خلافا لما يفترضه الديموقراطيون التوافقيون فإن حجم الدولة لا ينعكس على سياستها الخارجية.

**التحدي الخارجي:** وخلافاً لما يقوله بعض الديموقراطيين التوافقيين في ان التحديات الخارجية التي تواجه الدول الصغيرة الحجم من شأنها أن تحث أطراف النخبة السياسية فيه على التفاهم، فإن الصلة بين التحديات والضغوط الخارجية التي جابهت النخبة السياسية اللبنانية لم تسر دوماً في نفس الطريق. وترتبط هذه الظاهرة في لبنان بعدد من الاسباب منها ما يلي:

أ- إن القيادات اللبنانية لم تمتلك دوماً إدراكاً كافياً للمخاطر التي تواجه لبنان[1].

ب- ان اللبنانيين حتى ولو اتفقوا على تقييم لحجم التحديات أو الاخطار الخارجية، فانهم قد لا يتفقوا بالضرورة على تحديد مصدر تلك التحديات ولا على السياسة الانفع في التعامل معها[2].

---

* رغيد الصلح وجويل بطرس: الديموقراطية التوافقية: بطاقة تعريف، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية (آب ٢٠٠٨).

1. أنطوان مسرة، المادة ٦٥ من الدستور: التوافقية هي أيضاً... تصويت واكثرية، النهار ٢٠٠٥/١٢/١٩ تعقيباً على إفتتاحية غسان تويني: حذار حرب الآخرين: لبنان أولا او الادراك المشترك للخطر الخارجي، (أ) النهار ٢٠٠٦/١/١٧.

2. فريد الخازن، الوحدة الوطنية قبل الحرب وبعدها، النهار ٢٠٠٦/٨/١٠.

ج- حتى ولو كانت لدى القيادات اللبنانية الرغبة في التوصل الى تجديد مشترك للتحديات والى النية في التعامل الجماعي معها، فإنها قد لا تتمكن بالضرورة من ترجمة هذه الرغبة والنوايا الى موقف ملموس[3].

د- وخلافاً لما يعتقده الديموقراطيون التوافقيون في كثير من الحالات فإن التحديات الخارجية لا تدفع بالنخب المحلية الى التوافق. بل بالعكس، فقد تجد نخب حاكمة مضادة فرصة لعقد التحالفات مع طرف دولي أو إقليمي من اجل تعزيز مكانتها الداخلية. وفي أكثر الاحيان تؤدي هذه التدخلات الى عرقلة قيام ديموقراطية توافقية.

تدل التجارب على أن التحديات الدولية قد تقوي الديموقراطية التوافقية في لبنان إذا كانت القيادات اللبنانية متفاهمة ومتوافقة قبل ظهور ونمو هذه التحديات. أما في غياب التفاهم بين القيادات، فليس هناك من دليل تاريخي يؤكد أن الضغط الخارجي سوف يدفع نحو التفاهم والتوافق.

**ميزان القوى**: تصطدم عملية تحديد موازين القوى في لبنان بصعوبتين عمليتين:

**أولاً**: هي تحديد طابع هذه القوى إذ قد يتغير بين مرحلة وأخرى. فهناك من يعتبر الطوائف هي المكون الاساس للمجتمع والركن الرئيسي للحياة العامة. وهناك من يشدد على التمايزات الإجتماعية ويرى أنها تلقي ظلاً كثيفاً على الصراعات السياسية. كما يشدد آخرون على دور الجماعات العقائدية على موازين القوى. ولكن يمكن القول أن الفئات الطائفية هي الاكثر حضوراً، راهناً في الحياة العامة من بين الفئات اللبنانية الـ ١٨ التي تعترف بها القوانين. بيد أنه ليس هناك ما يؤكد أن الوضع سوف يستمر الى ما لا نهاية.

**ثانياً**: إن لبنان يفتقر الى الاحصائيات الكافية التي تحدد بدقة حجم كل فئة من الفئات التي تتكون منها الشعب اللبناني، فالاحصاء المعتمد للطوائف اللبنانية يرجع الى عام ١٩٣٢.

---

3. SEAVER, BRENDA M. *The Regional Sources of Power - Sharing Failure: The Case of Lebanon*. Political Science Quarterly. 24.2 (Summer 2000): Print.

**التباينات الواضحة:** إن المجتمع اللبناني لا يتصف بالتعددية فقط بل يتصف أيضاً بالتطابق بين أوجه التعددية هذه. وهذا التطابق المتنامي يعمق الفواصل بين اللبنانيين. فهناك تطابق بين الانقسامات ذات الطابع المهني والانقسامات ذات الطابع الطائفي. يجدر الذكر هنا ان هذه الملاحظة لا تنطبق على وظائف الدولة بمقدار ما تنطبق على القطاع الخاص. ولقد أسفر هذا التطابق بين التمايز المهني والطائفي عن تداخل مستمر بين الوعي الطبقي والاجتماعي من جهة، والولاء الطائفي من جهة أخرى. ويعزو البعض هذا التمايز الى تطابق آخر بين التمايز الثقافي والتعليمي، من جهة، والتمايزات والتباينات الطائفية والمذهبية، من جهة أخرى. وتكرس هذا النمط الاخير من التمايزات مع تنامي وانتشار الخدمات التي لبثت تقدمها المؤسسات الدينية والمذهبية في مجالات التربية والتعليم والثقافة. كما ترسخ أيضاً مع الآثار الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي نجمت عن تقديم مثل هذه الخدمات.

كذلك تزايد الفرز السكاني في لبنان الذي جاء في أغلب الاحيان نتيجة تهجير قصري مورسَ خلال الحرب تعرض له قرابة ٨٣٠٠٠ لبناني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩. وفي ظل هذه المعطيات إشتدت النزعة الى تكوين أحزاب تمثل الطوائف اللبنانية على حساب الاحزاب والتجمعات التي تمثل قطاعات إجتماعية وعقائد سياسية عابرة للطوائف وللمذاهب.

ان تطابق التميزات الثقافية والسكانية والاقتصادية بين الطوائف اللبنانية يثير مخاوف العديد من اللبنانيين الذين يخشون أن يؤدي هذا الوضع الى إنهيار الوحدة الوطنية والترابية للبنان. بيد ان الديموقراطيين التوافقيين يعتبرون انه بمقدار ما يشكل الوضع الراهن اللبناني تحديا كبيرا قد يطيح بالكيان اللبناني، فإنه يوفر من جهة أخرى فرصة مناسبة وتاريخية لوصول مكونات المجتمع اللبناني الى تفاهم راسخ. ويعيد الديموقراطيون التوافقيون تفاؤلهم هذا الى الاعتقاد بأن الوضع الراهن سمح للطوائف بإختيار ممثليها الحقيقيين الذين يعبّرون عن مصالحها، كما ترى هي هذه المصالح، وعن رغبتها وخياراتها. وإن هذه القيادات تملك، بالتالي، تفويضاً للنطق بإسم هذه الطوائف، ومن ثمّ الى التوصل الى المواثيق والاتفاقات مع القيادات اللبنانية الاخرى من أجل إقامة ديموقراطية مستقرة في بلدانها[4].

---

4. Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration.* New Haven: Yale University Press, 1977. 42, 61-62, 86. Print.

## دور الفاعل - النخبة السياسية

يسند الديموقراطيون التوافقيون الى النخبة السياسية دوراً رئيسياً في تأسيس النظم الديموقراطية التوافقية واستمرارها ونجاحها. من هذه المواصفات عادة الخلفية الثقافية والاجتماعية المشتركة والاستعداد لتجديد نفسها عن طريق إستيعاب القوى الصاعدة في المجتمع وتسهيل إندماج ممثليها في النخبة، هذا فضلاً عن امتلاك ثقافة ديموقراطية متينة.

التجربة السياسية اللبنانية تدل على أن هذه المواصفات توفرت لدى نخب حكمت لبنان في بعض مراحله التكوينية ولكنّها لم تتوفر على النحو المطلوب في المراحل اللاحقة. ففي هذه المراحل ازدادت صعوبة الاضطلاع بمهمات الهندسة التوافقية. فالهندسة التوافقية تنطلق، عادة، من مسلمات متفق عليها بين الزعماء والقيادات، وتتطلب وعياً عاليا ومعرفة عميقة بالحساسيات الفئوية الدينية والمذهبية والاثنية، كما تتطلب إستعداداً للتنازل وللمساومة وللوصول الى حلول مبتكرة وخلاقة لمعضلات طارئة ومستوطنة، وإستعداداً لتقديم التضحيات إذا إقتضت الضرورات التوافقية. أخيراً لا آخراً، تتطلب التوافقية تنبهاً وتقديماً للمصالح الوطنية العليا على الاعتبارات الشخصية والفئوية. قدمت بعض النخبة السياسية اللبنانية مثل هذه التضحيات كما فعل الرئيس بشارة الخوري عندما رفض التخلي عن الرئيس رياض الصلح بعدما أدخلا السجن. ازدادت صعوبة الهندسة التوافقية مع استفحال الهوة بين النخب السياسية الحاكمة، من جهة، والنخب المضادة، من جهة أخرى.

## خصائص الديموقراطية التوافقية في لبنان

**الائتلاف الكبير:** يعتبر التوافقيون ان توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف اللبنانية الرئيسية هو تعبير عن فكرة الائتلاف الكبير بما أن كل رئيس يمثل طائفته ويتعاون مع الآخر وفق أحكام الدستور. ويختلف هذا النوع من الائتلاف عن غيره في سويسرا والنمسا وهولندا وبلجيكا وماليزيا حيث تتحالف الاحزاب مع بعضها. فالدور السياسي أسند في لبنان الى الزعماء الافراد والمستقلين والتكتلات غير المتماسكة والاغلبيات غير المستقرة[5]. فإثنان فقط من بين رؤساء الجمهورية الستة عشر كانا ينتميان الى حزب سياسي عندما تسلما منصب الرئاسة وواحد كان ينتمي الى كتلة

---

5. عصام سليمان، الكتل النيابية في لبنان: كتل الاقطاب أقواها في معظم الدورات... وكلها من غير أنظمة داخلية، الحياة ١٩٩٥/١٢/١٥.

- Harik, Iliya F. *Political Elite in Lebanon*. George Lenczowski (Ed). 212-217. Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975. Print.

نيابية. أغلب رؤساء المجالس النيابية لم يكونوا منتظمين في أي حزب أو تنظيم سياسي عند تسلمهم مناصبهم وكذلك الأمر بالنسبة إلى رؤساء الحكومة.

وقلّ ان تمكن أي رئيس من الرؤساء الثلاث من تمثيل طائفته بدون منافس جدي بحيث يمكن القول إن إئتلاف الرؤساء كان يعني ائتلافا عاماً يشمل كافة القوى الفاعلة في البلاد.

افتقار لبنان التاريخي الى الحياة الحزبية الفعالة كانت له نتيجة أخرى سلبية وهي عدم وضوح أداة التحالف والمؤسسة الثابتة التي يصنع فيها المتحالفون القرارات المهمة كما هو الامر في المجلس الرئاسي في سويسرا او في لجنة الائتلاف في النمسا. لقد سعت وثيقة الوفاق الوطني[6] والدستور اللبناني المعدل[7] الى اغلاق هذه الثغرة عن طريق التأكيد على أهمية مجلس الوزراء باعتباره المؤسسة التي تصنع فيها القرارات المعبرة عن روح الائتلاف ومبادئه. كذلك، لم تأت الانتخابات النيابية دوماً بالممثلين الحقيقيين للشعب اللبناني وكان السبب الرئيسي تدخل الفريق الحاكم بغرض إضعاف المنافسين وضمان الاستمرار والاستئثار بالحكم.

يعتبر التوافقيون أن الاجواء مناسبة اليوم رغم التوترات الشديدة الظاهرة على السطح، لبناء الائتلاف الكبير والوصول الى الاستقرار للأسباب التالية:

أ- إن الاستقطاب الطائفي يسمح اليوم بإجراء حوار جدي بقصد الوصول الى شراكة وطنية قائمة على أساس المصالح والمشاعر المشتركة الحقيقية.

ب- إن لكل طائفة من الطوائف الرئيسية حزبها او تكتله السياسي الذي يلقى تأييداً شعبياً واسعاً بحيث يستطيع التفاوض نيابة عنها وينطق بإسمها.

ج- إن التأييد الشعبي يمكن هذه الاحزاب والتكتلات من تسويق مشروع التفاهم والقواسم المشتركة وأسس الشراكة الذي تتفق عليه مع الآخرين.

---

6. مجلس النواب ١٩٨٧، الجمهورية اللبنانية: وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، ص. ١٠-١١.
7. أحمد سرحال (معدّ)، دستور الجمهورية اللبنانية ص. ٣٦-٣٧.

**الاستقلال الفئوي:** تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بمقدار واسع من الاستقلالية في الاحوال الشخصية والتربية والتعليم والتنظيم السياسي والمجتمعي. وللفئات الدينية في لبنان حرّيات واسعة في إنشاء الاحزاب والجمعيات والهيئات العامة على اساس فئوي. وتسري هذه الحريات على المنظمات السياسية وغير السياسية.

إن الاستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية في هذا المضمار هي نتاج النظرة العامة التي تسم النظام اللبناني تجاه المسألة الطائفية، فضلا عن الاتجاه الليبرالي العام الذي طبع سياسة الدولة اللبنانية.

وهذه الاستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية جعلت الكثيرين يرون أن لبنان هو «فديرالية طوائف». لكن هذا النوع من الفدراليات يختلف عن فدرالية الطوائف اللبنانية. فالنوع الاول يتداخل مع الفدرالية الشخصية التي يستطيع فيها الفرد أن يختار الفئة التي يريد الانتماء اليها، كما انه يستطيع الانتقال بسهولة من فئة الى اخرى دون ان يؤثر هذا الانتقال على وضعه الاجتماعي. ويعتبر الديموقراطيون التوافقيون أن هذا النوع من الفدرالية يوفّر حظاً للحفاظ على الوحدة الترابية للدولة وعلى الديموقراطية معاً. أما في لبنان، فالجماعات الدينية هي الطاغية والفرد ينتمي إليها من ولادته حتى مماته، ومن الصعب أن ينتقل الفرد من فئة الى اخرى دون ان يدفع كلفة عالية بسبب هذا الانتقال، ومن ثم فإن الفدرالية الشخصية بمفهومها اللبناني لا توفر للفرد مستوى الحرية الذي يتوفر للافراد في نظم الديموقراطية التوافقية المتقدمة.

**النسبية:** تطبّق النسبية في لبنان كما في تركيب هرم السلطة منذ العام ١٩٤٣، اذ وزعت الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسنية. كما أعطيت طائفة الروم الارثوذكس منصبيّ نائب رئيس مجلسيّ النواب والوزراء. وتم التوزيع على اساس احصاء عام ١٩٣٢. كذلك طبقت النسبية على تشكيل الحكومات التي عكست تركيبة المجلس النيابي الطائفية والاثنية والمناطقية والسياسية. ووزعت المقاعد النيابية حسب وثيقة الوفاق الوطني على قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين والنسبية بين طوائف كل من الفئتين. كما أقرت أيضا النسبية في توزيع المقاعد النيابية بين المناطق وهي التي توفر المزيد من الضمانات لمراعاة التوازن الطائفي[8].

---

8. احمد سرحال (معدّ)، دستور الجمهورية اللبنانية، ص. ٢٢.

وشمل تطبيق النسبية ايضا سائر الادارات وتوزيع الوظائف على مختلف المستويات وتكرس ذلك مع نظام الموظفين الذي بوشر باعتماده عام ١٩٥٩ الذي أكد مراعاة أحكام المادة ٩٥ من الدستور.

وإعتمدت النسبية أيضاً في السياسة المالية والمشاريع الانمائية والخدماتية التي اتبعتها الدولة، امتدت النسبية الى منظمات المجتمع المدني. ولقد انقسمت هذه المنظمات الى نوعين: منظمات المجتمع المدني ذات اللون الطائفي أو المذهبي ومنظمات المجتمع المدني الوطنية أي المفتوحة لسائر اللبنانيين واللبنانيات.

الفيتو المتبادل: لم يقتصر تطبيق مثل هذا الفيتو في لبنان على القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والسياسية الخارجية فقط بل انتقل احيانا لكي يشمل ادق تفاصيل الهندسة الاجتماعية والتوافقية. ولقد طبّقت قاعدة الفيتو المتبادل حتى عام ١٩٥٩ على نحو يشابه ما هو مطبق في سويسرا وهولندا، اي عن طريق تفاهم ضمني بين القيادات حول مبدأ الفيتو وحول حق الفئات اللبنانية الرئيسية في اللجوء إليه. ميزت وثيقة الطائف بين المواضيع «الاساسية» التي تتخذ فيها القرارات في الحكومة بأكثرية الثلثين وبين المواضيع «العادية» التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الحضور في اجتماعات مجلس الوزراء. وليس ضروريا ان تكون اقلية الثلث معبرة عن طائفة معينة أو حتى عن تحالف طوائف. بل تتكون نتيجة اعتبارات اجتماعية او سياسية او عقائدية او حتى عائلية وشخصية بين عدد من الوزراء.

وانتُقد الفيتو منذ تبلور الميثاق الوطني، فكتب الصحافي جورج نقاش في جريدة «الاوريان» مقاله الشهير «سلبيتان لا تؤلفان أمة» والذي جاء فيه: «...أي نوع من الوحدة (اللبنانية) يمكننا أن نستخرج من هذه الصيغة؟ إن نصف اللبنانيين يرفض ما يريده النصف الآخر (...) إن الدولة ليست حصيلة عجزين». أراد نقاش التلميح الى الشلل الذي يسببه الفيتو في الدولة.



الدكتور عصام سليمان*

# الديموقراطية اللبنانية ميثاقية

للنظام السياسي اللبناني خصوصية تميزه عن النماذج التوافقية التي تناولها أرند ليبهارت، وانطلق في دراستها من مسلمات تتلخص بأن الجماعة كيان بشري متجانس تماما، وبنية غير قابلة للإختراق أو الإنقسام، وإن ولاء الأفراد للجماعة مطلق، وأن المصلحة العامة في المجتمع التعددي تتحقق من خلال مصالح الجماعات الخاصة.

## مصالح المجتمع التعددي تعلو مصالح الطوائف

هذه المسلمات تثير الجدل. فهل المصلحة المشتركة في المجتمع التعددي هي مجموع المصالح الخاصة للجماعات؟ وهل يمكن جمع هذه المصالح على الرغم من

---

* رئيس المجلس الدستوري وأستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية. له مؤلفات عدة عن الديموقراطية والفدرالية في المجتمعات التعددية.

تبايناتها وتناقضاتها واختزالها في مصلحة واحدة، أم أن المصلحة المشتركة للمجتمع التعددي تتجاوز مصالح الجماعات الخاصة لترتبط بقيمة أعلى منها، أي بوجود المجتمع التعددي نفسه لكونه ضرورة لتحقيق مصالح الجماعات الخاصة وأبناء المجتمع على اختلاف انتماءاتهم؟ وهل يمكن إختزال مصالح الأفراد والفئات التي تتكون منها الجماعة بمصلحة الجماعة؟

يعترف النظام السياسي اللبناني بالطوائف ككيانات مجتمعية لها خصوصياتها، ولكنه يعترف في الوقت نفسه بمصالح عليا للمجتمع التعددي تعلو مصالحها الخاصة، على أساس أن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا من خلال المصالح العليا للمجتمع. فالنظام السياسي اللبناني بني على أساس إنفتاح الطوائف بعضها على بعض وليس انغلاقها على ذاتها، وارتكز على توازن سياسي فيما بينها، بهدف الحفاظ على وجودها جميعا والحيلولة دون هيمنة طائفة أو أكثر على مقدرات الدولة والإستئثار بالحكم، وذلك في إطار توافق وطني عام، هدفه إدارة شؤون المجتمع التعددي بما يضمن وحدته واستقراره والعيش الكريم لأبنائه.

التوافقية في نظامنا السياسي اقترنت بالديموقراطية. فلتوافق الإرادات الحرة وظيفة هي توطيد الوحدة والإستقرار والحياة الكريمة، وهي لا تتحقق إلا من خلال الديموقراطية بمضامينها الثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، وليس ببعدها السياسي فقط. من هنا كان الربط بين التوافق والديموقراطية فيما سمي بالديموقراطية التوافقية، التي لا تختلف عن الديموقراطية لجهة مضمونها انما تختلف عنها في بعض وسائل تطبيقها.

مفهوم التوافق في النظام اللبناني يختلف عن مفهوم التوافق عند أرند ليبهارت، فهو محصور بالمبادىء والقواعد والآليات التي تحكم نظامنا السياسي واداء مؤسساته الدستورية، والسياسات التي يرتبط بها مصير الوطن والدولة، وتوزيع المراكز في السلطة في إطار التوازن العام بين الطوائف. ولا يتعدى ذلك الى ما يتطلبه تسيير شؤون الدولة وتوزيع المغانم، فذلك يتعارض مع الأساس الذي قام عليها النظام السياسي اللبناني، وهو تقديم مصلحة المجتمع التعددي على مصالح مكوناته الذاتية.

وانطلاقا من هذا المفهوم نص الدستور على توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين الطوائف والمناطق، كما نص في الوقت نفسه على أن النائب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط، وهذا المبدأ اعتمد منذ العام ١٩٢٦. ونص الدستور أيضا على تمثيل الطوائف تمثيلا عادلا في

الحكومة. وقضى العرف بأن يتولى الرئاسات الثلاث رؤساء من الطوائف الثلاث الكبرى، وذلك من أجل الحفاظ على التوازنات وحماية المجتمع اللبناني واستقراره، ووضع حد للصراع على السلطة بين الطوائف في مجتمع لا تزال العصبيات الطائفية والمذهبية تستبد بسلوك السواد الأعظم من المواطنين وبتصرفاتهم.

**للتقيد بمفهوم التوافق وحدوده**

هذه القواعد التي قام عليها النظام السياسي اللبناني ادت الى العديد من الإشكاليات التي تركت اثرا بارزا على ادائه. من هذه الإشكاليات، اشكالية العلاقة بين الديموقراطية والتوافقية، واشكالية العلاقة بين المشاركة الطوائفية في السلطة والتمثيل النيابي وتمثيل الطوائف في الحكومة، واشكالية العلاقة بين التخصيص في تولي الرئاسات الثلاث، بموجب العرف، والمشاركة الطوائفية في السلطة، واشكالية العلاقة بين المشاركة الطوائفية في السلطة والنظام البرلماني اللبناني.

ان ضبط العلاقة بين التوافقية والديموقراطية يتطلب التقيد بمفهوم التوافق وبحدوده وبوظيفته التي لا تتحقق الا من خلال الديموقراطية، فالعلاقة بين التوافقية والديموقراطية حساسة جدا ودقيقة، ويمكن ان تجنح في اتجاه تحقيق التوافق على حساب الديموقراطية، وهذا ما حدث في التجربة السياسية اللبنانية، وبخاصة بعد اتفاق الطائف.

اما اشكالية المشاركة الطوائفية في السلطة في علاقتها بالتمثيل النيابي، فتكمن في مفهوم المشاركة بالسلطة ومفهوم التمثيل النيابي في آن. فالمشاركة الطوائفية، وفق المنطق الذي قام عليه النظام اللبناني، لا تعني مشاركة الطوائف ككيانات متجانسة ومتمايزة عن بعضها البعض، في ممارسة السلطة، انما مشاركة افراد من الطوائف المختلفة، لهم صفة تمثيلية طوائفية لا تكون بالضرورة خالصة أو نقية، الى جانب صفات تمثيلية أخرى سياسية وفئوية وطبقية ووطنية جامعة. ففي حين اعتمد مبدأ توزيع المقاعد النيابية على الطوائف في اطار المناصفة، اعتبر النائب ممثلا للأمة جمعاء وليس للطائفة، واعتمدت الهيئة الناخبة الواحدة، بحيث يقترع الناخب لمرشحين عن مختلف المقاعد في الدائرة، وليس لمرشحين عن المقاعد المخصصة لطائفته فقط. فالاشكالية نجمت عن الصفات والابعاد التمثيلية المتعددة في شخص النائب، وحلها يكون باعتماد نظام انتخابي يساعد على تحقيق التوازن بين هذه الصفات والابعاد في التمثيل النيابي. ومن اللافت ان قوانين الانتخاب المعتمدة بعد اتفاق الطائف اسهمت في تفاقم هذه الاشكالية.

اما الكلام في الدستور عن تمثيل عادل للطوائف في الحكومة، فيطرح اشكالية ترتبط بالنظام البرلماني نفسه. فهل تكتسب الحكومة في نظام برلماني توافقي صفة تمثيلية الى جانب صفتها الاجرائية؟ وماذا يحل بمجلس النواب اذا ما اكتسبت هذه الصفة وتحولت الى برلمان مصغر؟

وأي مصير يلقى مبدأ الفصل بين السلطتين الاشتراعية والاجرائية؟

الإشكالية نفسها تطرح على مستوى رئاسة الجمهورية كون الرئيس مارونيا وفي الوقت نفسه رئيساً للدولة، وعلى مستوى الرئاستين الثانية والثالثة لكون يتولى احداهما شيعي والاخرى سني وهما رئيسان لمؤسستين دستوريتين. فالصفة التمثيلية الطوائفية لمن يتولى الرئاسات تخلق اشكالية لكون الرئاسات تتعدى الاطار الطائفي الى ما هو وطني جامع.

**أزمة النظام البرلماني في مجتمع تعددي**

أما اشكالية العلاقة بين نظامنا البرلماني والمشاركة الطوائفية في السلطة، فهي على درجة كبيرة من الاهمية وعليها يتوقف اداء المؤسسات الدستورية، وهي تختصر الاشكالية التي سبق وتكلمنا عنها، وتكمن في ان المشاركة في الحكومة بائتلاف جامع يضم معظم القوى ان لم يكن جميعها، يؤدي الى تقويض الركن الاساسي في النظام البرلماني، وهو مسؤولية الحكومة امام مجلس النواب. قد تتطلب الازمات الوطنية الكبرى قيام حكومة جامعة لمختلف القوى، لكن ذلك لا يجوز ان يعتمد كقاعدة.

اشكالية المشاركة في السلطة في علاقتها بالنظام البرلماني لا يمكن حلها الا بالعودة الى مفهوم المشاركة الذي تكلمنا عنه، واعتماد نظام انتخاب يؤدي الى تعددية في تمثيل الطوائف، وبخاصة الكبرى منها، بحيث تتشكل اكثرية نيابية من نواب من مختلف الطوائف، تنبثق منها حكومة من مختلف الطوائف ايضا. وتنشأ معارضة نيابية متعددة الانتماء الطائفي، تمارس دورها في الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وتطرح نفسها بديلا من الاكثرية، فتأتي الانتخابات لتقرر من هي الاكثرية النيابية الجديدة.

لقد اثبتت التجارب ان الانظمة البرلمانية لا تستقيم الا في اطار الصراع الديموقراطي بين الاكثرية والمعارضة، والانظمة البرلمانية في نظام تعددي تتطلب تعددية في تمثيل الطوائف الكبرى.

حل هذه الاشكالية بالطريقة التي تكلمنا عنها، يسقط امكانية اللجوء الى الفيتو

المتبادل الذي يؤدي الى عدم اتخاذ القرار والى شلل المؤسسات الدستورية اذا ما جرى التمادي في استخدامه، فالتضامن الوزاري وتحمل المسؤولية امام مجلس النواب والشعب يقضيان على مبررات استخدام الفيتو، الذي ينبغي ان ينحصر في القضايا المصيرية.

ان نظام الانتخاب الاكثري في دوائر كبرى ادى تدريجيا، وتحت تأثير عوامل متعددة، الى القضاء على تعددية التمثيل النيابي في طوائف كبرى. والاكثرية النيابية التي انبثقت من انتخابات العام ٢٠٠٥ عجزت عن تشكيل حكومة متجانسة لانعدام التمثيل الشيعي فيها، والحكومة التي شكلت من التحالف الرباعي، سرعان ما تفجرت، فوقعت البلاد في مأزق قاد الى شلل المؤسسات الدستورية. ويخشى ان تؤدي انتخابات العام ٢٠٠٩، في ظل الاصطفاف المذهبي، الى النتيجة نفسها حتى ولو تغيرت الاكثرية النيابية.

ولا يمكن للنظام السياسي اللبناني ان يعمل بانتظام ما لم تحل الاشكاليات التي تكلمنا عنها، وبخاصة تلك المرتبطة مباشرة بطبيعة النظام البرلماني التوافقي، والتي لا حل لها، في ظل الظروف الراهنة، الاّ باعتماد نظام الانتخاب النسبي في دوائر كبرى، فهذا النظام يقود الى تعددية في التمثيل النيابي داخل الطوائف، والى توازن سياسي عام متعدد الابعاد، والى تجديد الحياة السياسية، اضافة الى صحة التمثيل وعدالته، فهو الاكثر ملاءمة لطبيعة النظام السياسي اللبناني وللديمقراطية التي اعتمدها.

## التوافق يقتصر على ميثاق العيش المشترك

الديموقراطية هي الركيزة الاساسية للنظام السياسي اللبناني، وهي ديموقراطية ميثاقية اكثر مما هي توافقية بالمعنى الذي تكلم عنه ارند ليبهارت، فالتوافق يقتصر على ما له علاقة بميثاق العيش المشترك ولا يتخطاه الى مختلف الامور التي تدخل في ادارة الشأن العام. وهذه الديموقراطية توافقية وتنافسية في أن، توافق على توزيع المقاعد النيابية في اطار قاعدة المناصفة التي تشمل الحكومة ايضا، وتوافق على الانتماء الطائفي لمن يتولون الرئاسات الثلاث، وتنافس على المقاعد النيابية والرئاسات والحقائب الوزارية، تحسمه الاكثرية، على اساس ان مصدر السلطة هو الشعب. والتوافقية تشكل ضابطا للاكثرية وصمام امان للطوائف، كما ان التنافسية من ناحية اخرى تشكل ضابطا للتوافقية وتحول دون الاطاحة بالديموقراطية لحسابها، شرط ان يمارس الناخب خياره بوعي وادراك.

اما الكلام عن فدرالية الطوائف، فيلزمه الكثير من الدقة، فللفدرالية مفهوم ومرتكزات محددة، ولا يمكن القول باستقلال ذاتي للطوائف في ادارة شؤونها، فالادارة الذاتية للطوائف محصورة بالاحوال الشخصية وببعض الامور المحدودة. ويمكن القول، الى حد ما، بفدرالية شخصية، لا مجال للخوض فيها الآن.

أما طرح الفدرالية الاقليمية كنظام بديل، فهو سقوط في الهاوية، فالشروط الواجب توافرها لنجاح الفدرالية غير متوافرة في لبنان. فالفدرالية لا تحل المشاكل القائمة انما تضيف اليها مشاكل جديدة مستعصية على الحل، قد تطيح بالدولة اللبنانية.

الحل يكمن بعقلنة النظام السياسي اللبناني، وايجاد مخارج للاشكاليات الكامنة فيه، وذلك في ضوء التجارب الغنية التي مررنا بها، والعمل على تجاوز الطائفية من خلال تطوير تجربتنا الديموقراطية، وتحديث البنى المجتمعية.



سعادة السفير سمير حبيقة*

# الديموقراطية التوافقية وحياد لبنان

تقوم الديموقراطية التوافقية، وفقاً لما جاء في دراسة الدكتور رغيد الصلح عن العلامة ليبهارت، على ركائز أربعة هي: النسبية والفيتو المتبادل والإئتلاف الحاكم والإدارة الذاتية، وقد أضاف بعضهم على هذه الركائز الأربعة ركيزة خاصة هي الحياد. وهو الموضوع الذي سوف يدور حديثنا عليه، في تطوّره التاريخي أولاً، ثم في ماهيته، وشروطه ثانياً، ثم في مدى انطباقه على الحالة اللبنانية وإمكانية تطبيقه في لبنان.

## التطوّر التاريخي لأنظمة الحياد

دول كثيرة في العالم اختارت مبدأ الحياد نبراساً لها في سياستها الخارجية، سوف نكتفي منها بثلاث: سويسرا، النمسا، فنلندا. ولكل واحدة من هذه الدول حيادها،

* تولى منصب سفير لبنان في الاردن والبرازيل والنمسا وسويسرا. عضو المجلس الاداري لـ«منتدى سفراء لبنان» وعضو مؤسس لـ«الجمعية السويسرية للحوار الاوروبي-العربي».

ولكلّ منها طابعها المميّز وتطورها التاريخي الفريد. فإذا ما أخذنا سويسرا أولاً وهي الأشد شبهاً بلبنان نظراً لتعدديّة مجتمعها وتعقيداته، نرى أن السويسريين يرجعون حيادهم إلى العام ١٥١٥، يوم وقعت معركة مارنيان وتكبد السويسريون فيها أكثر من خمسة عشر ألف قتيل حاربوا يومها مع الفرنسيين، وحاربوا في الوقت نفسه مع أخصامهم الإيطاليين فكانوا في الوقت عينه في هذا الجانب وذاك، وأدّى بهم انقسامهم هذا إلى تلك الخسارة الفادحة التي لم يشهد تاريخهم الطويل لها مثيلاً. وقرروا يومها وتعاهدوا على ألاّ ينخرطوا في حروب الآخرين، لا على أرضهم، ولا على أرض الآخرين، وأرّخوا لتلك المعركة الشهيرة بنصب كتبوا عليه: إنّا جعلنا من الهزيمة انتصاراً. وهو كان انتصاراً بالفعل لهذا الحياد الذي أعلنوه والذي حماهم من الكثير من المآسي وردّ عنهم الكثير من عاديات الزمان.

هي العوامل الداخلية إذاً، والانقسامات الذاتية مشوبة بالتدخلات الخارجية ما جعل سويسرا تنحو هذا المنحى في سياستها الخارجية.

أما النمسا، فلعلّ الإحتلال الرباعي الذي عانت منه من قبل الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية، وتقسيم عاصمتها فيينا إلى قطاعات محتلة أربعة ما بين فرنسا وانكلترا وأميركا وروسيا، دفع بها إلى اعتماد الحياد سبيلاً وحيداً للتحرر ولو أنها على لسان حكامها آنذاك حاولت أن تحاكي الحياد السويسري وأن تتشبه به.

ولقد اختارت النمسا ألاّ تكون للاتحاد السوفياتي حليفةً ولا للغرب تابعة بل بذلت جهدها في إقناع الفريقين بأن من مصلحتهما. القبول بما تطرحه عليهما من حل سياسي ألا وهو حيادها ما بين الشرق والغرب ووجودهما في الوسط حاجزاً يفصل ما بينهما ويبعد الأخطار المتبادلة عن كليهما. وهذا ما قاله الرئيس النمساوي كارل راينر الذي صرّح في مطلع العام ١٩٤٧، وجيوش الحلفاء وروسيا ما زالت رابضة على أرضه: إن الحياد الذي اعتمدته سويسرا نهجاً لها قد يصلح مثالاً للدولة النمساوية، فكما أن سويسرا مطوّقة بالدول الكبرى الثلاث في قلب أوروبا الغربية، كذلك النمسا هي واسطة العقد بين دول خمس من أوروبا الوسطى، بل هي الممرّ الإجباري وصلة الوصل ما بينها. وإن لتلك الدول مصلحة أكيدة في أن يبقى هذا الممر سالكاً وآمناً. فلا يُستخدم لأغراض عسكرية، ما يبعد عن النمسا خطر الحرب ويحيي الأمل لدى الشعب النمساوي في العيش في طمأنينة وسلام.

وتخوفاً منها، إن هي أعلنت حيادها من دون ضمانات خارجية أن تقع فريسة باردة في أحضان الإتحاد السوفياتي الرابض عند حدودها الشرقية، أصرّت الحكومة النمساوية على الحلفاء المنتصرين في الحرب أن يدرجوا في جدول أعمالهم خلال

اجتماع وزراء خارجيتهم في قصر البلفيدير بفيينا بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٥ بنداً ينص على إعلان النمسا دولة حيادية لقاء تعهدها بعدم الإنضمام إلى حلف عسكري وبعدم السماح بأن تقام على أرضها قواعد عسكرية أجنبية. على أن الحياد النمساوي لم يكن ليولد لو لم يبادر الإتحاد السوفياتي إلى الإعتراف به وتأييده لعميق اقتناعه بأنه خيرٌ له أن تكون النمسا دولة حيادية على حدوده من أن تكون دولة يحتلها الحلفاء ويقيمون قواعدهم العسكرية على أرضها.

أما الحياد الفنلندي فجاء نتيجة تداخل عوامل داخلية وأخرى خارجية بحيث يمكننا القول إنه حياد ما بين حيادين، الحياد السويسري والحياد النمساوي. ذلك أن فنلندا هي الأخرى شهدت حروباً أهلية على أرضها، أذكتها الدول المتصارعة عند حدودها: المانيا من جهة وروسيا من جهة أخرى. وبما أن روسيا هي الجار الأقرب، والجار الأكبر، والجار الأعزّ الذي تمتد حدوده مع فنلندا على أكثر من ألف وخمسماية كيلومتر، كان لا بدّ لهذه الأخيرة من أن تعلن حيادها ساعية إلى التوفيق ما بين مبدأين اثنين: أولهما سيادة الإبتعاد عن المحاور الدولية والبقاء خارج الصراعات والأحلاف فلا انتساب إلى حلف فرصوفيا، بالرغم من التصاقها بالإتحاد السوفياتي، ولا ارتماء في أحضان الحلف الأطلسي بالرغم من هواها الغربي ومشاعرها الأوروبية. وثانيهما الحفاظ على مصالح الإتحاد السوفياتي الأمنية بحيث لا تشكل فنلندا بضعفها خطراً داهماً عليه، بل على العكس من ذلك تعهدت في معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في عام ١٩٤٨ أن تتصدى بقواها الذاتية لأي اعتداء عليها من طرف ثالث باعتبارها دولة تمارس كامل سيادتها على أرضها، من دون أن تكون ملزمة من ناحية أخرى بأي أعمال عسكرية خارج حدودها. هكذا استقرت تلك الدول على الحياد حفاظاً على استقلالها وسيادتها. وهو حياد تكوّنت مع الزمن شروطه، وتحددت مع الوقت مكوّناته، وهي في الحالات الثلاث تقوم على الأسس التالية:

## ماهية الحياد وشروطه

أولاً: نبادر فوراً إلى القول إن الحياد الذي نتحدث عنه، والذي ندعو إليه، إنما هو الحياد الإيجابي الذي لا يشكل انعزالاً عن المحيط، ولا استقالة من الواجبات القومية، ولا يقوم على غض النظر عن معاناة الأشقاء، بل هو حياد أخلاقي ومناقبي، يدافع عن المظلوم في وجه الظالم، ويقف في وجه المعتدي بجانب المعتدى عليه. فكما أن الحياد لم يمنع سويسرا من فتح أبواب اللجوء إليها أمام المضطهدين ما وراء الستارين الحديدي والنازي، وكما أن الحياد لم يحل دون قيام النمسا باستقبال الهاربين إليها من ربيع براغ ودون أن تمد السويد فنلندا بالمساعدات اللوجستية عندما هددها الإتحاد

السوفياتي بالاجتياح عام ١٩٣٩، كذلك فإن حياد لبنان ما بين المحاور العربية أو الإقليمية، لا يحول دون أن يتضامن مع أشقائه العرب في وجه إسرائيل، محامياً عن القضية الفلسطينية العادلة، مناصراً إياهم في قضاياهم المحقة.

**ثانياً:** تعلمنا التجربة السويسرية كما النمساوية كما الفنلندية أن الحياد يبدأ أولاً في الداخل ثم ينعكس لاحقاً على السياسة الخارجية، شرطه إذاً أن تكون السلطة التنفيذية محايدة، بحيث تقف على مسافة واحدة من شرائح المجتمع ومكوناته، وتشارك في صنع قرارها جميع الطوائف والفئات والأحزاب، بحيث لا تطغى فئة على فئة ولا طائفة على طائفة ويكون القرار غير منحاز لأي فريق من الفرقاء وبالتالي لأي جهة خارجية تدعم هذا الفريق أو ذاك.

**ثالثاً:** شرط الحياد الثالث أن يكون حياداً لا تحييداً، أي أن ينبع من الإرادة الوطنية الجامعة لا أن يُفرض فرضاً من الخارج حين يبطل أن يكون حياداً ويصبح تبعية. فكما أن الشعب السويسري كما النمساوي كما الفنلندي توافقت أحزابه وشرائحه ومكوناته جميعها على أن خير ما يحفظ الإستقلال أو يحمي السيادة إنما هي سياسة الحياد، كذلك كان لا بدّ للطوائف اللبنانية أن تقتنع بأن خير ما يحفظ الكيان اللبناني الذي ارتضته موئلاً لممارسة حريّاتها والتمتع بشعائرها وإدارة أحوالها الشخصية، إنما هو الحياد ما بين شرق وغرب، ما بين السعودية وسوريا، ما بين أميركا وإيران.

**رابعاً:** والحياد الإيجابي هو حياد مسلح بمعنى أن تكون الدولة المحايدة قادرةً على الدفاع عن حيادها بنفسها فلا توكل أمر الدفاع عن هذا الحياد إلى سواها وإلا أضحت رهينة لهذا القوى وانتفى الحياد. هكذا فعلت سويسرا يوم ابتنت لها واحدةً من أقدر جيوش العالم، متحصنةً في جبالها جاعلة منها قلعةً صامدة في وجه كل اعتداء، ويوم حوّلت شعبها كله شعباً مقاوماً في صيغة دفاعية فذة جمعت ما بين الجيش النظامي وصيغة الميليشيا. وكذلك فعلت النمسا يوم زوّدها الحلفاء عند انسحابهم من أراضيها بما يكفيها من العتاد الحربي للذود عن حدودها. كذلك السويد وفنلندا اللتان خصصتا بند الدفاع الوطني بالنسبة الكبرى من موازنتيهما.

**خامساً:** أخيراً يمكن القول إن لا حياد من دون ضمانات دولية واعتراف متزامن من قبل دول الجوار. وفي هذا المجال وحدها المصالح الاستراتيجية لكل دولة ما يفضي بها إلى تحديد طبيعة علاقاتها بجيرانها. فكما أن فرنسا وألمانيا وروسيا والحلف الأطلسي وجدت جميعها في الحياد الذي أعلنته سويسرا والنمسا

وفنلندا نهجاً سياسياً يؤمن مصالحها الحيوية، كذلك كان لا بدّ لسوريا كما لإيران كما للسعودية كما لأميركا وأوروبا أن تجد مصلحة أكيدة لها جميعاً في أن يعلن لبنان حياده الإيجابي، فيؤمن التواصل في ما بينها بدل التصادم، والتفاهم بدل الاختلاف والانفتاح بدل الانغلاق ولا يكون بؤرة لتصدير النزاعات المذهبية والحرب الأهلية والإرهاب.

## الحياد ولبنان

أما في لبنان، فالحياد الإيجابي لم يكن في يوم من الأيام وهماً، بل إنه كان يوماً حقيقة واقعة، أسفرت عن نشوء وطن سويّ، وُلد ونما وشبّ وترعرع في ظل ميثاق وطني غير مكتوب، ضمّ في أحضانه أبناءه المتباعدين، وجمع تحت جناحيه طوائفه المتفرقة. واستمر وعاش أكثر من ثلاثين عاماً، حتى إذا ما تألّبت عليه القوى الخارجية، واستغلّت تناقضاته الداخلية، رجحت كفة في الميزان على كفة أخرى، فاختلّ التوازن، وسقط الصرح، وكان سقوطه عظيماً. هكذا كان الوضع في العام ١٩٥٨، يوم شرعت تهب على لبنان رياح الأحلاف الدولية، وتعصف به سموم الأطماع الإقليمية، ساعة بدأت كفة الميزان بالرّجحان لمصلحة حلف بغداد، وبالمَيلان نحو مبدأ أيزنهاور، فقابلتها الكفة الأخرى بالتحزّب للموجة الناصرية، والتعصّب للعروبة السياسية، ولم يصطلح الوضع ولم تعد المياه إلى مجراها الأمين، إلا وقد نصب الأمير الشهابي خيمته على الحدود السورية، ووضع اثنين من أعمدتها في لبنان، وثبت العمودين الآخرين في سوريا، في عملية بهلوانية عرف كيف يتقنها هذا الأمير العتيق، سليل الأسرة الشهابية المتمرّسة، وأي تمرّس، بتاريخ التوازنات في لبنان.

ويوم اغتصبت الفصائل الفلسطينية الوطن الصغير، وتداعت خيمة التوازن تحت الضربات الأخوية، وتألبت عليه قوى الشر من كل حدب وصوب وعاث الرعاع في جنباته فساداً، لم يجد لبنان مخرجاً لمأساته، ونجاةً من الخطر المحدق به، إلا في ابتداع صيغة جديدة، حاولت أن تؤلف ما بين الأضداد مجدداً، وان توازن ما بين التناقضات مرة أخرى، فكان اتفاق الطائف الذي أدى الخطأ في تطبيقه، لا بل تطبيقه تطبيقاً إنتقائياً إلى الإخلال بالتوازنات.

وها إن اتفاق الدوحة يعود مجدداً إلى إرساء هذه التوازنات وليس شرطاً لازماً أن يكون قد نصّ صراحة في بند من بنوده على الحياد الإيجابي سياسة خارجية للبنان، كي يؤول إلى ما هو متوقّع أن يؤول حتماً إليه من اعتماد لهذه السياسة في الواقع، وانتهاج لنهج الحياد في التطبيق.

ولم يعد خفياً على أحد، ان اتفاق الدوحة لم يكن ليعقد ويوقّع، لو لم يجمع المعسكران المتنازعان على رفع اليد عن لبنان، ومنحه صيغة سياسية جديدة، تؤمن التوازن الدقيق بين فئاته، وتجعله يقف على مسافة واحدة من كليهما، وتنأى به ولو إلى حين عن سياسة المحاور. وإنّ الصورة لتكتمل وتتوضح إذا ما استعرضنا ما نصّ عليه هذا الإتفاق من انتخاب رئيس توافقي، وإقرار قانون الإنتخاب، ومباشرة الحوار حول السياسة الدفاعية والسلاح. ولكي تزداد صورة الحياد اكتمالاً، قضى اتفاق الدوحة بتأليف حكومة الوحدة الوطنية، حيث لا تطغى طائفة على طائفة، ولا مذهب على آخر، جامعاً في صيغة فذّة ما بين المعارضة والموالاة، ما يؤدي عملياً إلى إسكات الفريقين كليهما. فهل في استطاعة المعارضة بعد اليوم وهي المتربعة سعيدة بأكثرية الثلث الضامن في المقاعد الحكومية، هل في استطاعتها أن تتهم الحكومة، بالسير بلبنان في ركاب المعسكر الغربي والخضوع لأميركا؟ أو يكون في وسع الموالاة، وهي صاحبة الأكثرية المطلقة في مجلس الوزراء أن تتهم الحكومة نفسها بمحاولة استرجاع الهيمنة السورية، أو الجنوح بلبنان نحو المشروع الفارسي، تحقيقاً لمخططات طهران؟ أو ليس لنا في الزيارة التي يقوم بها الرئيس اللبناني إلى أميركا، ومقابلته هناك بالتوازي كلاً من الرئيس محمود أحمدي نجاد والرئيس جورج بوش، خير دليل على سياسة التوازن والحياد الذي أخذ يطبقها لبنان بعد اتفاق الدوحة؟ فهذا الإتفاق إذ نصّ أولاً على انتخاب رئيس توافقي، إنما أراد أن يضع على رأس الدولة رئيساً يجسّد في شخصه وفي طبعه، وفي ماضيه، روح الإعتدال، وحاسّة التوازن، ومفهوم الوسطية، يكون على مسافة واحدة من الجميع. يعمل جاهداً على حفظ التوازنات ما بين مكونات المجتمع اللبناني، وعلى التوفيق ما بين المصالح الخارجية المتضاربة، وعلى الوزن بميزان الصيدلاني في الحدّ من تنافس الطوائف على الإمساك بمقدّرات الوطن.

ها هم اللبنانيون إذاً، من حيث أرادوا أم لم يريدوا، سائرون في طريق الحياد الإيجابي سبيلاً وحيداً لخلاصهم. وها هو اتفاق الدوحة عن قصد أو غير قصد يُجسّد سياسة الحياد من دون أن يسمّيها ويسير في طريق عدم الإنحياز دون أن يلمّح إليه. لكن البصمات ظاهرة والبوادر بارزة بروز الشمس في وضح النهار.



# شكل الحكم وعناصر الدولة

الأستاذ عبدو سعد*

قبل ولوج البحث في ركائز الديموقراطية التوافقية وفي اي بحث آخر لشكل الحكم، ينبغي التأكيد على أن شكل الحكم هو عنصر من عناصر بناء الدولة، لا تنفصل عن بعضها البعض، وهي إضافة لشكل الحكم: السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية الاجتماعية وسياسة ادارة المحليات والمناطق الجغرافية. فنحن لا نتحدث هنا عن شكل الحكم في لبنان، بمعزل عن هذه العناصر المتداخلة، إنما بترابط معها، وإن لم نستعرضها بحثاً وتفصيلاً. ينبغي التأكيد ايضاً على أننا نبحث شكل الحكم في مشروع دولة، وليس في مشروع لا دولة يتوافق أعيانها ديمقراطياً، أو يتنافسون ديمقراطياً، على اقتسام المغانم وعلى تدبير أمور رعاياهم بالحلوة والمرة. ولا دولة بمن من دون مبدأ الحقوق الطبيعية والمكتسبة، التي تدير ها وتنظمها أجهزة

* مؤسس ومدير «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» المتخصص في الإحصاءات المتعلقة بالشؤون السياسية والاجتماعية. خبير في الشأن الإنتخابي وخاصة النظام النسبي في لبنان.

الدولة ومؤسساتها، وهي لا تبنى على قاعدة حاصل الجمع بين الجماعات والطوائف والافراد، انما تبنى على قاعدة حاصل في الداخل والخارج بين معطيات كثيرة لا مجال لبحثها. فالدولة لا تتوزع الى حصص خام بين جماعاتها ومواطنيها، إنما عليها أن تنظم وتدير وتخطط عملية إنتاج فائض في الداخل والخارج، يجري إعادة توزيعه بالمساواة في الحقوق.

## شكل الحكم وعناصر الدولة

يستدعي هذا الأمر التمييز الصريح بين شكل الحكم في مشروع بناء دولة في لبنان و«العالم الثالث»، وبين شكل الحكم في دولة أوروبية صناعية تأسست وقضي الأمر في خضم مساء يتجاوز الوفاق على شكل الحكم. فعلماء الإجتماع الذين يتحفوننا بغيض من ظواهر التشابه المعلقة في الفضاء، من دون صلة بتاريخها وعواملها المؤسسة، يجتهدون في تجميع التشابه والاختلاف. وفي نهاية الأمر ليس علم الاجتماع علم العلوم، إنما هو معرفة بين جملة معارف أخرى، ضرورية بتكاملها لمقاربة واقع معين.

أعتقد انه لا تصح النمذجة وتعداد التشابه بين لبنان أو نيجيريا مثلاً، وبين الدولة الأوروبية مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا والنمسا، أولا لأن التعدد في هذه الدول هو تعدد قومي، فالتعدد الديني والإثني، قضي أمره في أوروبا منذ زمن بعيد بالإبادة والتهجير، بينما حافظت كل بلدان العالم التي تسمى متخلفة، على تعدد إثنياتها وأعراقها وأديانها. وسواس الإبادة نحن في لبنان ذقنا مرارته ومازال هناك من يحلم به بمسميات مختلفة.

وثانياً ان هذه الدولة لم تتأسس على توافق أعيانها وأعراقها على شكل الحكم، إنما كان شكل الحكم وما زال حصيلة وفاق أوسع في مسار حقل جغرافي تاريخي ثقافي أوروبي صاعد، انعكس على كل البلدان الأوروبية بتوحيد قومياتها ما أمكن، وتقسيم إمبراطورياتها ما أمكن. لكنه انعكس ايضا على كل الدول الأوروبية في نتائج التوسع الإستعماري باحتكار الثروات العالمية، وقد ساهم هذا الأمر الى حد بعيد في الوفاق الإجتماعي والوفاق الوطني داخل كل بلد أوروبي. كما ساهم بشكل حاسم في بناء مؤسسات الدولة ونقول إنها مؤسسات دولة لأنها تساوي بالحقوق بين مواطني كل القوميات والجماعات. وفي خضم هذا المسار جرى التوافق التعددي على شكل الحكم «الديموقراطي التوافقي» اذا شئتم او أبيتم بين ممثلي القوميات، ولم يكن بالإمكان افضل مما كان. وعلى العكس من هذا المسار وبالتزامن معه، خضعت الحقول الجغرافية- التاريخية الأخرى الى تفتيت، ولم تستطع الدول الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية

وإزالة الاستعمار، ان تبني مشروع دولة، عدا قلة قليلة هي الدول الصناعية الجديدة (ماليزيا، النمور الأسيوية، الصين، الهند، البرازيل...) وهي عدا بعضها - ماليزيا والهند والبرازيل - ليست أكثرية ديمقراطية وليست ديمقراطية توافقية، أما الدول غير الصناعية فهي إن كان شكل الحكم فيها ديمقراطياً أكثريا أو ديمقراطياً توافقياً او سلطويا لاديمقراطياً ليست لديها دولة ولا تحمل مشروع بناء دولة، فالديموقراطية التوافقية في لبنان ليست مشروع بناء دولة إنما هي مشروع إدارة لادولة، وهي على أي حال إدارة ساخنة لم تبرد يوما. لكن قولي هذا لا يعني مطلقا تبني الديموقراطية الأكثرية إنما يعني البحث في مشروع بناء دولة وهو مسار بطبيعة الحال، يتضمن اختيار شكل حكم ملائم لهذا المسار وهو ماسنصل اليه لاحقا في هذه المداخلة.

قبل الإنتقال إلى نقطة أخرى أود أن أتطرق الى مسألة الحياد والحياد السويسري تحديداً. فالدولة السويسرية هي حيادية بمعنى عدم دخولها في تحالفات عسكرية شأنها شأن بلدان الصقيع في بعض المراحل (السويد، النرويج، الدنمارك). إنما ليست سويسرا دولة سلمية مسالمة، وخيارها الحيادي لم يكن خيارها الوحيد، فهي تملك استراتيجية دفاعية قادرة على حماية أراضيها ومصالحها الوطنية، على الرغم من عدم احتمال أي عدوان على أراضيها في الأفق المنظور. لكن حيادها هو أساساً نتيجة اتفاق بين المتحاربين على وجود همزة وصل حيادية ضرورية لإدارة الحرب وتسيير الإمدادات والأموال والاحتياجات الغذائية. ولا يسمح هذا الأمر(ولم يسمح) بوجود أكثر من سويسرا واحدة في أوروبا، وقد أفادت سويسرا من موقعها الحيادي في تعزيز مصالحها الوطنية داخل أوروبا المتحاربة أولا ثم في بقية العالم استناداً الى أوروبا، وساهمت هذه المصالح باستقرار الوفاق الإجتماعي الداخلي والوفاق الوطني بين القوميات لكنها بنت دولة، ومؤسسات دولة الحقوق التي يتساوى فيها الألماني والفرنسي والإيطالي بصفة مواطن سويسري من دون أي انتماء قومي آخر، وبنت سياسة دفاعية أمنية وسياسة خارجية وسياسة اقتصادية اجتماعية لتأمين الفائض الذي يعاد توزيعه ثروة عامة، على مواطني الدولة السويسرية عبر مؤسسات الدولة وليس عبر ممثلي القوميات في شكل الحكم «التوافقي الديموقراطي».

## مبادئ ثابتة للدولة

الامر الذي ينبغي التأكيد عليه هو أنّ مبادئ الدولة وأسسها لا تخضع للقبول أو الرفض من الطبقة السياسية او حتى من مواطنين، وإعلان استقلال الدولة هو عقد التزام الدولة بانشاء سياسة دفاعية قادرة على حماية أراضيها وعلى حماية مصالحها الوطنية، وسياسة خارجية لرعاية هذه المصالح وحمايتها، وسياسة اقتصادية-اجتماعية تؤمن الاستقرار الاجتماعي. فتلك مبادئ ثابتة تتنافس الطبقة السياسية على مقاربتها

وإرادتها وليس على إلغائها. أما شكل الحكم فهو عنصر متحوّل يخضع للتّغيير في إطار النظام السياسي المتحول بدوره حسب الإرادة الشعبية ولهذا تتيح الدولة حرية القرار للشعب وتتمسك اللادولة بحرية الإختيار بين مندوبي وممثلي الجماعات الإثنية والعرقية والطائفية. فليس صدفة إذاً غياب أي بحث جدي في اللادولة اللبنانية حول الأسس الثابتة منذ الإستقلال وليس صدفة أيضاً تمسك الطبقة السياسية بشكل الحكم ورفعه إلى مصاف التقديس الأزلي الأبدي. على أن الأمر الذي لا يقبل التعديل والتأويل هو عصب الدولة في مؤسسات حيادية فوق الإثنيات والعصبيات. فالطبقة السياسية في دولة ديمقراطية، ومهما كان شكل الحكم، تدير سياسة المؤسسات ولا تتدخل بوظيفتها. وما يميز المزرعة عن الدولة هو أن مؤسسات الدولة مبنية من ألفها إلى يائها على أساس الحقوق، يمكنها أن تصحح نفسها بنفسها إذا حاول وزير أو موظف أو فاسد ومرابي، اختراقها لصالحه أو صالح «جماعته». البعض يتحدث عن دولة القانون وهو تأويل غير موفق لدولة الحقوق. إذ أن الحق مبدأ والقانون إجراء قابل للتغيير والتعديل لأن أي قانون هو بطبيعته غير عادل، لذا يتغير باستمرار فضلاً عن أن هدر الحقوق هو غالباً قانوني أو يستند إلى القوانين.

نحن لا نتحدث هنا عن استقلال المؤسسات وحياديتها في حكم الأكثرية الديموقراطية وحسب، انما نتحدث عن حكم «الديموقراطية التوافقية» (وبالمناسبة استعملت مفهوم الأكثرية الديموقراطية بدل التنافسية لأن كل ديمقراطية هي تنافسية وأحياناً يوجد تنافس جدي في غير الديموقراطيات). فهذا الأمر (استقلال المؤسسات) هو الأساس المشترك بين الدولة الواحدة مهما كان شكل الحكم فيها، أكثرياً أو توافقياً بين مواطني اتحاد الدول والفدراليات والتجمعات الإقليمية الحقيقية. فهل لنا ان نتصور قيام اتحاد أوروبي على سبيل المثال من دون المشترك بين حقوق المواطنين في كل بلد أوروبي، وفي أوروبا الموحدة؟ والغريب أن ليبهارت يؤدلج المشترك بين الطبقة السياسية في الديموقراطية التوافقية من فوق عنصر متحول بين عناصر أسس الدولة، بينما يتجاهل المشترك الأوسع بين حقوق المواطنين في مؤسسات وسياسات الدولة، وهو عنصر ثابت في أسس الدولة. فهو يقونن الديموقراطية التوافقية في معايير خاضعة للحراك واختلاف المضمون رغم التشابه الظاهري بينها. فالمحاصصة على سبيل المثال (والنص العربي يسميها نسبية ولعله متأثرّ بانتشار مفهوم النسبية الإنتخابية في لبنان!)، أهي محاصصة نئبية في تقسيم الدولة الخام على الجماعات كما حال اللادولة، أم هي محاصصة في تمثيل الجماعات لا أثر لها في وظيفة مؤسسات الدولة القائمة على الحقوق؟ وإضافة إلى ركائز ليبهارت في الديموقراطية التوافقية، يمكننا إضافة مصالح الطبقة السياسية ونعيد طرح مسألة هذه الركيزة الإضافية. هل هي مصالح نئبية عارية كما هي حال بلدنا أو هي مصالح شرعية مشروعة كما هي

حال بلاد الفرنجة؟ ولا ريب أن الخلاف الأساس بين حكم الأكثرية الديموقراطية في دولة وحكم الديموقراطية التوافقية، هو شكل الحكم وليست أسس الدولة ووظائف مؤسساتها. فشكل الحكم في دولة الديموقراطية التوافقية يأخذ بعين الإعتبار تمثيل الأقليات القومية والإثنية، ويتيح لها حقوقاً سياسية في إدارة سياسات الدولة، بينما لا يتيح شكل حكم الأكثرية الديموقراطية للأقليات القومية حقوقاً سياسية، إنما يتيح لها حقوقاً ثقافية وحرية في ممارسة اللغة والمعتقدات. أما هذان الشكلان للحكم في لا دولة، فهما سلطة عراك دائم في غابة يمسها الحريق. ولا معنى لبحث ركائز أي منهما، بتعدد التشبه والتنافر، على طريقة المكتشفين الجدد للديمقراطية في العالم الثالث، بمعزل عن مشروع بناء الدولة. فالعقدة الكأداء، برأينا هي بناء الدولة، وفي سياق حلها يتم بحث أفضل شكل حكم ممكن وأكثر ديمقراطية ممكنة، فشكل الحكم هو في اي حال، بطبيعته متحول. وهنا اسمحوا لي أن اختلف مع القراءة الواردة حول التجربة الماليزية، فالجبهة الوطنية التي حكمت ماليزيا منذ ١٩٧٤ هي حزب سلطوي استند إلى الجيش، لكنه بنى مؤسسات دولة امتداداً للنموذج الياباني في الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص المنتج والقطاع الخاص الصغير في الريف والمدينة. وقد أوكلت هذه العملية إلى هيئات علمية ثابتة تمتعت بسلطة كبيرة واستقلال واضح عن الحزب، وقد أفادت ماليزيا بسياستها الخارجية، من الجالية الصينية القوية، في تطوير التوسع الإقتصادي الإنتاجي، على ظهر العملاق المحاصر. فالسياسة الإقتصادية-الإجتماعية في ماليزيا هي التي أمنت الوفاق الوطني والإستقرار الإجتماعي وليس الوفاق الديموقراطي بين ممثلي الأعراق والإثنيات، بل إن ثبات هذا الوفاق السياسي لمدة طويلة هو نتيجة الوفاق الأوسع في القاعدة الإجتماعية، وغني عن البيان أن ماليزيا تملك استراتيجية دفاعية قوية.

وبالمقارنة مع التجارب الأخرى الفاشلة في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية، نجد أن كل الجهات الوطنية والأحزاب الحاكمة هي على عكس ما يشاع، تحالفات إثنية وعرقية ودينية انهارت وأفضت إلى حروب أهلية، بسبب تقاسم المغانم وإدارة اللادولة وبسبب تبعيتها للبنك الدولي وصندوق النقد. فالتوافق الديموقراطي بين ممثلي الأعراق والقوميات والإثنيات والجماعات الدينية... لا يؤمن وفاقاً وطنياً واستقراراً اجتماعياً في لا دولة، وهذه الدولة تبنى على أسس أعلى من الإنقسامات العصبية حتى وإن كان شكل الحكم توافقياً بين ممثلي الأعراق والإثنيات والجماعات الدينية.

### تجاوز الطوائف أم تجاوز شكل الحكم؟

في لبنان، وهو الفقير بطبيعته السياسية، لغط كثير ووجع كبير. فما زالت نخبه تدور حول أزمتي الحكم وبناء الدولة من دون أن تقربهما. والحال يمكن تقسيم هذه النخب عموماً إلى قسمين: قسم محافظ، وبغض النظر عن لغته المدنية والديمقرطية

والتحديثية، يأمل بصنع العجة من دون كسر البيض، وقسم غير محافظ وبغض النظر عن خطابه التعليمي، يظن كسر البيض كافياً لصنع العجة، ومايهمنا نحن في هذه المداخلة، هو صنع العجة ولا نرى سبيلاً غير كسر البيض وتغيير شكل الحكم.

### أ- في تقديس الإنقسام الطائفي

لابد من التمييز الواضح بين التعدد العرقي والقومي في بلدان كثيرة وبين التعدد الطائفي المذهبي في لبنان، بمعنى أن أقلية قومية كبيرة يحق لها تقرير المصير، بينما قرر التاريخ والجغرافيا مصير الأقليات الطائفية والمذهبية، ولا يحق لممثليها التقسيم والإستقلال والفدرلة. فهي بحكم التاريخ والجغرافيا جزء لا يتجزأ من النسيج المتداخل. ففي الحرب الأهلية الممتدة نشطت القوى المتحاربة في فرز المناطق والتصفية الطائفية، لكن سرعان ما امتدت الحرب إلى داخل كل طائفة وإلى داخل كل منطقة. فالحديث الخلاصي حول الفدرالية يخفي جموحاً محموماً للتسلط على كل طائفة ومنطقة وهذا الأمر لا يمر بغير حرب لا تبقى ولا تذر بين المناطق والجماعات الطائفية وفي داخل كل منطقة وجماعة، حتى وإن اتفق كل ممثلي الطوائف على ذلك، لسبب بسيط هو دينامية الشعب اللبناني، فضلاً عن أسباب أخرى تطول المنطقة بأسرها. والحال، بدأت هذه اللغة تدخل إلى أدبيات الأكاديميين بنية حسنة، عبر النقل عن بعض علماء الإجتماع المرموقين في الغرب أحياناً. فقد ورد في البيانات المقدمة إلى المنتدين في ندواتنا عبارة «هل تصلح النسبية لبلد تأسس على فدراليات الطوائف؟»، وعبارة «هل تقود الفدرالية حتماً في لبنان إلى التقسيم؟» وورد في مكان آخر أن الطوائف هي وسيط بين الدولة والمواطن وهي مفاهيم مطروحة للنقاش في هذه الندوات بطبيعة الحال، لكن طرحها للنقاش الحيادي، يتغافل عن الدروس والعبر التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء في الحرب الأهلية الممتدة. والحقيقة أنّ اعتراضنا يتجاوز الإعتراض على الشكل، فهو اعتراض على تقديس الإنتماء الطائفي والمذهبي، وتقديمها على كل ما عداه، جرياً على خطاب الطبقة السياسية الحاكمة والنخب التي تدور في فلكها، بينما واقع حال الناس في بلادنا هو غير ذلك. فالناس المنتمون إلى طوائف ومذاهب وجماعات، هم مثل باقي خلق الله في الأرض، ولعلهم أرقى من بعض شعوب الدول الناجحة، في تعدد انتماءاتهم الإنسانية والقومية والوطنية والثقافية وهم مثل باقي خلق الله يغلبون انتماء على آخر بحسب الظروف التي يعيشونها أو تفرض عليهم. ومن الطبيعي أن يغلبوا غريزة البقاء في الغابة الكونية في الإنغلاق على أنفسهم حيناً، أو في الإنفتاح والتسامح أحياناً أخرى. وقد عاشت الجماعات الطائفية في لبنان كل هذه المراحل قبل أحداث ١٨٦٠ وبعدها، وهي

تعيش اليوم، على الرغم من مدة الإنقسام والتوتر العصبي، إنقلاباً في تغيير الإنتماءات السياسية. فهي لم تغير انتماءاتها المذهبية والطائفية كما فعلت بعض العائلات اللبنانية سابقاً، إنما غيرت تحالفاتها العابرة للطوائف. لكن الجماعات الطائفية ليس أمامها اليوم مجرى يتيح لها التعبير عن انتماءات أخرى إلى جانب الإنتماء الطائفي والمذهبي. فالنظام الذي يفترض به أن ينظم حياتها وأحوال معاشها مسدود أمامها. فهو يتيح لها المشاركة في الإختيار إنما يقفل عليها باب المشاركة بالقرار. وهنا قد يقول قائل لماذا لا تختار من يؤدي بها إلى المشاركة في القرار، وهي حكاية إبريق الزيت. فلو كانت وظيفة الناس والجماعات بناء دولة وإدارتها بالإختيار، فلماذا كل هذه الأوجاع والحروب، فكل شعوب الأرض تختار بشكل أو بآخر حكاماً وممثلين، والقليل من هؤلاء الحكام والممثلين يبنون دولة أو يتيحون لشعوبهم المشاركة بالقرار. وهذا الفرق بين طبقة سياسية متخلفة لا مسؤولة وبين طبقة سياسية مثقفة مسؤولة، فلا يوجد على وجه البسيطة شعب متخلف انما تعج البسيطة بطبقات سياسية ونخب لا تتحمل مسؤولياتها، والمفارقة أنه كلما ضاقت الطبقة السياسية والنخب ذرعاً بتخلف الشعب، كلما عبرت عن ضيق أفقها وقلة طموحاتها التاريخية وكأن في جنبها مسلة.

في واقع الأمر ليست الطوائف وسيطاً بين الدولة والمواطن في لبنان، إنما تخضع الجماعات الطائفية لهدر حقوقها في لا دولة يملكها زعماء وأعيان وأسياد، ملكية خاصة ويتقاسمون المغانم ويمنون على جماعتهم بالخدمات من كيس الثروة العامة. وهم بغالبيتهم ليسوا طائفيي الإنتماء، وهم طائفيو الوظيفة والمصلحة الخاصة. يبعثون بمندوبهم وكبار الموظفين إلى الإدارات العامة ويتفاهمون فيما بينهم على تقاسم الراعي. الطريف انك إذا التقيت أحد كبار الموظفين لبحث مسألة عالقة في إدارته، يحيلك على موظف كبير آخر من طائفتك، على قول «كل عنزة معلقة بكرعوبها».

إن هذه الطائفية الوظيفية والمصلحية بين الزعماء والأعيان، أفضت إلى شكل حكم في لا دولة، يمكن أن نسميها ديمقراطية توافقية من دون أن يغير من المضمون السلطوي شيئاً، سوى أنه أكثر عرضة لعدم الإستقرار الأمني من الاحزاب السلطوية العارية. لان حصة أعيان، تكبر أو تصغر، بحسب ما تكبر أو تصغر حصة أعيان آخرين. فهم يأخذون من حصص بعضهم البعض، ويستعينون بتهييج الجماعات الطائفية على بعضها، ويستجلبون لذلك دعماً خارجياً وامتداداً طائفياً، وليس من السهل ايجاد اتفاق سلمي «جنتلمان» دائم بينهم.

### ب- ازمة تشخيص في الغاء الطائفية والطوائف

القسم الأخر من النخب اللبنانية، يرفع من تأثير الطائفية والطوائف لكي يبسط الحلول المعقدة نسبياً بالميتافيزيقية. يرى أن الطائفية والطوائف، لها القدرة العجيبة الخارقة، هي كجرثومة فتاكة ما إن نقتلها نشفى ونبرأ من العلل. والحال لا تقبل هذه النخب تعدد الإنتماءات للبشر، وتقولب الناس في قوالب حديثة وقوالب أخرى تسميها متخلفة خاصة إذا كانت قوالب دينية. ومهما تعددت مدارس هذه النخب، تعود في مرجعيتها الى المركزية الأوروبية التي مجدت إبادة وهجرة جماعاتها الدينية. لكن الحالة الأوروبية هي حالة استثناء في التاريخ، بل هي حالة شواذ لا تستحق التبجيل والقياس عليه. ففي باقي أرجاء العالم حافظت الشعوب على استمراريتها التاريخية وهي مازالت تطفح بإثنياتها وأعراقها وتعدد أديانها، ومنها من نجح ببناء دولة بدمج الأعراق والقوميات، في مسار بناء الدولة، ومنها من نجح ببناء دولة بصهر الإثنيات والأعراق والأديان بالقمع والإستبداد والتسلط، إنما بغير الإبادة والتهجير. لكن السؤال الأهم هو «هل ألغت أوروبا الصناعية معتقدات شعوبها؟ أو الأهم هل حارب الإصلاحيون والثوريون في أوروبا المعتقدات الدينية وغير الدينية في التمهيد للثورة الصناعية وبناء الدولة القومية؟». لقد قام الإصلاحيون بإجراءات عملية وقام الثوريون بثورة عملية استناداً الى طبقة ثورية هي البرجوازية الصناعية، غير أن الكنيسة ورجال الدين والإقطاع، حاربوا الإصلاحات واتهموا الحركات الإصلاحية والثورية بمعاداة الدين. ولم يكن الثوريون والكثير من الإصلاحيين متدينين، وعبّر الكثير منهم عن آرائهم الشخصية الزمنية (العلمانية)، إنما لم يكن الإنتماء الديني هدف حربهم. وقد حافظت الثورة الفرنسية، أكثر الثورات الأوروبية جذرية ضد رجال الدين والكنيسة، على حرية المعتقد الديني وعلى حرية التعبير وحرية التنظيم، وهي حريات تتخطى الحريات الفردية والشخصية.

إستند الإصلاحيون والثوريون في إجراءاتهم العملية لبناء الدولة المدنية، على فلسفة تقول إن الناس لا يغيرون معتقداتهم بجرثومة الوعي الذهني مقابل جرثومة التخلف المفترض، إنما يغير الناس سلوكهم الذنبي إذا تغيرت أحوال معاشهم، فيغلبون انتماء أعلى على انتماء أدنى، من دون أن يتخلوا عن أي من الإنتماءات. والإنتماء الذنبي دينياً كان أو شوفينياً يبطل مفعوله في ظروف، ويشتد سعيره في ظروف أخرى. وفي أي حال عندما نسمع ساركوزي يتحدث بانبهار في الكنيست الإسرائيلي عن عظمة الدين اليهودي في صنع التاريخ الإنساني، لا يسعنا إلا أن نتساءل ما إذا كانت الثورة الفرنسية نجحت طويلاً في إبطال مفعول الإنتماء الديني المتعصب.

إن نخبنا غير المحافظة في لبنان، لا تقترح غير إلغاء الطوائف والإنتماء الطائفي، بالتعليم ونشر الثقافة التنويرية، ولا ندري لماذا لم تستطع هذه النخب أن تلغي التعصب الطائفي بين المتعلمين وحملة الشهادات العليا وبعضهم كتب أطروحة الدكتوراه في مساوىء الإنتماء الطائفي. ذلك أن المعتقدات لا تلغى بمعتقدات بديلة سوى قلة قليلة وإلى حين، ثم ان الإصلاح ليس عملية ذهنية يقوم بها مثقفون متنوّرون، إنما هي عملية إجرائية تقوم بها الدولة والنخب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والروحية، ويؤيدها ويدافع عنها رجال الفكر ويكتبون عنها ويؤرخون لها وينشرون ثقافتها. ففي لبنان طاقات رجال الدولة وطاقات نخب إقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وروحية وكذلك طاقات المجتمع المدني والأهلي والقطاعات الإنتاجية، يمكنها إذا اجتمعت على إجراء محدد، أن تلج معترك حل أزمة الحكم وبناء الدولة. وبهذا الصدد نقترح:

## التغيير المطلوب

تغيير شكل الحكم إلى حكم رئاسي منتخب مباشرة من الشعب بالإقتراع المباشر، على أن يحتفظ شكل الحكم بتمثيل الجماعات الطائفية في مجلس النواب والحكومة. على أننا نتمسك بالنسبية في الإنتخابات النيابية على أساس لبنان دائرة واحدة. غني عن البيان ما أوضحناه في هذه المداخلة حول بناء الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية والدفاعية، لاسيما فصل مؤسسات الدولة واستقلالها عن الطبقة السياسية وحياديتها تجاه الجماعات الطائفية، وتكريس وظيفتها الطبيعية على أساس الحقوق. وفي هذا السياق نرى أن لبنان بدأ بتجربة ناجحة بعد حرب ٥٨ عندما أرست الشهابية إطارات مؤسسات قلمت أظافر الطبقة السياسية، وهي مؤسسات ما زالت صالحة لإعادة البناء على الرغم من الخراب الذي ألحقه بها هروب الطبقة السياسية. لكننا نرى ان الاصلاحات الشهابية لم تذهب بعيداً في حماية المؤسسات وقد اعتمدت على التحالفات السياسية وعلى الجيش والقوى الأمنية ولم تُتح مجالاً للشعب في حق تقرير السياسات.

ان انتخاب رئيس مسؤول أمام الشعب مباشرة، يمكن ان يكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الحكم اللبناني منذ الاستقلال حتى اليوم. فالعودة الى الشعب في استفتاء عام وفي انتخابات رئاسية مباشرة تحدّ كثيراً من التدخل الخارجي في الانتخابات الرئاسية- وهي انتخابات تتم دوماً في لبنان على وقع حرب أهلية -وتحدّ أيضاً من احتكار الطبقة السياسية لتقرير مصير الشعب اللبناني وكيانه السياسي.

المهم أن الانتخابات الرئاسية المباشرة تفتح مجرى هواء صحي في نفق السلطة الملوّث. فهي تتيح لأي مواطن تحمّل المسؤولية المباشرة في اختيار السلطة

التنفيذية الأولى وتتيح له المحاسبة وإعادة الاعتبار للسياسة والفصل السياسي بصفته حق طبيعي ومسؤولية وطنية، وليس كما توصف اليوم في خطاب السياسيين ولغة العامة بمعنى سمسرة ومصالح شخصية.

يمكن أن يلحظ تغيير شكل الحكم الى نظام رئاسي، إمكانية إجراء استفتاء عام بعد انقضاء نصف ولاية الرئيس إذا طلب ثلثا أعضاء البرلمان إجراء استفتاء، ويمكننا ان نطمح بأن يتم الاستفتاء بطلب من ٤٠٪ من المواطنين المقترعين. ففي بعض بلدان أميركا الجنوبية يمكن أن يجري الإستفتاء بطلب من ٨٥٪ من المواطنين.

نعتقد أن الاجراء بتغيير شكل الحكم الى نظام رئاسي، لا يغير شيئاً أساسياً من تمثيل الجماعات الطائفية في الحكم. فالرئيس المنتخب يضطر الى تشكيل الحكومة من ممثلي الجماعات الطائفية في البرلمان والحصول على ثقته، لكنه إجراء يحرر رأس السلطة التنفيذية من قبضة ممثلي الجماعات الطائفية اعتماداً على التأييد الشعبي المباشر، ويحرّر في الوقت نفسه المواطنين من قبضة الأعيان والأسياد، في مسؤولية رأس السلطة التنفيذية أمامهم مباشرة.

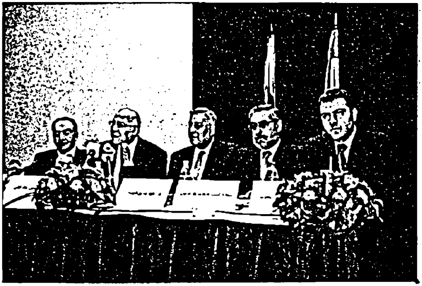
أعتقد أننا بعد أن عانينا من كل ما عانيناه في لبنان بسبب أزمة الحكم الدائمة، آن لنا أن نتفق على إجراء عملي وعلى آلية تغيير تتيح مشاركة الشعب بالقرار وتحمل المسؤولية. آن لنا أن نقتنع أنه إذا ما أتيحت حرية القرار للمواطنين، تبدأ عملية كسر الحلقة المفرغة، فلا يجوز أن نتغنى بأن الشعب هو مصدر السلطات، ولا نتكل على الإرادة الشعبية في إعادة بناء الدولة وحل أزمة الحكم.

أرجو أن نناقش هذا الإقتراح بجدية، فالمداخلة لا تسمح بعرض كل الافكار والتفاصيل المتعلقة به.

# المؤتمر في صوَر

## المحور الأول

## النظام السياسي في لبنان: معضلات التوصيف والتحديد



من اليسار: سعيد، قباني، بوحبيب، بقرادونيان، يعقوب



جانب من الحضور

## المحور الثاني

## التطور التاريخي للنظام السياسي اللبناني: من المتصرفية الى الطائف



من اليسار: الصايغ، سبيتي قاسم، الزين



جانب من الحضور

# المحور الثالث

## الأنظمة الديموقراطية في المجتمعات التعددية



من اليسار: تقي الدين، الصلح، كيوان، مسرة



جانب من الحضور

## المحور الرابع

## ركائز الديموقراطية التوافقية



من اليسار: سليمان، حبيقة، سعادة، سعد



جانب من الحضور

# الملاحق

ملحق رقم ١

## التوافقية:

## انتقادات منهجية ومعرفيّة*

تنصبّ الإنتقادات على الشكّ بمدى صواب النمذجة التي إعتمدها الديموقراطيون التوافقيون والتفريق بين الأنظمة التوافقية من جهة، وأنظمة الديموقراطية الأكثرية من جهة أخرى، وتتناول أكثر هذه الإنتقادات الجوانب التالية:

١- الأمثلة التي اختارها ليبهارت كأساس لبلورة مفهوم الديموقراطية التوافقية. ويعتقد بعض النقّاد أن هذه الأمثلة، سواء كانت أوروبية أو من العالم الثالث، لا تقدّم تفسيراً أو تبريراً كافيين لهذا المفهوم. ففي تقدير بعض النقّاد أنّ هولندا لا تصلح كنموذج للديموقراطية التوافقيّة لأنّها لم تكن منقسمة على النحو الذي يصفه ليبهارت، وأنّ احتمال تشطيرها كان محدوداً إذ إنّه مقابل الإنقسامات اللغويّة والدينيّة العمودية التي طبعت مجتمعها، كانت هناك إنقسامات أفقيّة اجتماعية ودينية أدّت إلى الحد من فاعليّة الإنقسامات الأولى. كذلك يرى باري أن سويسرا لا تصلح نموذجاً للديموقراطية التوافقية بحسب تعريف التوافقيين لأنّها تعتمد إعتماداً كبيراً على الآليات الإستفتائية في إتخاذ القرارات. والإستفتاء هو أداة لإستطلاع أراء الأكثريّة وللأخذ بما تقرّه وليس للتوصّل إلى الإجماع.

أخيراً لا آخراً يلاحظ بعض النقّاد أن الدراسات الأمبيريقيّة لا تؤيّد الإستنتاجات والدروس التي ذهب إليها الديموقراطيّون التوافقيّون. فهم لا يعتبرون لبنان نموذجاً يدلّ على نجاح الديموقراطية التوافقيّة في تأمين توطيد الديموقراطية في المجتمعات التعدّدية. إنّه على العكس من ذلك، وبسبب النزاعات المسلّحة التي تخلّلت تاريخه، دليل على فشل الديموقراطية التوافقية في تحقيق هذه الغاية. من هنا يصف سارتوري

---

* رغيد الصلح وجويل بطرس: الديموقراطية التوافقية: بطاقة تعريف، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية (آب ٢٠٠٨).

إضافة لبنان إلى الديموقراطيات الناجحة «مغامرة» من الوجهة العلميّة والمعرفيّة. وتنطبق هذه النظرة أيضاً على تجربتي قبرص ونيجيريا اللتين انهارتا خلال فترة قصيرة نسبيًا.

٢- إضافة إلى التساؤل عن مطابقة الأمثلة الأوروبية الأصليّة لنموذج الديموقراطية التوافقية، فإن بعض علماء الإجتماع ينتقد إستنباط المفهوم أساساً من دراسة الأمثلة الأوروبية على حدة، ثم نقله وتطبيقه من بعدها على دول غير أوروبية وخاصة لبنان وماليزيا. وهذا النهج جعل البعض يشكك في مدى صواب ما يقوله الديموقراطيّون التوافقيّون حول صلاح نموذجهم للدول الاوروبيّة وغير الأوروبيّة على حدّ سواء.

٣- ينتقد بعض علماء الإجتماع ما يعتبرونه شططاً في تعميم نموذج الديموقراطية التوافقيّة وتعظيم منافعه وتحويله إلى نظريّة كاملة. فجيوفاني سارتوري، مثلاً لا يرى ضيراً في إقتراح الديموقراطيين التوافقيين الأخذ بهذا النموذج في المجتمعات التي تشتدّ فيها الإنقسامات الفئويّة والمهدّدة بفقدان الإستقرار والديموقراطية. ولكنّه يرى أن الديموقراطيين التوافقيين باتوا ينزعون دون مسوّغ علمي مقبول إلى تعميم هذا النموذج على كافة المجتمعات معتبرين أنه يُفضَّل، من جميع النواحي وفي كافة الحالات، نظام وستمنستر أيّ النظام الأكثري.

٤- من الناحية المنهجيّة أيضاً يأخذ بعض الناقدين على الديموقراطية التوافقية أنّها تفتقر إلى بنية فكريّة متينة، فهي تتأرجح بين الأرادويّة والتحتيميّة في تحديدها لدور العوامل الحاسمة في التغيير. فمن جهة، يقول ليبهارت إن الإنتقال إلى الديموقراطية التوافقية لا يخضع لقوانين الحتميّة الإجتماعية أو التاريخيّة، وأنّ هذا التغيير هو شأن انساني يمارسه المواطنون، أو بالأحرى النخبة كخيار عقلاني وفعل إرادي حرّ. من جهّة أخرى، يبدو الإنتقال من الديموقراطية التوافقيّة وكأنّه حتمي ونتاج صيرورة ديالكتيكية. فالديموقراطية التوافقية تنفي أوّل الأمر حكم الإستبداد، ثم لا تلبث بعد ذلك وبعد نجاحها أن تنفي نفسها بنفسها، وأن تهيّء الظروف للإنتقال إلى نمط آخر من الأنظمة الديموقراطية.

٥- فضلاً عن التأرجح بين الإرادويّة والتحتيمية، فإنّ بعض نقّاد الديموقراطيّة التوافقيّة يقولون إنها تفتقر إلى السببيّة إذ لا تلقي ضوءاً كافياً على العوامل التي تسهّل وتسمح بقيام أنظمة الديموقراطية التوافقية. ليبهارت يعدّد بعض العوامل التي تساعد وتهيّء لولادة هذه الانظمة واستقرارها ولكنه لا يعتبرها ضرورية ولا كافية لها، وبذلك يتجنّب إلقاء الضوء - من وجهة نظر التوافقيين - على العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في التأثير على مستقبل الديموقراطية التوافقيّة. إنه لا يساعد على اكتشاف

المحفّزات التي تدفع ببعض النخب إلى التوافق، بينما تجعل بعض النخب الأخرى تمتنع على الوصول إلى هذا النهج. في هذه الحالة يجد علماء الإجتماع صعوبة بالغة في مناقشة المفهوم في غياب معرفتهم بالشروط التي تؤثّر على نشوء هذه الانظمة وتطوّرها. فكيف لهم أن يتنبّأوا - وهذا جزء من مهامهم - بإمكانية نجاح تجربة الديموقراطية التوافقية في دولة من الدول إذا لم يعرفوا سلفاً العوامل التي تحدّد أو تؤثّر تأثيراً حاسماً على مستقبل مثل هذه التجارب؟

٦- الموقف من النخب: يجد ناقدو الديموقراطية التوافقية في موقفها تجاه النخبة ودورها في الحياة العامة ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان هذا النموذج من الانظمة فعلاً ديموقراطي، وهو في تقدير الناقدين يفسح مجالاً للعديد من الإنتقادات تتناول رأي التوافقيين في دور النخبة تحديداً من أهمّها ما يلي:

أ- المبالغة في تعظيم دور النخبة: إذا كان من دور حاسم في قيام الديموقراطية التوافقية فإن التوافقيين يسندونه إلى النخبة. ويصل بعض التوافقيين، في نظر ناقدين للديموقراطية التوافقية، إلى حدّ الإسراف في إعطاء النخبة الدور الحاسم في صناعة القرار وإدارة البلاد، بل وفي تقرير مصير الأوطان والشعوب. فبيدها هي الحفاظ على الوحدة الترابيّة والوطنيّة للدولة، وبيدها تفكيك هذه الوحدة وتحويلها إلى دول متعدّدة. ناقدو الديموقراطية التوافقيّة يعتبرون إعطاء النخبة مثل هذا الدور الحاسم خطأ معرفي وقيمي.

من الناحية المعرفيّة يبدو تزويد النخب بالقدرات الحاسمة مبالغة وتقييماً خالياً من الواقعية. لو كانت النخبة التشيكوسلوفاكية، مثلاً، تملك هذه القدرات عام ١٩٣٨، فهل كانت قادرة على منع هتلر من اجتياح بلادها؟ لقد مثّل العامل الخارجي أنذاك، وفي ظل ظروف دوليّة مؤاتية، وانقسام اثني داخل المجتمع التشيكوسلوفاكي عوامل عطلت مفعول النخبة التشيكوسلوفاكية وحدّت من قدرتها على الدفاع عن النظام الديموقراطي.

ب- النظرة المتفائلة إلى دور النخبة: ويأخذ الناقدون هنا على الديموقراطيين التوافقيين أنّهم يسبغون دوماً على النخب الحاكمة سمة الصلاح والرشد إذ أنّها تسخّر الصلاحيات التي تملكها للحفاظ على الوحدة الوطنية. ولكن هذه نظرة مبتسرة وغير واقعية، في نظر ناقدي الديموقراطية التوافقيّة. فكثيراً ما تلعب النخب دوراً رئيسياً بولادة واذكاء النزاعات والولاءات الفئويّة. هذه النزاعات والولاءات هي منتجات تاريخية تشكّلها عمليات التصنيف الإداري والتنشئة الإجتماعية والتعبئة السياسية كثيراً ما

تكون من نتاج النخب السياسية. وبمقدار ما للنخب من دور في ولادة هذه الولاءات، فإنّها تتحمّل مسؤولية نتائجها واستمرارها.

هذا التوصيف الأخير ينطبق على الطائفيّة في لبنان، كما يراه ناقدو الديموقراطية التوافقية. إذ يعتقد الكثيرون أن الإنقسامات الطائفيّة لم تكن معطى تاريخياً سعت الدول اللبنانية إلى الحدّ منه واحتوائه عن طريق الديموقراطية التوافقية. بل إن الدولة، أو بالأحرى النخب - المحليّة أو الخارجيّة - التي تعاقبت على حكمه هي التي أسّست الطائفيّة وعمّقت جذورها ورسّختها. فالسياسة في إمارة جبل لبنان لم تكن تنافساً وصراعاً بين الطوائف بل بين جماعات غير طائفية وغير دينية.

وكان من المستطاع أن يستمرّ الصراع سياسي الطابع لو لم تتدخّل الدولة فتسبغ الطابع الطائفي على السياسة وتشجّع الطائفيين على حساب غير الطائفيين. وكما غذّت النخب الحاكمة الصراع الطائفي. فبإمكانها أن تضع حدّاً له وبالتالي تزول المبرّرات لاستمرار الديموقراطية التوافقية والشراكة بين الطوائف.

ج- يرى نقّاد للديموقراطية التوافقية أن التسليم بدور النخبة الحاسم وتفويضها قيادة البلاد كما هو الأمر في النظام التوافقي هو أيضاً خطأ قيمي يتنافى مع مبادئ رئيسية من مبادئ الديموقراطية. إنّه يتنافى مع مبادئ المساواة والشفافية وتغليب الصالح العام على المصالح الفئويّة. وخلافاً لما يفترضه الديموقراطيون التوافقيون، يرى النقّاد أنه ليس هناك من ضمانات حقيقيّة تمنع تحوّل النخبة الحاكمة وفي الإطار الإئتلافي، من نخبة متنوّعة وتعددية ومنفتحة وهي صفات تسم النخب الديموقراطية، إلى نخب متماسكة، موحّدة ومغلقة كما هو الأمر في نخب الأنظمة المطلقة.

هذا ما أكّدته تجربة فنزويلا في الخمسينات حيث تحوّلت المشاركة بين أطراف النخبة الحاكمة إلى محاصصة والتوافقية إلى توافق على إقتسام المنافع، بحيث ذهب القسم الأكبر من الحصص والمنافع إلى تلك النخبة وليس إلى الأفراد العاديين الذين ينتمون إلى فئات المجتمع المختلفة.

د- كذلك يرى النقّاد أنه فيما تشدّد سائر مدارس الديموقراطية على مسألة التنافس وتعتبره أساساً من أسسها، فإن التسليم بدور النخبة يتنافى مع مبدأ التنافس. ويشكّك النقّاد بصورة خاصّة في فكرة التحالف الكبير التي تؤدّي إلى إلغاء المعارضة أو إلى تهميشها والحدّ من قدرتها على الإضطلاع بدورها كبديل ذي صدقيّة عن الفريق الحاكم.

٧- يخشى الناقدون الليبراليون من أن تؤدّي الديموقراطية التوافقية بما تنطوي عليه من إعطاء صلاحيات واسعة للجماعات الوسيطة بين الدولة والمواطن إلى الإنتقاص من الحريات الفردية لحساب تلك الجماعات.

٨- وينتقد معنيون بالسلم الأهلي الديموقراطية التوافقية كحلّ للنزاعات الفئوية إذ إنّهم يشكّون في قدرتها على احتوائها وتحويلها من صراعات دامية ووجودية إلى مجرّد تنافس سياسي يتمّ في الإطار الديموقراطي. وفي هذا المجال ارتأى إدمون ربّاط أنه ينبغي عدم التعويل على نجاح الديموقراطية التوافقية في احتواء العصبيّات الفئويّة في الدول الأوروبية. ففي هذه الدول لم تكن العصبيّات راسخة كفاية كي تتحدّى المتغيّرات التاريخية. بالمقارنة، فإن هذه العصبيّات هي متجذّرة في لبنان بحيث يصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل التغلّب عليها في إطار التنظيم الديموقراطي التوافقي.

إن الديموقراطيين التوافقيين يملكون أجوبة على كلّ من هذه الإنتقادات. أهمّ هذه الأجوبة هو أنّهم لا يعتبرون أن الديموقراطية التوافقية تدّعي أنّها تقدّم النظام الأمثل أو أنّها تعِدُ بالجمهورية الفاضلة، ولكنّ النظام الديموقراطي التوافقي هو مثل النظام الديموقراطي عموماً، يقدّم النظام الأقل ضرراً بالمجتمعات. ويعتبر التوافقيون أن النظام الذي يرسمون معالمه هو الأفضل بالمقارنة مع الأنظمة الأخرى البديلة.

ملحق رقم ٢

## من الديموقراطية التوافقية إلى النظام البديل*

اعتبر الكثيرون ان الديموقراطية التوافقية هي نموذج مؤقت من نماذج الحكومات الديموقراطية. واعتبر البعض من هؤلاء ان الانتقال إلى نظام ديموقراطي آخر هو ممكن، بينما اعتبره البعض الآخر انه ليس ممكناً فحسب بل ضروري ايضاً على اساس ان الديموقراطية التوافقية لا تقدم النموذج الافضل للنظام الديموقراطي. وكان اصحاب القرار والنخبة السياسية في لبنان منحازين بصورة عامة، إلى هذا الرأي الاخير.

لقد تجلى هذا الانحياز في مراحل ومناسبات عديدة بدءاً من مرحلة الانتداب. ففي تلك المرحلة صدر الدستور اللبناني لكي يرسي في المادة ٩٥ اساس الديموقراطية التوافقية اذ اقر تمثيل «...الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة» وكذلك «بتشكيل الوزارة». الا انه في نفس الوقت اعتبر هذا التدبير الدستوري نافذاً «بصورة مؤقتة». فضلاً عن ذلك، فقد تضمن ما يعكس نظرة حذر تجاه فكرة مراعاة الطوائف اللبنانية اذ ألزم الدولة بالاخذ بها شرط الا «...يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة».

تكرر التاكيد على الطابع المؤقت لهذه الصيغة الدستورية عام ١٩٤٣ بعد ان حذفت منها ومن كافة المواد الدستورية الاخرى اية اشارة إلى نظام الانتداب الفرنسي. وفي هذا المفصل المهم من تاريخ لبنان، عكس البيان الوزاري الاول موقف النخبة اللبنانية السياسية السلبي تجاه فكرة التوافق الطائفي اذ اعتبر ان ساعة الغاء الطائفية سوف تكون ساعة وطنية مباركة.

---

* رغيد الصلح وجويل بطرس: الديموقراطية التوافقية: بطاقة تعريف، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية (آب ٢٠٠٨).

وبعد قرابة نصف قرن من الزمن بدا وكأن لبنان اقترب من ساعة اليقظة المتوخاة في الوثائق الرسمية اذ تبنت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي اقرت في اللقاء النيابي المنعقد في الطائف خلال شهر تشرين الاول ١٩٨٩ هدف الغاء الطائفية السياسية. وتكرس تبين هذه المواقف والنصوص الدستورية ان النخبة السياسية اللبنانية لبثت تعتبر النظام السياسي اللبناني مؤقتاً، وان النظام السياسي القائم على الحريات الفردية والمساواة كما هو الامر في دول الديموقراطية الاكثرية او التنافسية هو الافضل والارقى.

الا ان هذه القناعة العامة لم تحسم الجدل حول مستقبل الديموقراطية التوافقية في لبنان فضلاً عن انها لم توضح بصورة جلية نوع النظام السياسي البديل. فعلى هذا الصعيد برزت مقاربات ومدارس متعددة يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى مدرستين رئيسيتين:

أ- المدرسة الاولى

اصلاح وتطوير الديموقراطية التوافقية

سعت إلى اصلاح النظام السياسي عن طريق اصلاح الديموقراطية التوافقية نفسها. ويبرز بين الديموقراطيين التوافقيين رأيان رئيسيان تجاه مسألة مستقبل الديموقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية. الرأي الاول يقول بإمكانية اصلاح الديموقراطية التوافقية من داخلها وعلى نحو يرسخها كنظام يحفظ الاستقرار الديموقراطي. وفي هذا السياق يتقدم ليبهارت ببعض المقترحات لاصلاح انظمة الديموقراطية التوافقية في العالم بهدف تحويلها إلى انظمة قابلة للتطبيق خارج اطار الدول الستة او السبعة التي استنبط من تجاربها نموذج الديموقراطية التوافقية. وهو يعتقد ان الحروب التي وقعت في لبنان لا تلغي اهمية التجربة اللبنانية كنموذج للديموقراطية التوافقية. ويدعم ليبهارت هذا التقييم بالعودة إلى سنوات كثيرة سبقت الحروب وطبقت خلالها الديموقراطية التوافقية في لبنان بنجاح. الا انه يعتبر ان النظام اللبناني يشكو، بصورة خاصة، من الجمود والتصلب المؤسسي، وان المؤسسات التوافقية فيه لم تتطور مع تطور الاوضاع في البلاد. ويعزو ليبهارت الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار الذي اصاب لبنان خلال السبعينات والثمانينات إلى هذه الثغرات المخصوصة وليس إلى فشل نظام الديموقراطية التوافقية بصورة عامة التي تبقى في نظره صالحة للتطبيق في لبنان. بيد انه سعياً وراء تخليص لبنان من ازماته ومتاعبه، يعتقد انه على لبنان ان يفيد من تجارب الدول الاخرى التي طبقت الديموقراطية التوافقية.

وكما هو الامر مع ليبهارت، يرى انطوان مسرة انه من الممكن ومن الواجب تطوير الديموقراطية التوافقية في لبنان وغير لبنان من المجتمعات التعددية. وهو يعتبر ان لبنان مؤهل بحكم تجربته السياسية الغنية للمساهمة في هذا التطوير، وفي بلورة العديد من المفاهيم التوافقية مثل الائتلاف الحاكم.

الرأي الثاني الذي يعتنقه بعض الديموقراطيين التوافقيين يعتبر ان السير بالديموقراطية التوافقية إلى آخر الطريق يؤدي إلى نفي الديموقراطية التوافقية لنفسها بنفسها. وتسريعاً لهذا المسار الديالكتيكي يدعو اصحاب هذا الرأي من التوافقيين هنا على اهمية افساح المجال امام كل طائفة دينية لكي تشكل احزابها الناطقة باسمها وتختار قيادتها، بصورة حصرية، في السلطة. وخلافاً لما يعتقده البعض، فان حرمان هذه الجماعات الدينية والاثنية من تشكيل احزابها المستقلة والخاصة بها واختيار قيادتها، كفيل بان يؤدي إلى تعميق تعصبها الفئوي وغربيتها عن الآخرين وعن الوطن، وإلى تغذية نزاعاتها الانفصالية. ويشتد هذا النزوح عندما تشعر هذه الجماعات ان مشاركة جماعات اخرى في تكوين التشكيلات السياسية وفي اختيار القيادات وبلورة البرامج والمطالب تمنعها من التعبير بدقة عن حاجاتها وعن اختيار قياداتها التي تعبر بصراحة عن هذه الحاجات والتطلعات.

من المستطاع الاشارة هنا إلى التجربة الماليزية كنموذج لهذا التحول الديالكتيكي للديموقراطية التوافقية. فالماليزية كانت تحكم منذ عام ١٩٧٤ من قبل الجبهة الوطنية وهي تحالف تنطبق عليه مواصفات الائتلاف الكبير. ضمت الجبهة الحاكمة احزاباً وجماعات عبر كل منها عن المكونات الاثنية والدينية للمجتمع الماليزي (المالاويون، صينيون، هنود، مسلمون، كونفوشيون، بوذيون الخ...) وتمكن هذا الائتلاف من الاضطلاع بدور «كارتل حاكم» لأنه استطاع في كافة الدورات الانتخابية ان يفوز بأكثرية نيابية تجاوزت الثلاثين من اعضاء المجلس مما مكنه من بسط سيطرة شبه مطلقة على الدولة. وفي الانتخابات الاخيرة التي جرت خلال شهر آذار من العام الحالي، خسر الائتلاف الحاكم الاكثرية المطلقة التي كان يتمتع بها، ولم يعد باستطاعته ان يمارس دور الكارتل الحاكم.

البعض يعزو هذا التحول إلى الاتجاه المتزايد داخل الجبهة الوطنية الحاكمة إلى تعزيز نفوذ المالاويين على حساب الصينيين والهنود، وإلى ردة فعل قوية لدى الآخرين ضد هذا التمييز. هذا التفسير يحول التجربة الماليزية إلى نموذج على فشل الديموقراطية التوافقية في ماليزيا، وعلى فشلها بصورة خاصة في تأمين مرور آمن، سلمي وديموقراطي لماليزيا من نظام الديموقراطية التوافقية إلى نظام بديل. غير ان البعض الآخر يلاحظ من قرائته لنتائج الانتخابات ان الائتلاف الحاكم فقد سيطرته

المطلقة على البرلمان لأن اعداداً كبيرة من المالاويين انقلبوا عليه ايضاً وليس بسبب الناخبين الصينيين والهنود فقط.

بحسب هذا الاستنتاج الاخير، فإن التحول في ماليزيا يدل على ان الديموقراطية التوافقية الماليزية نجحت إلى درجة انها الغت نفسها بنفسها.

بصرف النظر عن دروس التجربة الماليزية التي لم تتبلور بعد، فإن البعض من اللبنانيين يرى في المرحلة الشهابية ما يعزز الاعتقاد بأن «السياج الجيد يخلق جيراناً جيدين» كما يقول التوافقيون. فخلال تلك التجربة تمت مراعاة «العوائل الروحية اللبنانية» بدقة. وكان مؤيدو هذه السياسة يلاحظون خفوت الولاءات الفئوية وتراجعها، كما يلاحظ بعض دارسي هذه التجربة.

تأسيساً على تلك التجربة وعلى الواقع الحالي في لبنان، يعتقد هؤلاء ان ترك المجال لكل جماعة دينية او اثنية لكي تختار ممثليها بصورة حصرية سوف يؤدي إلى اضعاف العصبيات الطائفية التي تكونت مع الزمن وليس العكس، وإلى تحويل الصراع والتنافس بين الطوائف إلى تنافس داخل الطوائف. هذا النمط الاخير من التنافس من شأنه ان يفسح المجال امام المتنافسين لكي يبنوا تحالفات ما فوق طائفية تأخذ في نهاية المطاف طبعاً وطنياً عاماً.

### ب- المدرسة الثانية

### استبدال الديموقراطية التوافقية

اعتبرت هذه المدرسة ان الديموقراطية التوافقية هي اقرب إلى ان تكون ضرورة مؤقتة اذا كان لها ضرورة أساساً، وان الاصلاح يقضي بالانتقال إلى نظام بديل. هذا الانتقال لا يتم تلقائياً كما يقترح بعض منظري المدرسة الاولى، وانما يتطلب هندسة سياسية واسعة يضطلع بها اصحاب القرار في الدول المعنية بقصد الحفاظ على وحدتها المجتمعية ونظامها السياسي وطرح معنيون بالديموقراطية والتحول الديموقراطي أنماطاً متعددة للانتقال إلى النظام البديل وخاصة النموذجين التاليين:

**النموذج الصهري:** تطبيق هذا النموذج اقتضى هندسة سياسية محكمة وتتسمى بالمركزية العالية. واستخدمت النخب السياسية التي اخذت بهذا النموذج «التوحيد من فوق» كاستراتيجية لتحقيق هدفها. ويدعو متبنو هذا النموذج مثل فرنسيس فوكوياما إلى احياء التقاليد الجمهورية الفرنسية التي ترفض الاعتراف بأية هوية مجتمعة غير الهوية الوطنية وتستخدم سلطة الدولة لصهر المواطنين. وفي سياق تحقيق هذا الهدف

يغدو تحويل الانتماء الوطني إلى ما يشبه العقيدة الدينية المدنية امراً اجابياً ويساهم مساهمات كبيرة في صهر الجماعات المختلفة في الاطار الوطني العام. ويلاحظ فوكوياما ان تجليات هذه العقيدة في الحياة الاميركية مثل حفلات رفع الراية الوطنية، ومراسم الحصول على الجنسية الاميركية، واحتفالات الرابع من تموز، عمقت من الولاء الوطني على حساب الانتماءات العريقة والدينية والاجتماعية المتنوعة التي تسمى فئات الشعب الاميركي.

كذلك يعتبر متبنو هذا النموذج ان اقتصاد السوق ساهم في انجاح النموذج الصهري. فاقتصاد السوق يقود إلى الازدهار وإلى توفير فرص العمل للمواطنين وللمقيمين. والعمل يعمق شعور المواطن بكرامته كفرد وبدوره في المجتمع ويساعده على التحلل من شبكة العلاقات التقليدية التي تشده إلى التجمعات الفئوية. كما ان العمل يعمق ارتباطه بالمجتمع الذي وفر له الفرصة لكي يكون منتجاً. كذلك اعتبر فوكوياما ان التعليم سوف يقوم بدور رئيسي في هذا التحول. ولقد استلفته انه حتى المدارس الكاثوليكية والبروتستانتية التي نشأت في بلجيكا وهولندا ما لبست ان تحولت إلى مدارس غير دينية لكي تساهم في التنشئة الوطنية.

فضلاً عن هذا وذلك، يدعو فوكوياما القائمين على هذا النموذج إلى تنمية الثقافة الوطنية وعدم الرضوخ لتداعيات عصر ما بعد الحداثة ومنها هيمنة النظرة النسبية التي تجعل المواطنين يأنفون من الالتزام بالقيم الخلقية ويتحولون من الولاء للوطن. وتنمية الثقافة الوطنية تقترن عنده بمناقشة كافة القضايا المتعلقة بصيانة وضمان تماسك ووحدة المجتمعات وحرية افرادها بدون تحرج وبوضوح.

ان هذه التطبيقات لا تختزل برنامج الصهري الذي طبق عند قيام الدولة القومية الحديثة، فاليها يضيف روبرت دال جوانب اخرى لهذا البرنامج منها انه طبق احياناً بالاكراه والعنف، وانه رمى إلى ارضاخ سائر المواطنين إلى الثقافة السياسية والعامة الغالبة.

**النموذج الاندماجي:** اعتمد مطبقو هذا النموذج هندسة سياسية معتدلة من اجل الحفاظ على الاستقرار الديموقراطي في المجتمعات التعددية. وخلافاً للاستراتيجية التي اعتمدها مؤيدو نموذج التوحيد من فوق وباستخدام اساليب الاكراه احياناً، فإن مؤيدي هذا النموذج اثروا استخدام هندسة سياسية تقوم على تشجيع التحولات السياسية المهيئة لولادة نظام سياسي بديل عن الديموقراطية التوافقية وتهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة لمثل هذه التحولات. وأفاد متبنو هذا النموذج من نموذج الاندماج المجتمعي الهندي بصورة خاصة. وقدم دعاة النموذج الاجتماعي مقترحات متعددة

بصدد الهندسة السياسية المطلوبة كان من اهمها ما يلي:

أ- تشجيع الهيئات المعبرة عن المصالح الاجتماعية في المجتمعات التعددية على اساس ان هذه الهيئات قادرة على اختراق الشرانق الدينية والمذهبية والاثنية التي تنشأ في تلك المجتمعات ومن ثم التخفيف من التمحور حولها.

ب- العمل على تخفيف الفوارق الطبقية بين المواطنين كي لا تتسلل النزاعات الفئوية واللاوطنية عبر هذه الفوارق.

ج- الاعتراف بالفوارق الثقافية بين مكونات المجتمع ولكن مع العمل على حصرها في اطار فني ووظيفي والحد من طابعها السياسي.

د- تشجيع وتنمية التحالفات العابرة للطوائف قبل اجراء الانتخابات العامة وليس بعدها. فهذا التشجيع يضعف من جاذبية الدعوات الفئوية وتأثيرها على الناخبين ويعزز حظ الجماعات الوطنية في الفوز بالمباراة الانتخابية.

النموذج اللبناني: وثيقة الوفاق الوطني

تبلور هذا النموذج في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ومن بعده في الدستور اللبناني الجديد (الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري رقم ١٨). ولقد اتفقت الوثيقة والدستور على وجوب العمل على الغاء الطائفية السياسية ولكن وفق خطة مرحلية. وحددت الوثيقة والدستور عدداً من الاجراءات التي وجب تنفيذها بغرض الوصول إلى ذلك الهدف الا وهي:

- اضطلاع مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالاضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. وحددت الوثيقة مهمة هذه الهيئة بدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

- الغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات العامة

والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الاولى وما يعادل الفئة الاولى فيها. وروعي ان تكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

- انتخاب مجلس نواب على اساس وطني لا طائفي

- استحداث مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية على ان تنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية

- وتضمنت الوثيقة مقترحات متعددة ترمي إلى الخروج من نظام الديموقراطية التوافقية كما عرفه لبنان منذ ان نشأت الدولة اللبنانية. وتناولت هذه المقترحات بعض الجوانب الادارية والقضائية والاجتماعية والتربوية والاعلامية، الا ان الدستور الصادر في حينه لم يتناولها.

يبدو انه كان هناك اتفاق بين اللذين وضعوا الوثيقة والدستور من الزعماء اللبنانيين على تنفيذ هذه الاجراءات وادخال تعديلات دستورية جديدة، خاصة بعد تطبيق البند المتعلق بانسحاب الجيش السوري من الاراضي اللبنانية، بحيث تكرس مجمل الاصلاحات التي جاءت في الوثيقة. ولما لم يتحقق الشرط المتفق عليه كمقدمة لتوسيع نطاق التغيرات الدستورية التي رمت اليها الوثيقة، ولما كانت الوثيقة لا تزال تحتفظ بأهميتها كمرجع للنموذج اللبناني المطروح كبديل عن نظام الديموقراطية التوافقية، فإنه من الأصح الاستناد اليها وإلى الدستور معاً في مناقشة هذا النموذج، وفي النظر في بعض الاشكاليات التي يثيرها ومن اهمها الاشكاليات التالية:

اولاً: اضطلاع مجلس النواب اللبناني المنتخب على اساس طائفي لمهمة تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وتحيط بهذا الاجراء صعوبات كبيرة قد تجعل تطبيقها مهمة مستحيلة. ذلك ان الدستور يطلب من النائب اللبناني ان يتخلى عن السلم الذي استخدمه بصعود الهرم السياسي اللبناني، وهو بالنسبة إلى الكثيرين من النواب والزعماء بمثابة انتحار سياسي. فضلاً عن ذلك، فإن الغاء الطائفية السياسية يعني اشياء مختلفة للقيادات المختلفة، ومثل الكثير من الاهداف السياسية فانه من المستطاع الابتعاد به عن معناه الاصلي وتوظيفه في خدمة مشاريع سياسية تناقض ذلك المعنى. في هذا السياق فإنه من المستطاع تحويل هدف الغاء الطائفية السياسية إلى وسيلة لإعادة تركيب الهرم الطائفي وتمتينه على اساس اضعاف بعض الطوائف وتقوية غيرها، وليس للتخلص من هذا الهرم. استطراداً فإنه لن يكون مستبعداً ولا غريباً ان تتحول عملية تشكيل اللجنة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية إلى ميدان صراع بين

الطوائف المتصارعة بغرض التحكم في تركيبها وتحديد اهدافها ونتائج عملها، أي بين النواب الممثلين لهذه الطوائف وان يتمحور هذا الصراع حول كل مفصل من مفاصل تأسيس وعمل هذه اللجنة.

**ثانياً:** ان تجربة الهيئة الوطنية لإعداد قانون انتخاب جديد تدل على ان تشكيل مثل هذه الهيئة لا يضمن الاخذ بتوصياتها ومقرراتها. فقد تم بالفعل تشكيل تلك الهيئة، وضمت عدداً من الشخصيات اللبنانية الكفوءة وانتجت مشروعاً جديداً لقانون الانتخاب يصلح لأن يناقش، على الاقل السياسة، في الهيئات التشريعية والتنفيذية المناسبة تمهيداً لاقراره كما هو او بعد تعديله. غير ان عمل الهيئة انتهى بعد ان قدمت مشروعها. وعندما حان وقت البحث عن قانون الانتخاب تنظم على اساسه الانتخابات المقبلة، تناست الاطراف السياسية المعنية مشروع قانون الانتخاب الذي اعدته الهيئة الوطنية المعنية. هذه التجربة قابلة للتكرار متى شكلت الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية حتى ولو تم تشكيل الاخيرة استجابة لنص دستوري.

**ثالثاً:** تبدو الحدود ضائعة بين الغاء الطائفية السياسية من جهة، والغاء الطائفة من جهة اخرى. فالوثيقة تبدو اقرب إلى تبني الهدف الاخير، وإلى اعلان التزام النخبة السياسية اللبنانية بالغاء الطائفية في سائر الميادين السياسية والادارية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية. اما الدستور فانه (الباب السادس) يتوقف، كما اشرنا اعلاه، عند الغاء الطائفية السياسية والوظيفية. فاذا اقتصر الانتقال من النظام السياسي الراهن إلى نظام بديل، وفقاً للنموذج الذي تبلور بعد الطائف، في «الغاء الطائفية السياسية» فانه من المستطاع التساؤل عن مدى امكانية تحقيق هذه الغاية في بيئة ترعى الانقسامات الفئوية وتتعهدها بالعناية الثقافية والاجتماعية والتعليمية. في هذه البيئة فانه من المرجّح ان يحتفظ اللبناني بولاء واسع للفئة التي ينتمي اليها على حساب الولاء الوطني.

في مثل هذه البيئة التي تتغذى من مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ذات توجهات فئوية صريحة وقوية، فانه من المرجح ان يتحكم الولاء إلى هذه الفئات بعملية انتخاب مجلس النواب (غير الطائفي كما يقول الدستور)، فيأتي معبراً عنها وليس معبراً عن الانتماء والولاء للوطن. واذا كان الاتعاظ بالتجارب ضرورياً، فانه لا يستبعد على الاطلاق ان تؤدي العملية الانتخابية، التي يطلق فيها العقال للخطاب الفئوي التعبوي والكساب، إلى انتخاب مجلس نواب يفوق من حيث فئويته مجلس الشيوخ الذي يرجح ان تختاره النخبة الحاكمة من الافراد الاقرب إلى الوضع الراهن.

**رابعاً:** سيراً على طريق التحول من الديموقراطية التوافقية إلى النظام التنافسي او الاكثري، اقر الدستور حصر صلاحيات مجلس الشيوخ في «القضايا المصيرية».

اذا كان المقصود بذلك هو تقليص صلاحيات المجلس، واستطراداً تحجيمياً لدور الفاعلين الفئويين في الحياة العامة، فانه هناك اشكالية واضحة، فكيف يكون هذا التقليص عندما يُعطى المجلس الذي يمثل هؤلاء الفاعلين صلاحية البت في القضايا المصيرية؟ تنتفي هذه الاشكالية اذا كان هناك معنى غير مصيري للقضايا المصيرية التي اشير اليها في الدستور، او اذا كان هناك معنى مقنن إلى ابعد حدّ «للصلاحيات» المعطاة لهذا المجلس.

ان هذه الصيغة للـ«قضايا المصيرية» تسمح لمجلس الشيوخ المقترح ومن ثم للمكونات الفئوية للمجتمع، بالاضطلاع بدور كبير في الحياة العامة. فليست القضايا المصيرية قضايا ثانوية من حيث الاهمية، كما انه ليس من السهل تحديد القضايا المصيرية بدقة عندما يتحول الخلاف حول اعطاء عدد قليل من الوزراء إلى هذه الكتلة او تلك او نقل موظف من ادارة إلى اخرى إلى «قضية مصيرية» كبرى تضع البلد على شفير الانقسام والحرب.

تلك هي بعض الاشكاليات التي تثيرها المقاربة التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني والدستور اللبناني المعدل، وهي تدل على انه هناك حاجة إلى المراجعة والتدقيق لدى بحث مستقبل الديموقراطية التوافقية في لبنان. فهل من المستطاع التفكير بمقاربة تتجاوز الثغرات التي تتخلل مقاربة الوثيقة والدستور؟

الورقة التي تقدّم هنا هي مجرد ورقة خلفية، اي انه ليس المقصود منها استباق مناقشات الندوة التي ينظمها «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» لمناقشة مسألة النظام السياسي في لبنان. بيد انه يمكننا هنا تقديم بعض المقترحات التالية التي تساهم في الحوار:

١ - إن اي اصلاح يقتضي وجود مصلحين. والاصلاح في مجال محدد يقتضي وجود مصلحين يملكون معرفة كافية بهذا المجال ورؤية عامة لأفاق الاصلاح واهدافه البعيدة. هذه المعرفة تكون عادة اساساً لبلورة استراتيجية اصلاحية يضعها هؤلاء، ويلتزمون بها ويعملون على تعبئة الطاقات البشرية والمادية الكفيلة بإنجاحها. اصلاح النظام السياسي اللبناني. اذن، هو مهمة الاصلاحيين اللبنانيين. هؤلاء لا يخرجوا إلى النور بقرار رسمي، بل بمبادرة تأتي من اصحاب القرار والرأي معاً.

٢- اصلاح النظام السياسي اللبناني يقتضي العمل على محورين: واحد يتوخى اصلاح المؤسسات السياسية اصلاحاً يراعي حقوق الجماعات والافراد معاً، ومحور أخر يستهدف تطوير اوضاع المنظمات الاهلية التي تشكو من غلبة الفئوي على الوطني. فكيف يعمل اللبنانيون على الغاء «الطائفية السياسية» في مؤسسات

الدولة، بينما التطييف السياسي ينخر المنظمات الاهلية اللبنانية (الاحزاب، النقابات، المؤسسات التعليمية والاجتماعية الخ...)؟

٣. الغاء الطائفية او تحجيمها يقتضي ايضاً العمل على محورين آخرين: واحد سياسي اي الغاء الطائفية السياسية، وآخر وظيفي اي الغاء الطائفية في المجالات غير السياسية.

٤. هناك فرق بين الغاء الطائفية، وبين الغاء التنوع المجتمعي في لبنان. وينبغي الحذر هنا من تحويل العمل على الغاء الطائفية السياسية إلى حرب معلنة ضد التنوع. ليس من ضرر ان يكون المرء معنياً بأوضاع جماعة ثقافية او اجتماعية ينتمي اليها. الضرر كل الضرر ان يغلب مصالح وتطلعات هذه الفئة على الولاء الوطني.

٥. إن السير على طريق إصلاح النظام السياسي يقتضي توفر السلطة الكافية للإصلاحيين اللبنانيين للقيام بهندسة إصلاحية واسعة. هذه الهندسة تتم في ظل نظام ديموقراطي. والنظام الديموقراطي يبيح للدولة وللسلطات المعنية أن تشجع على تقليص تأثير النزاعات الفئوية على الدولة والمجتمع، وهو في الوقت نفسه لا يطلق يد الدولة والسلطات المعنية في تقييد وكبت هذه النزاعات كما حدث مثلاً في بعض التجارب الأوروبية.

في هذا السياق يمكن وضع نظام عصري للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمدنية يساعد على إعادة التوازن بين الفئوي والوطني، بحيث ينص على تقديم المساعدات إلى الاحزاب والجمعيات التي تتشكل من لبنانيين ولبنانيات ينتمون إلى طوائف ومناطق مختلفة، وتعتمد برامج موجهة إلى اللبنانيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي والمناطقي. كذلك يمكن وضع للانتخابات يساعد هذه الأحزاب والجمعيات على الاضطلاع بدور اكبر في تغليب الوطني على الفئوي، ومن ثم على صيانة الوحدة الترابية للدولة اللبنانية، وتعزيز الاستقرار الديموقراطي.

واذا كان للبنان، اي للإصلاحيين اللبنانيين ان يستفيدوا من تجارب الدول الاخرى، وخاصة التي تجمع بين اوضاعها كدول نامية تسير بسرعة على طريق التحديث، وبين عراقة تجربتها الديموقراطية، فانه من المفيد الاهتمام بالتجربة الاندماجية المشار اليها اعلاه. ان هذه التجربة تجمع ايضاً بين المزايا النظام الديموقراطي القائم على المواطنة، من جهة، وبين مزايا نظام ديموقراطي يحترم الحقوق الثقافية للجماعات التي يتكون منها الشعب من جهة أخرى.

ملحق رقم ٣

## النظام السياسي في لبنان: تنافس ام توافق؟*

الدكتور عبدالله بوحبيب والدكتور رغيد الصلح

اتفاق الدوحة بدا وكأنه طرح جانبا خلافا قويا تخلل الازمة التي استبدت بالمعترك السياسي اللبناني منذ عام ٢٠٠٥ وبعد الخروج السوري من لبنان. ففيما نظر البعض الى النظام السياسي اللبناني على انه ديمقراطي توافقي، اعتبره البعض الآخر تنافسيا واكثريا. هذا الخلاف حول نظامنا السياسي هو أمر غير مسبوق في تاريخ لبنان. فحتى منتصف العقد الحالي، كان هناك إتفاق بين أهل الرأي والقرار على تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني، وحول تصنيف نظام الحكم وتوصيفه. ولكن كان هناك نوعان من الخلافات حوله:

أولاً: الخلاف حول تنظيم الشراكة بين الأطراف اللبنانية الرئيسية. إتخذ هذا الخلاف في أغلب الحالات طابع الصراع بين ممثلي الطوائف اللبنانية حول حصص كل طائفة وحول دورها في هيكل الحكم اللبناني وما تستحقه من خدمات الدولة ومشاريعها.

ثانياً: خلاف على تقييم النظام ومستقبله ووسائل تطويره. ولقد انقسم اللبنانون هنا الى فريقين. فريق أيّد إستمرار النظام السياسي كما كان قائماً منذ الإستقلال، فعارض تبديله وإنّ لم يعارض إدخال الإصلاحات عليه. هذا الفريق لم ير ضيراً من مراعاة «عائلات لبنان الروحية» في تركيب مؤسسات الدولة، بل على العكس إعتبر ذلك دعامة للديمقراطية وضماناً للتنوع الإنساني. تأسيساً على ذلك دعا هذا الفريق إلى إستمرار النظام الذي يقوم على الشراكة. فريق آخر اقل اتساعا، اعتبر أنّ مراعاة الطوائف وإعطاءها الدور الكبير في الحياة العامة هو معضلة لبنان الكبرى، وإن التطور السياسي يقضي بإستبدال النظام السياسي الذي تلعب فيه الطوائف دور الحلقة

---

* نشر هذا المقال في صحيفة «السفير» بتاريخ ٢٩ ايار ٢٠٠٩.

الوسيطة بين الدولة والمجتمع، بنظام سياسي جديد يتقلص أو يغيب فيه دور الطوائف لكي تتأسس على أنقاضه علاقة مباشرة بين الدولة والمواطن. الفريقان، إذن، اتفقا على توصيف النظام ولكن إختلفا على الموقف تجاهه.

والحقيقة أنّ النوع الثاني من الخلاف كان، في أكثر الحالات وبين أكثر اللبنانيين، خلافاً حول منهجية الإنتقال من النظام اللبناني الراهن إلى نظام بديل وليس خلافاً حول فكرة التغيير والإصلاح في حدّ ذاتها. فالنخبة السياسية التي قادت لبنان إلى الإستقلال والتي أنجبت ميثاق عام ١٩٤٣ كانت متفقة على توصيف النظام السياسي، كما كانت متفقة، في نفس الوقت، على التغيير وعلى إستبدال النظام اللبناني الذي راعى الطوائف بنظام يقوم على أساس المواطنة، بدليل انها وافقت على ابقاء المادة ٩٥ من الدستور التي نصت على مراعاة الطوائف اللبنانية بصورة مؤقتة، وانها التزمت بالعمل على التغيير كما جاء في البيان الوزاري الاستقلالي. بيد ان تلك النخبة السياسية الاستقلالية لم تحدد منهجية او آلية التغيير.

لقد تمّ التوصل إلى مثل هذه المنهجية في إتفاق الطائف، كما يعتقد مهندسي الإتفاق واقتنعوا بميزاته. بيد أنّ هذه المنهجية ايضا لم تطبق. فلم تشكل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية، ولم تطبق اللامركزية الادارية واللاحصرية الموسعة، ولم ينشأ مجلس دستوري فاعل يشكل أداة تحكيم حقيقية لتفسير الدستور وللحسم في المسائل القانونية العالقة، ، ولم ينتخب مجلس النواب على اساس وطني لا طائفي، ولم يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه كافة الطوائف اللبنانية ، ولم تطبق الحكومات المتعاقبة التنمية المتوازية لنشر المساواة بين اللبنانيين.

كان مفروضا، بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، واستعادة النخبة السياسية اللبنانية لحرية القرار، ان تعمد هذه النخبة الى تطبيق اتفاق الطائف وان يرافق ذلك بدء التحاور الحر والمسئول بين القيادات اللبنانية حول مستقبل النظام السياسي اللبناني. لم يكن المواطنون اللبنانيون ينتظرون من النخبة السياسية المعجزات، ولا كانوا يتوقعون منها ان تنهي عملها خلال ايام، ولكنهم كانوا يأملون ان تضطلع هذه النخبة بدور فاعل في الاصلاح السياسي، وان تستحدث آليات ديمقراطية لتطوير الديمقراطية اللبنانية.

خلافا لهذه التوقعات المحقة، فشلت القيادات السياسية اللبنانية مرة اخرى في تأسيس آلية التغيير وفي توفير اسباب نجاحها. وكان لهذا الفشل آثارا مضاعفة اذ رافقه اندلاع صراع ساخن بين فريقي السياسة اللبنانية الرئيسيين حول النظام السياسي اللبناني. وبدا هذا الصراع مختلفا بصورة جلية عن الإختلاف القديم فهو خلاف حول

توصيف النظام السياسي اللبناني وتحديد طبيعته. وعلى هذا الصعيد تنقسم القوى السياسية اللبنانية الرئيسية حاليا إلى فريقين اساسيين:

- فريق يعتبر ان النظام السياسي القائم في لبنان هو نظام ديمقراطي اكثري، رغم مراعاته لحصص الطوائف. تأسيساً على ذلك، اعتبر هذا الفريق إنّه من حقّ التحالف المتمثل في حكومة الرئيس السنيورة (تموز ٢٠٠٥- ايار ٢٠٠٨) والذي مثّل أكثرية النواب في المجلس، أن يحكم لوحده، وأنّ الوظيفة الطبيعية للأقلية النيابية هي المعارضة. استطراداً فإنّ هذا الوضع يستمر حتى تأتي الإنتخابات فتتوفر ظروف تداول السلطة فإذا فازت المعارضة تتحوّل الى أكثرية وتحلّ محلّ الفريق الحاكم الذي ينتقل بدوره إلى مقاعد المعارضة. انّ هذا النظام شبيه بنظام وستمينستر حيث تحكم أحزاب وكتل الأكثرية النيابية.

- فريق آخر يعتبر أنّ النظام السياسي اللبناني هو نظام ديمقراطي توافقي وذلك بحكم ما جاء في البند( ي) من مقدمة الدستور ومن المادة ٩٥ من الدستور المشار اليها اعلاه وبحكم توزيع الرئاسات والمقاعد النيابية والوزارية، بالاضافة إلى موظفي الفئة الأولى. ويرى هذا الفريق أنّه وفقاً لمقتضيات الديمقراطية التوافقية الاساسية الاربعة الا وهي الائتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية في مجلسي النواب والوزراء والفدرالية، فإنّه يتحتم على الأطراف السياسية الرئيسية ان تشكل حكومة وحدة وطنية وأنّ تتخذ القرارات الكبرى والرئيسية فيها توافقاً وليس بالتصويت.

الانقسام بين الفريقين والصراع بينهما اكثر خطورة من الصراعات السابقة لاسباب كثيرة. فهو ليس امتدادا لتلك الصراعات، بل انه يضيف اليها صراعاً جديداً فيعمق الانقسام بين اللبنانيين ويشحذه. ثم ان الصراعات القديمة كانت تتمحور حول المستقبل. كانت صراعات مؤجلة الاهداف والاحتمالات والنتائج لذلك بدت احيانا وكأنها اكاديمية ونظرية الطابع. اما اليوم، فاننا امام صراع ذي اهداف راهنة وملحة، وقد انعكست نتائجه سلبا على الدولة واصابها بالشلل والعجز. الصراعات القديمة التي تطرقت الى تقييم النظام السياسي وطرق تبديله كانت تتحدث عن خيارات بعيدة المدى وعن متغيرات في الغد وربما الغد البعيد. اما عندما يكون محور الصراع هو توصيف النظام القائم وما اذا كان توافقيا او تنافسيا، فاننا امام خيارات آنية ومستعجلة.

فالتوافقية عنت - في حساب فريق الاكثرية النيابية - تعزيزا لمواقع المعارضين والخصوم اليوم وليس غدا. والتنافسية تقضي - في حساب معارضي تلك الحكومة- الى الاقصاء والتهميش في الوقت الراهن وليس في المستقبل غير القريب.

فضلا عن هذا وذاك، فان الإتفاق على القواعد التي تحكم الصراع بين الفرقاء يساعد على ترشيده وعلى إبقائه في الحيز السياسي، أمّا إذا تمحور الإختلاف حول المقومات الرئيسية للنظام السياسي نفسه وبَطَل التفاهم حول المبادئ الناظمة للإختلاف وللصراع، فإنّه يصبح مفتوحاً على إحتمالات خطرة. وإذا ترافق ذلك كله مع أعمال الإغتيال وسباقات التسلح وأحاديث الحرب وحركة الأساطيل والتهديدات الدولية المتبادلة، فإنّ التنافس سرعان ما يتحوّل إلى صراع، والصراع ينحدر بسهولة إلى إقتتال، والإقتتال يضع مصير لبنان، كما كان الحال بالامس القريب، على كف الأقدار ويذهب بكل ما تطلع اليه اللبنانيون من تقدم في الإقتصاد والسياسة والثقافة.

ولا يقلل من هذه الاحتمالات الخطرة اتفاق الدوحة ولا وصول رجل الوفاق الوطني العماد ميشال سليمان الى رئاسة الجمهورية، فالنزعات الجامحة قد تفسد على اللبنانيين انجازاتهم وعلى المصلحين مشاريعهم. كذلك لا يقلل من هذه الاحتمالات الخطرة ان تجري الانتخابات خلال المرحلة المقبلة فتتحول الاكثرية الى اقلية والموالاة الى معارضة والعكس بالعكس. فعندها، وبسبب طبيعة الصراع المر بين الفريقين، سوف يجري تبادل في المواقع والمواقف، وقد تتحمس الاكثرية الجديدة الى النظام التنافسي والمعارضة الجديدة للنظام التوافقي، ويبقى التناحر حول توصيف النظام السياسي عاملا في تعميق الانقسام بين اللبنانيين.

اخيرا لا آخرا، يتغذى الصراع السياسي اليوم من مفارقة غريبة تكاد تتكرر مع كافة الجولات الحوارية التي تشترك فيها اطراف النخبة السياسية كما ظهر الامر في حوارات الدوحة. فالجدل حول توصيف النظام السياسي اليوم هو عنصر مهم من عناصر الازمة، وعامل رئيسي في شحذها وتفاقهما. قادة الاكثرية يلجأون الى كل وسيلة للتاكيد على ان النظام السياسي اللبناني هو نظام تنافسي واكثري، ويرمون التوافقية بانها بدعة مخالفة للديمقراطية. وقادة المعارضة يستخدمون كل حجة للتدليل على النظام السياسي القائم هو نظام توافقي وان التغاضي عن هذا الطابع هو خروج عن مبادئ الديمقراطية والدستور اللبناني والميثاق الوطني.

هذه التأكيدات والجدالات تظهر على شاشات وصفحات الاعلام وعبر وسائل الشحن والتعبئة. اما في ميادين الحوار والتفاوض، فان الفريقين يتناسيان هذه القضية الحساسة وكأنها لا تعنيهما، ولا تعني اللبنانيين وليس لها علاقة من بعيد او

قريب باسباب الصراع والاقتتال الذي شهده لبنان والذي لا يزال شبحه مخيما على اراضيه، ففي هذه الميادين التفاوضية تأتي ساعة الجد وتنصب الاهتمامات على اقتسام الحصص والغنائم.

الاعراض عن ادخال هذه القضية الحساسة والمصيرية في الاجندات الحوارية هو اخفاق أخر ومعبر ترتكبه القيادات السياسية. هذا الاخفاق ليس له من مسوغ مفهوم او مبرر، ولكن له نتائج مضرة بامن اللبنانيين ومستقبلهم. فاذا كان الحوار بين المتصارعين ضروريا لاخراج لبنان من محنته الراهنة، فان نجاحه مشروط بتطرقه الى اهم قضايا المصير اللبناني واخطرها ومن بينها بل في مقدمتها مسالة الاتفاق على النظام السياسي اللبناني. واذا اخفق المتحاورون في الدوحة في الاهتمام بهذه القضية الحساسة ، فانه من المأمول الا تغيب هذه المسألة عن اهتمام رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وعن حكومته الاولى وعن الراي العام اللبناني، وعن القوى الحية والمتنورة في المجتمع، وان يبذل المعنيون بالشأن الوطني، من خارج المتحاورين في الدوحة والمتقاتلين في بيروت، كل جهد من اجل بلورة مقاربات ونظرات سليمة لاصلاح النظام السياسي اللبناني. والوصول الى مثل هذه المقاربات والنظرات هو في متناول اهل الفكر والتجربة من اللبنانيين فلا بد من مبادرات تنظم الحوار فيما بينهم وتسهل لهم الوصول الى المواطنين والتأثير على اصحاب القرار.

ملحق رقم ٤

# المراجع

1- Hirzel, T. (2010, January 25). *The Political System of Switzerland.* Retrieved August 10, 2013, from Academia.edu: http://www.academia.edu/223852/The_political_system_of_Switzerland

2- Kriesi, H., & Bochsler, D. (2012, March). *Varieties of Democracies.* Retrieved July 20, 2013, from Democracy Barometer: http://www.democracybarometer.org/Papers/Bochsler_Kriesi_2012.pdf

3- Linder, W. (2008, February 14 ). *The Swiss Political System: Power sharing in a pluralist society.* Retrieved August 12, 2013, from Issam Fares Center for Lebanon: http://www.if-cl.org/Library/Files/Swiss%20Powersharing%20democracy.pdf

4- *Political Equality in Practice: Stability and Economic Outcomes in the Consensual Democracies.* (n.d.). Retrieved July 25, 2013, from Press: http://www.press.umich.edu/pdf/0472099493-ch8.pdf

5- Slater, J. (2013, June 28). *The Swiss vote more than any other country.* Retrieved August 10, 2013, from Swissinfo.ch: http://www.swissinfo.ch/eng/swiss_news/The_Swiss_vote_more_than_any_other_country.html?cid=36286970

6- *Switzerland's Political System.* (n.d.). Retrieved August 9, 2013, from Democracy Building: www.democracy-building.info/switzerlands-political-system.html

7- Vatter, A. (n.d.). *Swiss Consensus Democracy in Transitio. A Re-analysis of Lijphart's Concept of Democracy for Switzerland from 1997 to 2007.* Retrieved August 2, 2013, from http://www.ipw.unibe.ch/content/e2425/e6965/e8618/e9123/e9140/VatterSwissDemocracyWPSR_ger.pdf

# مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

## تعريف

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤسسة مستقلة وحيادية تهدف إلى المساهمة في تعزيز الحوار والديموقراطية في لبنان. ويسعى المركز إلى المساهمة في تطوير الحياة العامة ليكون لبنان منبراً للحرية والنهضة الثقافية وتنمية الفكر السياسي في المنطقة العربية. ويلتزم المركز الأمانة الفكرية في نشاطاته وأعماله الرامية إلى تقديم فهم متوازن وواقعي إلى صناع القرار والرأي العام حول القضايا التي تؤثر على حاضر لبنان ومستقبله. وتشمل نشاطات المركز مروحة واسعة من المواضيع الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحياة العامة. ويشارك في هذه النشاطات حشد من المفكرين والمعنيين بالشأن العام لبنانيين وعرب وأجانب. وتقسم نشاطات المركز الرئيسية إلى:

مؤتمرات متخصصة تبحث قضايا أساسية تواجه لبنان والمنطقة العربية. وقد نظم المركز عشر مؤتمرات منذ انطلاقته في حزيران ٢٠٠٧ هي: «صانعو رؤساء لبنان» (٢٠٠٧)؛ «العلاقات اللبنانية الأميركية» (٢٠٠٧)؛ «الديموقراطية اللبنانية: تنافس ام توافق؟» (٢٠٠٨)؛ «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن» (٢٠٠٩)؛ «المخيمات الفلسطينية في لبنان» (٢٠٠٩)؛ «احياء النور المسيحي في المشرق العربي» (٢٠١٠)؛ «بحثاً عن نظام انتخابي يضمن حسن التمثيل والاستقرار» (٢٠١١)؛ «كهرباء مستدامة لكل لبنان» (٢٠١١)؛ «تحديات الديموقراطية في العالم العربي» (٢٠١٢)؛ و«إمكانية حياد لبنان» (٢٠١٣). ويعد المركز لمؤتمره الحادي عشر عن «اللامركزية الادارية». وتقدم هذه المؤتمرات توصيات وأفكار جديدة إلى صانعي القرار لتعزيز الخيارات الوطنية حول قضايا مؤثرة على لبنان والمنطقة. وينشر المركز ورقة خلفية لكل مؤتمر تطرح القضايا المنوي بحثها، ويقوم أيضا بإصدار وتوزيع أعمال المؤتمرات ومقترحاتها، ووضعها في المكتبات اللبنانية والعربية لتكون في متناول المعنيين.

ندوات وطاولات مستديرة تهدف إلى تنشيط الحوار بين مفكرين وقادة وناشطين يمثلون وجهات نظر مختلفة، ويتداولون القضايا الراهنة التي تؤثر على لبنان ومستقبله ودوره الإقليمي والدولي. ويصدر المركز هذه النشاطات في مؤلفات سنوية صدر منها خمسة: «لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج» لنشاطات العام ٢٠٠٨، و«عام الأزمات والتغيير» لـ٢٠٠٩ و«عام الهدوء الحذر» لـ٢٠١٠، «عام الانفجار العربي والترقب اللبناني» لـ٢٠١١، و«قضايا عربية» و«شؤون لبنانية» لـ٢٠١٢.

**تابعونا!**

www.youtube.com/issamfarescenter
www.facebook.com/issamfarescenterforlebanon
www.twitter.com/IFCLI

# منشورات المركز

## في المكتبات اللبنانية والعربية

- التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية (2013).
- شؤون لبنانية (2013).
- قضايا عربية (2013).
- الديموقراطية والصحوة العربية الثانية (2012).
- كهرباء لكل لبنان: المأزق والحلّ في القرار السياسي (2012).
- عام الإنفجار العربي والترقب اللبناني (2012).
- نحو نظام إنتخابي يحقّق الميثاقيّة (2012).
- عام الهدوء الحذِر (2011).
- بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان (2011).
- لا عروبةَ من دون المسيحيين (2011).
- المخيمات الفلسطينية في لبنان: بين الواقع والحلول (2010).
- عام الأزمات والتغيير (2010).
- التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان (2009).

- Defense & Security: The Swiss Experience - Implications for Lebanon? (2009)

- لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج. دار المطبوعات للنشر، بيروت (2009).




منشورات مؤتمرات المركز

# التوافقية
# وإدارة التعددية اللبنانية

ارتكزت قيمة لبنان على تمسكه بالديموقراطية ومقتضياتها. وخصوصاً الحرية الفردية والمساواة واحترامه للتنوع. ان أهمية ذلك تأتي في ظل حاجة العالم العربي الى نموذج يحتذي به في مجال ادارة التعددية بعدما ابرزت الانتفاضات في عدد من الدول العربية في الأعوام الماضية الحاجة الى الحفاظ على هذه التعددية.

**دولة الرئيس عصام فارس**

يسلّط كتاب «التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية» الضوء على هذه الإشكالية وجوانبها المختلفة التاريخية والدستورية والسياسية. كذلك، يعرض معضلات توصيف النظام السياسي اللبناني وتطوره التاريخي، ويقدم مناقشة نقدية للبدائل المقترحة له.

**مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية**
*Issam Fares Center for Lebanon*

Sin el Fil, Lebanon
Email: ifcl@if-cl.org
Website: www.if-cl.org

**دار سائر المشرق للنشر**
Dar Saer Al Mashrek